



تأليف الدكتور
المتولى بن رمضان أحمد الدميرى

العقد البهى فى ظواهر التصنيف النحوى

دراسة : تاريخية - تحليلية - وصفية - نقدية ،

١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م

العقد البهوى فى

ظواهر التصنيف النحوى

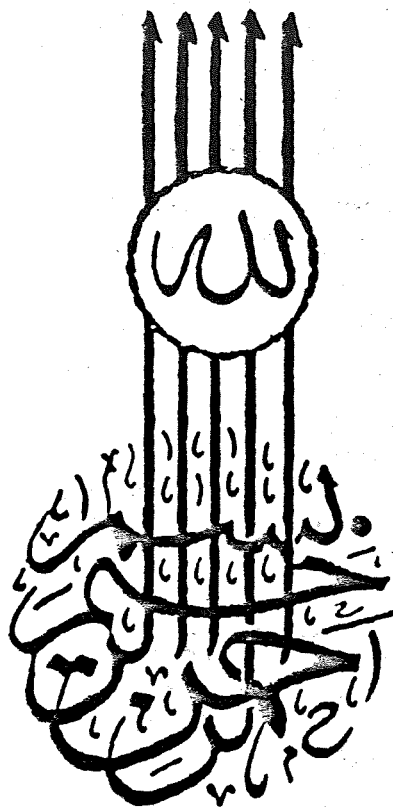
(دراسة: تاريخية، تحليلية، وصفية، نقدية)

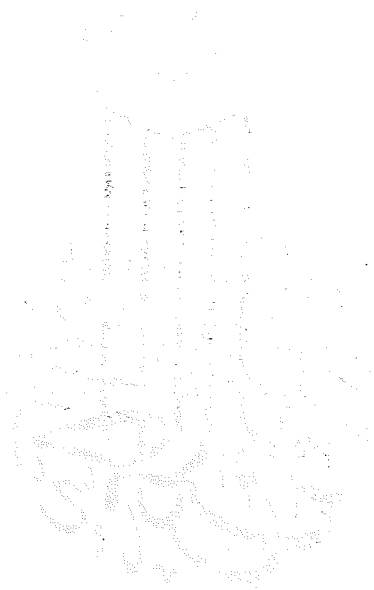
تأليف

الدكتور: المتولى بن رمضان أحمد الدميرى

١٤١٣هـ - ١٩٩٣م







بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى هدانا لهذا، وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله. والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله. وعلى آله وصحبه، ومن سار على هديه إلى يوم الدين.

وبعد :

فإن (علم النحو) قد حظى بشراء عريض على طول تاريخه، سواء كان ذلك الثراء فى المادة العلمية والمضمون، أم كان فى الشكّل والقالب الذى حمّل هذه المادة والمضمون. والذى يهّمنا فى كتابنا هذا: هو الجانب الثانى (جانب الشكل والقالب..). وتنعنى به: تلك الأنواع المختلفة من المصنفات النحوية، والأنماط المتعددة منها، والأشكال المتباينة، التى أنتهجها المؤلفون النحاة فى مؤلفاتهم النحوية، من: مَتْن، وَشَرْح، وَتَعْلِيق، وَحَاشِيَة، وَغَيْرَهَا. ولَمَّا كَانَ الْقَالَِبُ التَّصْنِيفِى فى أَى عِلْمٍ من العلوم، لا يَقلُّ أهمّية عن المادة العلميّة لهذا العلم، إذ هو الْمَعْبَرُ لهذه المادة، والمرآة التى يُرى المضمون من خلالها، وَكَانَ (علم النحو) يأتى من بين العلوم متميّزا فى هذا الجانب: فى كثرة مصنفاته التى تُخَزَّرُ بالمئات إن لم يكن بالآلاف، وفى تعدد أنواعها، واختلاف أنماطها، وتباين أشكالها، وفى نُزُوع الكاتِبِينَ فيه إلى ثقافات مختلفة، وبيئات تُجْرِى عليهم ألوانا من الفكر، وأحداثٍ سياسيّة واجتماعيّة تفرض عليهم أنماطا من الأسلوب، وتاريخ طويل جمع فى رحابة قطاعا عريضا من الناس فى ظلّ رغبة أكيدة فى إعلاء منار هذا العلم، يَحْدُوها

شف عارم بالتفتُّن في التعبير، وولوع بابتكار التصوير - لما كان الأمر كذلك، رغبت في توجيه جانب من عنايتي، وصرف شَطْر من اهتمامي، إلى دراسة متكاملة لهذه الأنواع من التصنيف، وتلك الظواهر من التأليف، كي يجتمع شملها في عَقْدٍ عِلْمِيٍّ، وينتظم منشورها في عَقْدٍ بَيْهِيٍّ، ويكون شاردها منا بمكان دَنِيٍّ، ويغدو خفيُّها منا بمحضر جَلِيٍّ، فكان أن جرّدتُ القلم، وشحذت الفكر، واسترجعت قراءاتي، واستقرت كثيرا من الفهارس، واستنطقت عدداً من كتب التراجم، واستثمرت كل ذلك - بحول الله تعالى وقوته - فتهيأت لنا تلك السطور، وتجمعت تلك الصحائف، ثم تراءت في هذا الكتاب، على أن تكون الدراسة فيه: تاريخية، تحليلية، وصفية، نقدية.

وكان العمل في هذا الكتاب على النحو التالي :

- ١ - تقسيم البحث إلى ثمانية مجاميع :
- ٢ - في المجموعة الأولى : بينت المراد بظواهر التصنيف النحوي، ليكون مدخلا للموضوع.
- ٣ - في المجموعة الثانية : تحدثت عن أهمية دراسة موضوع (ظواهر التصنيف النحوي)، وأرجعت تلك الأهمية إلى الأسباب التي دعنتني إلى الكتابة فيه. وذكرت من ذلك ثمانية أسباب.
- ثم بينت الفوائد التي تعود على الباحث النحوي من وراء دراسة هذا الموضوع، فبدأ ذلك في ثمانية فوائد.
- ٤ - وفي المجموعة الثالثة : ذكرت عرضاً إجمالياً لأنواع الظواهر التصنيفية في النحو، معتمداً في ذلك على الواقع التصنيفي في

دنيا المؤلفات، وُمَتِّكِنَا في نفس الوقت على العقل مساعدا في ذلك التنويع وفي صياغة ضابط كل نوع استمدادا من أوصاف المؤلفات تبعا لطبيعة كل منها ودوره في المجال العلمي وعلاقته بغيره من المؤلفات.

٥ - وفي المجموعة الرابعة: تحدثت عن معتمدى في هذا البحث، والينبوع الذي استقيت منه أفكاره، فتجمع ذلك في خمسة ينابيع.

٦ - وفي المجموعة الخامسة: بينت المنهج الذي تتبعته في الحديث، عن كل نوع، وتركز ذلك في ستة أمور.

٧ - وفي المجموعة السادسة: فصلت الحديث عن أنواع الظواهر التصنيفية التي بلغت (٢٤) نوعا.

٨ - وفي المجموعة السابعة: ذكرت خاتمة إحصائية لإبراز بعض النتائج التي باننت من هذا البحث.

٩ - وفي المجموعة الثامنة: صنعت فهرسا تفصيليا لمسائل هذا البحث، لتبدو من خلاله المسائل الكثيرة التي عُولِجَتْ فيه، والمعالم الهامة له.

وكان من معالم هذا البحث مايلى :-

١ - بلغت أنواع الظواهر التصنيفية في علم النحو إجمالا (٢٤) نوعا.

٢ - نشأ منها (١) نوع واحد في القرن الأول الهجرى (سنة ١٨٩)، ونشأ منها (٦) ستة أنواع في القرن الثانى (١٢٧، ١٥٣، ١٦٨، ١٧٥، ١٨٢، ١٨٢-١٨٢) ونشأ منها (٩) تسعة أنواع في القرن الثالث (بعد ٢٠٠، ٢٠٦، ٢١٠، ٢٢٥، ٢٨٥، ٢٨٥، ٢٨٥، ٢٩١)، ونشأ منها (٢) نوعان

فى القرن الرابع (٣٨٤، ٣٨٤)، ونشأ منها (١) نوع واحد
فى القرن الخامس (٤٤٤)، ونشأ منها (٢) نوعان فى
القرن الثامن (٧٧٢، ٧٤٩) ونشأ منها (١) نوع واحد فى
القرن العاشر (٩٩٤). والنوعان المتبقيان: أحدهما لمجهول
التاريخ، والآخر هو العصر الحديث.

٣ - وكان منها: (١١) نوعاً نشأت أولية كل منها على يد بصرى
(وهى الأنواع: ١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٩)، و (٤)
أنواع نشأت أولية كل منها على يد كوفى (وهى: ١٦، ١٧، ١٨، ١٩)،
و (٢) نوعان على يد بغدادى (وهما: ١٧، ١٨)، و (٢)
نوعان على يد مصرى (وهما: ٢١، ٢٢)، و (١) نوع على يد
دمشقى (وهو: ٢٠). و (١) نوع على يد شیرازى (وهو :
٣) و (١) نوع على يد أندلسى (وهو: ٨).

٤ - وكان منها: (٦) أنواع مازال يجرى التأليف على سَنَنِها فى
العصر الحاضر، (وهى: ١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢)، و (٩) تسعة أنواع
لم يجر التأليف على سَنَنِها فى العصر الحاضر (وهى:
١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢)، و (١) نوع لم يجر ^{التأليف} على
سَنَنِه فى العصر الحاضر ولكننا ندعو المعاصرين إلى انتهاجه
سبيلاً للتأليف، (وهو: ٤)، و (٦) أنواع لم يجر التأليف فى
العصر الحاضر على سَنَنِها الذى كان، بل يجرى مع شئ من
التعديل (وهى: ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢)، و (١) نوع يجرى
التأليف فى العصر الحاضر فيه على سَنَنِه الذى كان - أحياناً -
ومع شئ من التعديل أحياناً أخرى (وهو: ١١) ودونك البحث
لترى فيه مزيداً من المعالم الهامة، إن شاء الله تعالى.
وقد وَصَّفتُ بحثى هذا بـ:

العقد البهى

فى

ظواهر التصنيف النحوى

«دراسة : تاريخية، تحليلية، وصفية، نقدية»

فأدعوا الله - جل وعز - أن يجعل له من اسمه نصيبا، وأن يجعلنا من الذين عملوا فأحسنوا، حتى نكون ممن عناهم بوعده (إن الله لا يضيع أجرَ مَنْ أحسنَ عَمَلًا). (رَبَّنَا آتِنَا مِن لَّدُنكَ رحمة، وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا).

المؤلف

شعبان ١٤١٣هـ

فبراير ١٩٩٢م

المنصورة فى :

ظواهر التصنيف النحويّ

(دراسة: تاريخيّة، تحليليّة، وصفية، نقدية)

(١)

أَعْنَى بظواهر التصنيف النحويّ (١): تلك الأنماط المختلفة، والأنواع المتعددة، والأشكال المتباينة، التي انتهجها المؤلفون النحاة في مؤلفاتهم النحوية، من: مَن، وَشَرَحَ، وتعليق، وحاشية، وغيرها (٢).

(٢)

أهمية دراسة هذا الموضوع:

تَرَجَعَ أهمية دراسة هذا الموضوع إلى العوامل والأسباب التي دَعَتْنِي إلى الكتابة فيه. وهي:

١ - كثرة تلك الأنماط والأنواع، وتباينها، هذا - في حدّ ذاته - ممّا يَجْعَلُ مِنْ تَنَاولِهَا كتابةً في موضوع خاص، أمراً ذا بال في مجال البحث النحويّ.

٢ - اختلاف الدوافع والغايات من وراء انتهاج كل نمط من هذه الأنماط، ممّا يدفع الباحث إلى محاولة الوقوف على تلك الدوافع والغايات وإبرازها وتجليتها في صورة مستقلة وفي بحث خاص.

(١) النحو هنا بالمعنى العام الشامل لعلم الصرف.

(٢) سواء كان اختلاف هذه الأنواع من جهة: الشكل، أم المضمون، أم الموضوع. على ما سيتضح في الحديث عن هذه الأنواع في المجموعة رقم (٦).

٣ - لقد شاع بين الدراسين وجود علاقة وارتباط بين بعض هذه الأنماط (الملخصات والحواشي) وبعض العصور، مما يُغري الباحث بالتعريف - عن قُرب - على مدى صدق هذه المقولة، وعلى وجه الحق في الدوافع إلى هذه الأنماط في العصور المختلفة.

٤ - محاولة الوقوف على سمات كل نمط من هذه الأنماط، وبيان مميزات وهناته، ومعرفة دوافعه - كي يبدو كل منها اتجاهها علميا مستقلا، وجهدا فكريا قائما بذاته، تأتي به دوافعه وأغراضه، وتحكمه سماته وصفاته، وتغري به مميزات وحسناته، لا مجرد مُغايرة في التناول، واختلاف في الأسلوب، دعا إليه الترف العلمي، وأغرى به لون الثقافة وأنواء العصر، وتحكمت فيه أسنة الأقلام.

٥ - دراسة هذا الموضوع، وتبيان معالمه، ومعرفة أنماطه وأشكاله، والوقوف على دوافع تلك الأنماط وغاياتها، وسماتها وميزاتها، وعلاقة كل منها بالعصر الذي كان فيه - أمر يجعل الباحث النحوي - وبخاصة حديث العهد بالبحث - على بينة من هذا الموضوع الذي يُعَدّ - بحق - ميدانه الوحيد، الذي فيه أولاً يَصُول ويجول، ويغدو ويروح.

٦ - هاتينى مارأيت من طلاب النحو: من الخلط بين الشروح والحواشي، والتمتون والشروح، والشروح والتعليقات. بل والخلط في نسبة شئ من ذلك إلى غير صاحبه، ولأبعد إذا قلت: إن ذلك يحدث من بعض طلاب الدراسات العليا في هذه

الأيام. فقد قال قائلهم - فى رسالة ماجستير عن الخطيب التبريزي - : شرح ابن عقيل، تأليف: الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد، فى الله لأمثال هؤلاء!

٧ - خشيتُ مما رأيت من عبارات مُوهِمة، كما فى بعض إحالات (الشيخ: ياسين) فى حاشيته على (شرح التصريح)، إذ يقول أحيانا: حواشى الفاكهى على القطر. فهى توهم: أن للفاكهى حواشى على القطر. والأمر غير ذلك: إذ الذى للفاكهى على القطر، هو شرح له، وهو (مجيب النداء - إلى شرح قطر الندى). والحواشى المشار إليها، إنما هى للشيخ ياسين نفسه. فهذا - ومثله - قد يوقع الغرَّ الحديث فى خلاف الصواب، فيأتى من بعد مَنْ يعتمد على كلامه، فيتراكب ويتراكم الخطأ، ويتعاضم الخطر. وقد كان من مثل ذلك شئى فى الماضى، فلا ينبغي أن نقع فى مثله بعد أن هيا الله - سبحانه وتعالى - لنا طريق الصواب.

٨ - أضف إلى كل ما تقدم: أن ظاهرة التصنيف الذى تعددت أنماطه، وتنوعت أشكاله - على النحو الذى سنراه - لم تنهيا إلا لقلّة من العلوم يتراءى النحو من بينها متميّزا. فلمّا كان شأن التصنيف النحوى بهذه المثابة بين العلوم، وبذلك المنزلة دون كثير منها - كان إفراده ببحث خاص أمرا جديرا بأن يُجرّد له القلم، ويُشخّذ من أجله الفكر.

لكل تلك الأسباب السابقة نستطيع أن نتبين أهمية دراسة هذا الموضوع، وأنها ستعود بالفائدة على الباحث النحوى، ممثلةً

فى النقاط التالية :

- ١ - تعريفه بهذه الأنماط التصنيفية فى النحو ، وإيقافه على سمات كل منها ، وعلى مميزات وهناته .
- ٢ - تعريفه بالدوافع التى دفعت المؤلفين النحاة إلى انتهاج هذا النمط أو ذاك ، والغاية المتوخاة من وراء ذلك .
- ٣ - تعريفه بالجهد الذى بذله الأسلاف - رحمهم الله تعالى - ، وأنه كان - فى كثير من أمره - فى صالح العلم وأهله .
- ٤ - إيقافه على وجه الحق - كما أرى - فى بعض القضايا المتعلقة بهذا الموضوع ، كما سيبين فيما بعد .
- ٥ - تيسير سبيله والأخذ بيده وتأمينه من العثرات عند صناعة البحوث ، وعند مراجعة الكتب .
- ٦ - تعريفه بمدى ما يمتاز به علم النحو فى أمر التصنيف على كثير من العلوم ، بما يدل على قدرة المؤلفين النحاة وتمكن ملكة التصنيف لديهم .
- ٧ - تعريفه بكثير من المؤلفات النحوية من خلال الأمثلة الكثيرة التى مثلت بها لهذه الأنماط المختلفة .
- ٨ - تعريفه بالأوليات التصنيفية لكل نمط من هذه الأنماط ، ومتى نشأت ؟ . وذلك حسب وفيات أصحابها .

(٣)

عرض إجمالي لأنواع الظواهر التصنيفية فى النحو:

وهأنذا آخِذٌ بك الآن إلى إجمال لبيان أنواع تلك الظواهر
التصنيفية النحوية، ثم عائدٌ بك بعد ذلك إلى التفصيل، فأقول:
المؤلفات النحوية التى يدور الحديث فيها حول النحو والنحاة، يمكن
أن تتنوع إلى نوعين رئيسين، هما:
الأول: مؤلفات تتعلق بتصميم عِلْمِ النحو.
الثانى: مؤلفات لاتتعلق بتصميم علم النحو، وإنما هى مؤلفات مُساعِدة
له.

والنوع الأول، يتنوع بدوره إلى نوعين:

١ - مؤلفات تتعلق بقواعد النحو ومسائله الجزئية.

٢ - ومؤلفات تتعلق بأصول النحو ومسائله العامة.

وعلى كل، فهما إما:

١ - مؤلفات مستقلة (م٢).

٢ - وإما مؤلفات غير مستقلة (م٢).

فتحصّل عندنا أنواع أربعة:

١ - مؤلفات مستقلة تتعلق بقواعد النحو ومسائله الجزئية.

٢ - مؤلفات غير مستقلة تتعلق بقواعد النحو ومسائله الجزئية.

٣ - مؤلفات مستقلة تتعلق بأصول النحو ومسائله العامة.

٤ - مؤلفات غير مستقلة تتعلق بأصول النحو ومسائله العامة.

(م٢) سيتضح بعد سطور المراد من (الإستقلال) وعدمه.

وبعض هذه الأنواع الأربعة -وهى: ٢،١- قد تكون: مثنى، أو غير متن. وبعضها - وهى: ٤،٣ - لا تكون إلا غير متن.

فتحصّل لنا أنواع ستة:

- ١ - مؤلفات مستقلة تتعلق بقواعد النحو ومسائله الجزئية، وهى مٌتون.
- ٢ - مؤلفات مستقلة تتعلق بقواعد النحو ومسائله الجزئية، وهى غير متون.
- ٣ - مؤلفات غير مستقلة تتعلق بقواعد النحو ومسائله الجزئية، وهى متون.
- ٤ - مؤلفات غير مستقلة تتعلق بقواعد النحو ومسائله الجزئية، وهى غير متون.
- ٥ - مؤلفات مستقلة تتعلق بأصول النحو ومسائله العامة، وهى غير متون.
- ٦ - مؤلفات غير مستقلة تتعلق بأصول النحو ومسائله العامة، وهى غير متون.

وبعض هذه الأنواع الستة -وهى: ٤،٢،١- قد تكون شاملة لأغلب قواعد النحو ومسائله الجزئية، أو غير شاملة... أما الثالث منها: فلا أعرف منه إلا ما هو شامل...

فتحصّل لنا -بعد ما تقدم- أنواع تسعة:

كما أن النوع الرابع، قد يكون: تعليقا، أو شرحا، أو حاشية،

أو تقريراً، أو تهذيباً، أو اختصاراً، أو استدراكاً، أو مدخلاً وتمهيداً لكتاب، أو بياناً لُنْكِتِه، أو أغراضه، أو شواهد، أو تجريداً لمسائله وأحكامه، أو ترتيباً لكتاب على نظام كتاب آخر، أو جَمْعاً لمضمون أكثر من كتاب في كتاب واحد، أو بياناً لخلاف بين نحويين. (وقد تتأتى بعض هذه الأشياء في النوع الثانى والثالث والسادس أيضاً). (وسيتضح كل ما ذكرته في هذا الإجمال السابق من خلال التفصيل والتمثيل فيما سيأتى).

وأما النوع الثانى من القسمة الأولى الرئيسة، وهو: (مؤلفات لا تتعلق بصميم علم النحو، وإنما هى مؤلفات مساعدة له) - فهو أيضاً يتنوع بدوره إلى نوعين:

١ - مؤلفات تتعلق بتَراجُم النحاة وطَبَقَاتِهِمْ فيما قبل العصر الحديث.

٢ - مؤلفات تتعلق بالدراسات النحوية فى العصر الحديث. بجوانبها المختلفة: الشَّخْصِيَّة، والمَذْهَبِيَّة، والإِقْلِيمِيَّة، والتَّارِيخِيَّة، والمَوْضُوعِيَّة، والتحقيقِيَّة.

على أنه ينبغى أن أؤكد هنا: على أن هذه القسمة السابقة تقريبية للموضوع - كما رأيت - لاعقلية صارمة.

(٤)

مُعْتَمِدُ هَذَا الْبَحْثِ، وَمَنْهَجُهُ:

أما عن معتمدى فى هذا البحث، فهو يتركز فيما يلى:-

١- قراءتى لعدد لا بأس به من المؤلفات التى تمثل تلك الأنماط السابقة.

٢- النظر الطويل فيما قرأته منها لاستخلاص ما كتبه عنها: من تنويع، ودوافع إلى تأليفها، والغاية من وراء ذلك، وسمات وميزات، وعلاقة كل منها بعصره.

٣- قراءة ماكتب عن هذه المؤلفات، سواء ماكان منه فى العصر الحديث، أو ما كان قبل من أمثال: بغية الوعاة، وكشف الظنون، وإيضاح المكنون، وغيرها.

٤- ما أفدته من مراجعتى لكثير من فهارس المكتبات المختلفة مخطوطا ومطبوعا، من أمثال: دار الكتب بالقاهرة، ومكتبة الأزهر، ومكتبة الشيخ عارف حكمت بالمدينة المنورة، ومكتبة الملك عبد العزيز بها، ومكتبة الحرم النبوى الشريف، ومكتبة جامعة أم القرى بمكة المكرمة، ومكتبة معهد إحياء التراث بمكة المكرمة، ومكتبة وزارة الأوقاف ببغداد، ومكتبة السليمانية بالعراق، ومكتبة الأمبروزيانا، وغيرها.

٥- كما أنى أعتمد على الظنون -أحيانا- عندما يكون المؤلف قد غيَّبته عنا يدُ الزمان.

(٥)

منهج البحث:

وأما عن منهج هذا البحث، فهو يتركز فيما يلي:

- ١ - إيراد ضابط لكل ظاهرة تصنيفية على ضوء ما سبق في الإجمال آنفاً.
- ٢ - التمثيل لكل ظاهرة بأكثر من مثال من عصور مختلفة على ترتيبها زمنياً.
- ٣ - شرح الضابط وتحقيقه على أول الأمثلة الواردة تحته.
- ٤ - الاستهداء في معرفة سمات بعض الظواهر التصنيفية بالمعنى اللغوي لاسمها، والحكم عليها على ضوء ذلك.
- ٥ - ترتيب أنواع تلك الظواهر الواردة في التفصيل الآتي في المجموعة رقم (٦) على حسب ظهور أول أمثلتها المُسمّاة تاريخياً في الواقع التصنيفي، اعتماداً على مجاء في: بغية الوعاة، والفهرست، وطبقات الزبیدی، ونزهة الألباء وبروكلمان. وذلك اعتباراً بتواريخ وفيات أصحاب تلك المصنّفات المُسمّاة.
- ٦ - بيان موقف المعاصرين من مدى انتهاج كل ظاهرة سبيلاً لهم إلى التصنيف النحوي.

(٦)

تفصيل الحديث عن تلك الأنواع من الظواهر التصنيفية في النحو :

وبعد :

فهاذا شارِعٌ بك الآن في تفصيل الحديث عن تلك الظواهر التصنيفية النحوية، بعد أن رافقتك حيناً في إجمال ذلك عنها، فأقول :

النوع الأول :

سأبدأ بالحديث عن النوع التصنيفي الذي ضابطه : مؤلفات مُستقلة، تتعلق بقواعد النحو ومسائله الجزئية، وهي غير متون، وشاملة لأغلب تلك القواعد والمسائل.

وهذا النوع وإن لم يكن هو النوع الأول الذي أفتتحت به في السَّداسية السابقة في الإجمال (في المجموعة رقم ٣)، إلا أنه أعدل الأنواع وأسبقها وجوداً في الواقع التصنيفي الذي وصل إلينا، إذ هو يتمثل في أقدم مصنف نحوي وصل إلينا، وهو كتاب سيبويه. كما يتمثل أيضاً في أقدم مصنف نحوي أنبأنا به كتب التراجم دون أن يصل إلينا، وهو لنصر بن عاصم ٨٩ هـ، وعيسى بن عمر ١٤٩ هـ، وهما كما سيأتي ذكره بعد (ومأحاول - جهد الطاقة - ترتيب الحديث عن هذه الأنواع حسب ترتيب ظهور أول أمثلتها المسماة في الواقع تاريخياً: كما ذكرت ذلك في منهج البحث سابقاً).

قد (كتاب سيبويه) يتحقق فيه الضابط المذكور على أحسن ما يكون :

فهو مؤلف مستقل. (وأعني بالاستقلال في هذا المقام: أنه ليس

مرتبطاً بمؤلف آخر متقدّم عليه، على وجه من وجوه الارتباط التي ستأتى فى الأنواع (٨، ١٠، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢٢، ٢٣).

كما أنه يتعلق بقواعد النحو ومسائله الجزئية. وهذا واضح لمن له علاقة به. (وهو وإن كان يوجد به عبارات تلوح فى ثناياه كالمصاييح فى الدجى، ذات صلة وثيقة بأصول النحو وقواعده العامة (٢)، إلا أن ذلك ليس مقصودا لمؤلفه أولاً وبالذات، أو أن ذلك قليل بالنسبة إلى المسائل الجزئية الكثيرة، أو أن ذلك لمّا كان متّهماً للمسائل الجزئية عدّها منها...). و(الكتاب) أيضاً شامل لأغلب قواعد النحو ومسائله الجزئية، بحيث لم يفتّه منها إلا ما لا خطر له. (وأعنى بالشمول هنا: أن لا يكون المؤلف من منهجه الاختصار على بعضها. كما سيتضح ذلك عند الحديث عن النوع (٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ٢١).

و(الكتاب) أخيراً ليس من المتون، كما هو واضح لكل ذى عينين. وكان هذا النوع من التصنيف - كما يتمثل فى الكتاب - حقيقة بأن يرى النور فى حينه، إذ كل الشواهد تعمل على ذلك: فالدافع إلى

(٢) مثل: «وَيَسْتَفْتُونَ بِالشَّيْءِ عَنِ الشَّيْءِ الَّذِى أَوَّلَهُ فِى كَلَامِهِمْ أَنْ يُسْتَعْمَلَ حَتَّى يَصِيرَ مَاقِطاً» (الكتاب: ٢٥/١). ومثل: «وليس شيء يضطرون إليه، إلا وهم يحاولون به وجها» (الكتاب: ٢٢/١).

تأليفه - كما جاء على لسان مؤلفه حين دعا بعض أقرانه (٤) للتعاون معه على إحياء علم الخليل - يحتم بأن يكون على هذا النمط من التأليف، ولم لا يكون هكذا!، فناهيك بعلم الخليل الذي لا ينهض بالوفاء به إلا كتاب كالكتاب. كما أن زمان تأليف الكتاب يدعو بأن يكون على ما هو عليه، إذ ليس بأيدي الناس يومئذ ما يحفظ عليهم لسانهم العربي على وجه جامع (٥). كذلك لا ينبغي أن يغيب عنا دافع الدوافع، وباعث الهمم، ومحرك العقول، ذلكم هو القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، فكان لابد للصدى أن يكون على قوة الداعى ومنزلته. ثم هل يبقى إلا أن يكون ذلك العمل على يد ذلك الفتى

(٤) هو: علي بن نصر الجهضمي (المتوفى سنة ١٨٧هـ). انظر: مقدمة الكتاب: ٨/١، وطبقات الزبيدي: ٧٥، والبغية: ٢١١/٢.

(٥) وأما (جامع) عيسى بن عمر ١٤٩هـ، و(إكماله): فلم يقطع أحد بوجودهما حينذاك. انظر: البغية: ٢٢٧/٢ (في ترجمة عيسى بن عمر). فأما (كتاب الجمل في النحو) للخليل بن أحمد ١٧٥هـ: فأمر نسبه إليه بين النفي والإثبات، فضلا عن أنه كتاب جمل. انظر: مقدمة محققة. وأما (كتاب في العربية) لنصر بن عاصم ٨٩هـ: فلم يذكر وجوده حينذاك، فضلا عن أنه لم نعرف مضمونه على التحقيق. ولا منزلته بين الكتب النحوية. انظر: البغية: ٣١٣/٢.

فأما (الفصل) للرواسي (١٤٩٠٠٠) فلعله لم يكن شيئا، إذ جاء عن البرد في البغية (٨٢/١): أن الرواسي دخل البصرة ليعرضه على البصريين، فلم يلتفت إليه، ولم يجسر على إظهاره لما سمع كلامهم.

الذى آلى على نفسه - فى مقتبل العمر - أن لا يلحن: فشمر الساعد، وأكثر التردد، وبالف فى الجمع، وأحسن الوسيلة، وأخلص للفاية، ووفى بحق الأخذ - فأشترع للعربية دستوراً صاغته يد صناع، وجمعه عقل ثقيف، وجوّده فكر رائق.

فالدوافع إلى أحقية هذا النوع من التصنيف بالظهور فى حينه موفور، والزمان مواتٍ، والمؤلف مقتدر.

يضاف إلى ذلك أيضاً - كما أشرت سابقاً فى أوائل الحديث: - أن هذا النوع من التصنيف هو أعدل الأنواع، إذا المؤلف فيه يكتب مايكتب حُرّاً طليقاً، رائدة «العلم للعلم، يُدَوّن فيه الفكرة الناضجة، متوخّياً فى تصويرها أسلوبه المفطور عليه، غير ملتزم محاذاة مؤلّف آخر، ربما كان معتسفاً فى منهجه، أو متكبها جادة الصواب، أو مشتتة المادة، وما إلى ذلك (٦)».

ولعل من مؤلفات هذا النوع قبل (الكتاب): (كتاب فى العربية) لنصر بن عاصم ٨٩هـ، و(الجامع، والإكمال) (٦١) لعيسى بن عمر ١٤٩هـ، و(الفیصل) للرواسى (١٤٩٠، ١٥٠٠هـ).

هذا، ومؤلف نصر بن عاصم (٨٩هـ) المذكور: لا يتقف أمره عند حد كونه أسبق زماناً من (الكتاب)، بل هو أقدم مصنف نحوى

(٦) هذا النص اقتباس من كتاب (نشأة النحو) - للشيخ محمد

الطنطاوى - ٢٠٢: ٣٠٢.

(٦١) جاء فى المزهرة (٢/ ٢٩٩ مطر ١٨): انه مختصر، واسمه: المكمل.

أنبأنا به كتب التراجم دون أن يصل إلينا، (كما يتبين هذا من تواريخ أصحاب المؤلفات الواردة فى هذا البحث، وكما يبدو -بوضوح- من قائمة المؤلفات النحوية فى كتابنا حول البغية الموسوم بالضوء الكاشف). وهذا يرشّح لصنيعنا فى هذا البحث بجعل هذا النوع التصنيفى هو الأول فى ترتيبنا لأنواع الظواهر التصنيفية، مادام أن أقدم مصنف نحوى يمكن أن ينتسب إليه ويندرج تحت ضابطه، فوق مذكوراته سابقا من سبب تقديمه ابتناء على أقدم مصنف نحوى وصل إلينا، وهو (الكتاب).

والحق أن هذا النوع -لأنه الأصل لسبقه، والأعدل -لم يحتجب عن أكثر العصور. صحيح أنه قد مضت فترة ليست بالقصيرة، لم يزاحم (الكتاب) فيها كتاب كبير سواه. وسبب ذلك -فيما أرى -:

أن (الكتاب) قد فاجأ الناس فأدهشهم وبهرهم، فكان لابد من فترة تمضى كى يعودوا إلى أنفسهم من أسره. كما أنه -لكبره، وروعته، وغزارة مادته، مع حداثة عهده بالناس -فى حاجة إلى زمان أطول ليستوعبوه ويتمثلوه. ولعل صيحة المازنى ٢٤٩هـ: (من أراد أن يصنّف كتاباً كبيراً فى النحو بعد كتاب سيويه، فليستحى!) (٧)، كلّنت تعبيراً صادقاً عن أثر الكتاب فى الناس، فما كان منهم -حين ظهر- إلا أن قعدوا حوله فترة طويلة.

وظل الأمر كذلك، إلى أن ألف ابن قادم ٢٥١هـ: (الكافي في النحو)، وابن زرعة ٢٥٧هـ: (الجامع في النحو)، وابن قتيبة ٢٦٧هـ: (جامع النحو). (وكلها مؤلفات - كما يبدو من ظاهر أسمائها - ينطبق عليها ضابط هذا النوع). ثم تَفَلَّت المبرد (٢٨٥هـ) أيضا من بين الْمُتَحَلِّقِينَ حول (الكتاب) - مع إعظامه له - وَتَمَرَّدَ عليه زمان شبيبته، ثم طالعنا بكتاب كبير هو: (المقتضب) - (والمقتضب وإن كان وثيق الصلة بكتاب سيبويه، إلا أن تلك الصلة ليست مما نعينه في هذا البحث عندما ننت مؤلفا بأنه: غير مستقل. إذ الذي نعينه: أن تكون العلاقة على سبيل الشرح لغيره أو الحاشية عليه ونحو ذلك). كما ألف كذلك كلاب بن حمزة (نحو ٢٩٠هـ): (جامع النحو).

ثم طالعنا القرن^{الرابع} ومعه (أصول ابن السراج ٣١٦هـ). (وما قلناه عن صلة المقتضب بكتاب سيبويه، نقول مثله عن صلة الأصول بكتاب سيبويه). ومعه أيضا (النحو الكبير، والمقنع في النحو) لأبي بكر بن الخياط ٣٢٠هـ، و(المقنع في النحو) لنفطوية ٣٢٢هـ، و(الجامع في النحو) لأبي الطيب الوشاء ٣٢٥هـ، و(الكافي في النحو، والواضح في النحو: كبير) لابن الأنباري ٣٢٨هـ، و(الكافي في العربية) لابن النحاس ٣٢٨هـ، و(الكافي) للزجاجي ٣٢٩هـ، و(كتاب في النحو: كبير) لابن مقسم ٣٥٤هـ.

ثم جاء القرن الخامس ومعه (كتاب النحو الكبير) للخطابي ٤١٠هـ، و(التبصرة) للصيمري. والسادس ومعه (نتائج الفكر) للسهيلى ٥٨١هـ، والسابع ومعه (كتاب في العربية: على

ترتيب كتاب سيويه) لسهل بن محمد القُرْناطى ٦٣٩هـ، و(الكافى فى النحو) لمحمد بن عبد الله المرسى ٦٥٥هـ، و(المقرب) لأبن عصفور ٦٦٣هـ، والثامن ومعه (التذكرة) لأبى حيان ٧٤٥هـ. والتاسع ومعه (مقصود ذوى الألباب فى علم الإعراب) للفيروزبادى ٨١٦هـ. وأخيرا جاء العصر الحديث ليحمل إلينا كثيرا من مؤلفات هذا النوع، لعل من أهمّها (النحو الوافى) لعباس حسن (٨).

أما عن تلك الحلقة المبتورة، وهى القرون الثلاثة (من العاشر - إلى الثانى عشر): فيرى الشيخ الطنطاوى: أنها عصر الضعف العلمى إبّان الحكم التركى لمصر والشام (٩٢٣ - ١٢٢٠هـ)، فغلب على إنتاج هذه الفترة نوع آخر من المؤلفات فى الأمصار الإسلامية عامة، وهى الملخصات والحواشى (٩).

ولكنى أرى: أن الجُنوح نحو الملخصات والحواشى ليس من نصيب تلك الفترة وحدها، بل كانت الحواشى أيضا فيما قبل: بالنسبة لمؤلفات التفتازانى ٧٩٢هـ، وركن الدين الأسترباذى ٧١٥هـ، والجاربردى ٧٤٦هـ (١٠). كذلك هناك عدة حواشى على الألفية والتسهيل: لأبن هشام ٧٦١ (١١)، وحواشى الإيضاح: لأبن الحاج

(٨) ليس بخاف أنى أقصد فى مثل هذا التمثيل لا الحصر.

(٩) انظر: نشأة النحو: ٢٩٩ وما بعدها.

(١٠) انظر: بروكلمان: ١١٨٠/٥ (صاحب الحاشية متوفى ٨٥٥هـ)، ٣١٢، ب (صاحب الحاشيتين ت ٨١٦، حوالى ٨٦٠)، ٢٢٩، ب، د (صاحباهما ت ٨١٦، ألفها ٧٨٥هـ).

(١١) انظر: كتابنا (الضوء الكاشف) بإزاء التواريخ المذكورة هنا.

٦٤٧هـ، وكتاب حواشي على أصول ابن السراج: لابن مَعَطٍ ٦٢٨هـ،
وحواشي على الجمل للزجاجي: للجزولي ٦٠٧هـ، وحواشي
الإيضاح للأذنباري ٥٧٧هـ^(١١)، وحواشي الإيضاح: للفضل بن محمد
القصباني ٤٤٤هـ^(١٢).

كما أن المختصرات والملخصات قد عرفت طريقها إلى
المؤلفات النحوية مبكرا: فقد اختصر ابن جماعة (٨١٩هـ) التسهيل،
في: القوانين^(١١). واختصر أبو حيان (٧٤٥هـ) التذيل
والتكميل، في: الإرشاد. ولخص شرح التسهيل، في: التنخيل
الملخص من شرح التسهيل للمصنف وابنه بدر الدين. ولخص أيضا
شرح كتاب سيبويه للصغار، في: الإسفار الملخص من شرح سيبويه
للصغار^(١١). واختصر البيضاوي (٧١٦) كافية ابن الحاجب، في:
كُتِبَ الباب في علم الإعراب^(١٢). واختصر ابن الناظم (٦٨٦)
المفتاح، في: المصباح^(١٤). واختصر العكبري (٦١٦) كتاب
سيبويه، في: كُتِبَ الكتاب^(١٥)، واختصر الزمخشري (٥٣٨)
مفصله، في: أنموذج^(١٦). واختصر ابن أبي عباد اليماني
(بعد ٥٠٠) كتاب سيبويه، في: مختصر سيبويه^(١١). واختصر

(١٢) انظر: نزهة الألباء: ٢٥٢.

(١٣) انظر: بروكلمان: ٣٢٥/٥.

(١٤) انظر: بروكلمان: ٢٥٢/٥، ٢٩٦.

(١٥) انظر: مقدمة الكتاب: ٤١/١ (نقلا عن كشف الظنون، والبغية: ٢٩/٢).

(١٦) انظر: بروكلمان: ٢٢٧/٥.

ابن السراج (٢١٦) الأصول، فى: جَمَل الأصول (١٧) . واختصر
الجرمى (٢٢٥) كتاب سيبويه، فى: مختصر كتاب سيبويه (١١) .
وغير ذلك ما ذكرت من المختصرات والملخصات والحواشى،
كثير فى تلك العصور المتقدمة، زمانا ومنزلة.

كما أنى أوى: أن كثرة الملخصات والحواشى فى تلك
الفترة كانت نتيجة لوجود تلك الكثرة الكاثرة من المؤلفات النحوية
التي خلفتها القرون السابقة، وبخاصة تلك الفترة التي رغب النحاة
فيها -بشتى ضروب التأليف- تعويض الخسارة التي منوا بها فى
نكبة بغداد، والتي حمل لواءها نحاة القطرين (مصر، والشام)، يشد
من أزرهم المغاربة والأندلسيون الذين وفدوا عليهم قبل نكبتهم
وأثناءها، وكذا المشاركة الذين فروا من أيدي المغول. فما كان على
من جاء بعد تلك القرون السابقة التي أشرت إليها إلا أن يقفوا أمام
ذلك الكم الهائل من الانتاج ينظرون فيه على نحو ما كان بالنسبة
لمؤلفات ابن الحاجب وابن مالك وابن هشام.

كما أنه: ليس من المعقول أن كثيرا ممن حملوا عبء الإنتاج
فى هذه الفترة -وهم من كبار النحاة- لا يكون بمقدورهم الإسهام
بالتأليف المستقل إلى جانب ما قدموه من غير المستقل، من أمثال:
زكريا الأنصارى ٩٢٦هـ، والأشمونى ٩٢٩هـ، والفاكهى ٩٧٢، وابن

(١٧) انظر: مقدمة الأصول -لمحققه-: ١٧.

(١٧م) انظر: مراتب النحو بين: ٢١.

قاسم العبادى ٩٩٤، والشنوانى ١٠١٩، والدنوشرى ١٠٢٥، وياسين ١٠٦١، والحفنى ١١٧٨، والصبان ١٢٠٦.

وما صنعه هؤلاء شبيه بما نحن عليه فى عصرنا الحاضر: من انصراف الكثيرين عن التأليف المستقل، إلى التنقيب عن كتب التراث وإحيائها تحقيقا، ودراسة.

النوع الثانى :

مؤلفات مستقلة، تتعلق بقواعد النحو ومسائله الجزئية، وهى غير متون، وغير شاملة لأغلب تلك القواعد والمسائل.

وأول مؤلف يتمثل فيه هذا النوع: هو (كتاب فى الهمز) لابن أبى إسحاق ١٢٧، ١٧٢م.

ومن الواضح: أن الضابط المذكور ينطبق على هذا الكتاب تماما: إذ هو مؤلف مستقل (١٨)، ويتعلق بقواعد النحو ومسائله الجزئية، وغير شامل لأغلب تلك القواعد والمسائل (١٩)، إذ هو مؤلف لمعالجة بعضها. وهو أخيرا ليس من المتون، كما يتبادر إلى الظن.

والذى دعانى إلى جعل هذا النوع ثانيا: أنه يتمثل فى أول ما يصادفنا من المؤلفات تاريخيا بعد المؤلفات السابقة التى تتمثل فيها

(١٨) انظر: المراد بالإستقلال: فى أوئل الحديث عن النوع الأول.

(١٩) انظر: المراد بالشمول: فى أوائل الحديث عن النوع الأول.

النوع الأول واعتمدنا عليها في ترتيبه (٢٠) ، وتختلف عنها في تصنيفنا.

وجود هذا النوع من التصنيف النحوي في تلك الفترة
أشكل بزمانه: إذ مازلنا في بُكرة الزمن، وسذاجة المعلومات،
وتواضع الهمم، والأمر فيه لا يعدو أن يكون موضوعا جزئيا تَخِفُّ
مؤونته وتسهل معالجته.

ومن مؤلفات هذا النوع: التصغير، والإفراد والجمع:
للرؤاسي (١٤٩،٠٠)، والحروف، والعدد، والمصادر: للكسائي
١٨٢هـ. وكتاب في حدود الحروف والعوامل والأفعال واختلاف
معانيها: لأبي طالب المكفوف (١٨٢،٠٠). وكتاب المصادر: للنضر
بن شميل ٢٠٣، والحروف: لأبي عمرو الشيباني ٢٠٦. والمصادر في
القرآن، والجمع والتثنية في القرآن: للفراء ٢٠٧، وكتاب الأبنية:
للجرمي ٢٢٥. والألف واللام: للمازني ٢٤٩. والحروف: للمبرد
٢٨٥. والتصغير: لثعلب ٢٩١. وكتاب الفاعل والمفعول به: لأبن
كيسان ٢٩٩. وما ينصرف وما لا ينصرف: للزجاج ٣١١. وحروف
المعاني: للزجاجي ٣٣٩. وكتاب ألفات الوصل والقطع: للسيرافي
٣٦٨. ومعاني الحروف: للرماني ٣٨٤. والأدوات في النحو: لأبن
حميدة ٥٥٠. والرسالة البارة في الأفعال المضارعة: لعيسى بن عبد
العزیز الإسكندراني (٦٠٤،٠٠). وفصل المقال في أبنية الأفعال:

(٢٠) وهى: (كتاب في العربية) لنصر بن عاصم ٨٩، و(الجامع، والإكمال)
لعيسى بن عمر ١٤٩.

لأبن هشام الخضراوي ٦٤٦. ورصف المباني في حروف المعاني:
لأحمد بن عبد النور ٧٠٢. والجنى الدانى في حروف المعاني: لأبن
أم قاسم ٧٤٩. ورسالة في تحقيق معنى الحرف: لعلى بن محمد
الجرجاني ٨١٤ (٢١).

وغير ما ذكرت كثير.

وجدير بالذكر: أن هذا النوع من التصنيف قد ازدادت أهميته
حين أخذ الناس بالتعليم النظامى. فكثرت مؤلفاته كثرة تتابى على
الحصر، وبخاصة فى عصرنا الحاضر.

النوع الثالث:

مؤلفات مستقلة، تتعلق بقواعد النحو ومسائله الجزئية، وهى
غير متون، ومن قبيل الرد على النحاة.

وأول مؤلف يتمثل فيه هذا النوع: هو كتاب (بحر النحو)
لمحمد بن يوسف الكفرطابى ١٥٣هـ: الذى نقض فيه مسائل كثيرة
على أصول النحويين.

ومن الواضح: أن الضابط المذكور ينطبق على هذا المؤلف
تماما: إذا هو مؤلف مستقل (١٨). ويتعلق بقواعد النحو ومسائله
الجزئية، وليس من المتون كما يتبادر إلى الظن من اسمه ومن
مضمونه الذى أشير إليه، وهو أخيرا من قبيل الرد على النحاة مادام
قد نقض فيه عليهم كثيرا من المسائل. وهو - بالنظر إلى مجموعة -
شامل لأغلب قواعد النحو ومسائله الجزئية. ولكنه ومما -
بالنظر إلى موضع الرد - غير شامل.

(٢١) انظر: فى هذه المؤلفات (الضوء الكاشف) بإزاء التواريخ المذكورة هنا.
بالإضافة إلى المراجع التى ذكرتها فى منهج البحث فى المجموعة رقم ٥.

والذى دعانى إلى جعل هذا النوع ثالثا: أنه يتمثل فى أول مؤلف يصادفنا تاريخيا بعد المؤلفات السابقة التى بنينا عليها ترتيب النوع الأول والثانى، ويختلف عنها فى تصنيفنا (١١).

ووجود هذا النوع من التصنيف النحوى فى تلك الفترة المتقدمة: إشارة واضحة إلى عمق جذور الخلاف النحوى، ونذير بانفتاح الباب فيه واسعا فيما بعد. ولعل فى تأليف مؤلفنا لهذا الكتاب الذى نقض فيه مسائل كثيرة على أصول النحويين، بالإضافة إلى تأليفه لكتاب (نقد الشعر) (١١) - وهما مما يعتمد على العقل فى جانب كبير - مايقوّى الفكرة القائلة بأن للعقل مدخلا قويا فى كثير من الخلاف النحوى.

ومن مؤلفات هذا النوع: كتاب النصره لسيبويه على جماعة النحويين، وكتاب الرد على من قال بالزوائد وأن يكون فى الكلام حرف زائد؛ لأبن درستويه ٣٤٧ (٢١)، والرد على النحويين، وتنزيه القرآن عما لايليق بالبيان: لأبن مضاء ٥٩٢هـ، والرد على من نسب رفع الخبر بلا إلى سيبويه: لأبن الفخار المالقي ٧٢٣. والرد على النحاة: لمحمد بن موسى ٧٩٠ (١١).

وبالنظر إلى هذه المؤلفات نجد أن منها: ما هو شامل لأغلب قواعد النحو ومسائله الجزئية، ك(بحر النحو) بالنظر إلى مجموعته. ومنها ما هو غير شامل، ك(كتاب النصره...) ومابعده.

وهذه المؤلفات السبعة هي كل ما أمكننى جمعه من المراجع التى اعتمدت عليها فى هذا البحث والتى أوردتها فى منهجه .
وهذا النوع : لم يَجْرِ التأليف على سَنَنِه فى عصرنا الحاضر على هيئة مؤلفات خاصة بذلك، وإنما يرد مضمونه فى ثنايا مؤلفات أخرى .

النوع الرابع

مؤلفات لاتتعلق بصميم علم النحو، وإنما هي مؤلفات مساعدة له، وتتعلق بتراجم النحاة وطبقاتهم فيما قبل العصر الحديث .
وأول مؤلف يتمثل فيه هذا النوع تاريخيا : هو كتاب (طبقات النحاة) للمفضل الضبى ١٦٨هـ (٢٢) .

ومن الواضح : أن الضابط المذكور ينطبق على هذا المؤلف تماما بما لا يحتاج معه إلى تطويل الكلام فى بيان ذلك .
والذى دعانى إلى جعل هذا النوع رابعا : أنه يتمثل فى أول مؤلف يصادفنا تاريخيا بعد المؤلفات السابقة التى بنينا عليها ترتيب الأنواع (١-٣) ، ويختلف عنها فى تصنيفنا .

(٢٢) انظر: مقدمة البغية - لمحققها - : ٧/١ / سطر ١٧ (من نص منقول عن السيوطى فى خاتمة البغية : ٢ / ٢٤٢٩) ، والضوء الكاشف : بإزاء التاريخ المذكور .

ومن مؤلفات هذا النوع أيضا: كتاب النحويين: لأبى
عدنان (معاصر لابن منذر ١٩٨ هـ) (٢٢) ، وأخبار النحويين:
لمحمد بن عبد الملك التاريخى (تلميذ محمد بن سلام الجمحى ٢٣١)
(٢٤). وَمَنْ كَانَ يَلْحَنُ مِنَ النُّحَوِيِّينَ: لعمر بن شبة ٢٦٢ هـ (١١).
وطبقات النحاة البصريين: للمبرد ٢٨٥ هـ (١١). وطبقات النحاة:
لثعلب ٢٩١. (٢٥). وأخبار النحاة: لأبن درستويه ٣٤٧. (١١)
ومراتب النحويين: لأبى الطيب اللغوى (بعد ٣٥٠) (١١) وأخبار
النحويين: للنجيرمى (نحو ٣٥٥) (٢٦) وأخبار النحاة البصريين:
للسيرافى ٣٦٨ (١١). وطبقات النحويين: للزبيدى ٣٧٩. (٢٧).
والمقتبس فى أخبار النحويين... للمرزبانى ٣٨٤ (٢٨). وأخبار
النحويين: لمحمد بن الحسين اليمنى ٤٠٠ (١١). وتاريخ النحاة:
للمفضل بن محمد بن ميسر ٤٤٢، وشجرة الذهب فى معرفة أئمة
الأدب: لعلى بن قُضَّال ٤٧٩، ونزهة الألباء فى طبقات الأدباء:
للأنبارى ٥٧٧ (١١). وتاريخ النحاة (إنباء الرواة على أنباء

(٢٢) انظر: الفهرست: ٦٨. والضوء الكاشف: بإزاء التاريخ المذكور.

(٢٤) انظر: بروكلمان: ١٢٥/٢.

(٢٥) انظر: مقدمة معجم الأدباء: ٤٧/١.

(٢٦) انظر: الفهرست: ١٢٩.

(٢٧) ومنه مختصران. انظر: بروكلمان: ٢٨١/٢. ومقدمة طبقات الزبيدى-

لمحققها:- ١٠٢

(٢٨) ومنه مختصران. انظر: بروكلمان: ١٢٦/٢. ٢٤٤.

النحاة): للقفطى ٦٤٦ (٢٩). وإرشاد الأريب إلى معرفة الأديب:
لياقوت (٣٠) ونحاة الأندلس: لأبى حيان ٧٤٥ (١١). وإشارة
التعيين: لعبد الباقي بن على (فرغ منه ٧٧٣) (٢١). والبلغة فى
تاريخ أئمة اللغة: للفيروزبادى ٨١٦ (١١). وطبقات النحاة
واللغويين: لابن قاضى شعبة ٨٥١ (٢٢). وبغية الوعاة...:
للسيوطى ٩١١ (٢٣). وتراجم نحاة مغنى اللبيب: للسيوطى
(٢٤).

وإلى جانب ما ذكرت من المؤلفات لهذا النوع، توجد
مؤلفات أخرى لا تحصى كثرة تُعنى بتراجم النحاة، لكن ليست خاصة
بهم، مثل: كتب التاريخ، وكتب التراجم العامة، ومعاجم الشيوخ،
وغير ذلك. ونحن إنما نتحدث عن المؤلفات الخاصة بالنحاة.
هذا، ومن المؤلفات التى أوردتها - والتى حاولت فيها
الإحصاء قدر الطاقة - يتبين لنا أمور:

١ - وجود هذا النوع من المؤلفات منذ عهد مبكر (١٦٨هـ).

- (٢٩) ومنه مختصر. انظر: بروكلمان: ١٢٦/٢.
(٣٠) وإنما ذكرته بعد كتاب القفطى - مع تقدم وفاة ياقوت على القفطى
- لورود اسم كتاب القفطى فيه. انظر: بروكلمان: ١٢٧/٢.
(٣١) انظر: مقدمة البغية - لمحققها - : ٦/١.
(٣٢) انظر: بروكلمان: ١٢٧/٢.
(٣٣) انظر: بروكلمان: ١٢٧/٢.
(٣٤) ذكره السيوطى فى مقدمة البغية (ص ٦) عندما كان يتحدث عن مؤلفاته
التي شاركت البغية فى الرجوع إلى أصل واحد.

- ٢ - أن هذا النوع لم يغب عن عصر من العصور حتى عاشر القرون .
- ٣ - وأنه ألف فيه البصرى والكوفى ، والمشرقى والمغربى ، والمصرى والشامى ، واليمنى والعراقى ..
- ٤ - وأيضا : منه المطول والمختصر .
- ٥ - وكذلك : جاء - كما سيأتى بعد قليل - على مناهج تصنيفية مختلفة .

وهذا يَدُلُّ دلالة أكيدة على :

- ١ - اهتمام المؤلفين النحاة بتاريخهم النحوى بوجه عام .
- ٢ - والرغبة فى بيان أقدار المترجمين ومبلغهم من العلم ، حتى تطمئن النفس إلى أقوالهم وآرائهم وتأنس .
- ٣ - كما يدل أيضا : على أنهم - كما يبدو لى - كانوا ينظرون إلى هذه المؤلفات على أنها الديوان الذى يقيّد فيه أخبار هذه الطائفة من الناس .
- ٤ - وأنها نوع من الإعلام والإعلان للدارسين ، فينشد كل منهم بغيته .
- ٥ - وكذلك : على أنها نوع من التقدير للأسلاف والشيوخ .

٦- وأخيرا: على أنها شهادة تُنال بالذِّكر فيها، ليحيا بها صاحبها في الخالدين.. (٢٥).

وإذا أردنا أن نتلمس مناهج تلك المؤلفات من خلال الكتب التي بأيدينا منها، وجدنا أنه لا بد من تنويع الحديث إلى ثلاث جهات: منهجها من جهة الشكل، ومنهجها من جهة المضمون، ومنهجها من جهة الموضوع.
أما من جهة الشكل: فنستطيع أن نقول: إنها تتنوع إلى ثلاثة مناهج:

الأول: يقوم على بيان مراتب العلماء وأقدارهم ومنازلهم من العلم، وعقد الصلة بين الشيوخ والتلاميذ والأقران. ويتمثل هذا المنهج في: مراتب النحويين لأبى الطيب اللغوى، وأخبار النحاة البصريين للسيرافى، ونزهة الألباء للأذنبارى.

المنهج الثانى: يقوم على بيان الطبقات والمدارس النحوية: البصرية، والكوفية، وغيرهما. والتحدث عن كل عالم من خلال طبقته ومدرسته التى ينتمى إليها. ويتمثل هذا المنهج فى: طبقات

(٢٥) لعل مما يشير إلى حرص العلماء على أن يذكروا فى مثل هذه المؤلفات تحقيقا لما قلت، ماروى عن الحسن بن أحمد بن عبد الله بن البناء (فى البغية: ٤٩٦/١): أنه «لها صنف الخطيب البغدادي تاريخه. قال ابن البناء: ذكرنى الخطيب بالصدق أو بالكذب؟ قالوا: مذكرك أصلا. قال: ليته ذكرنى ولو فى الكذابين؟»

النحويين للزبيدي، (وكذا: الفهرست لابن النديم. كوفي الجزء الخاص بالنحويين).

المنهج الثالث: يقوم على الترتيب المعجمي لذكر تراجم العلماء. ويتمثل هذا المنهج في: إرشاد الأريب (معجم الأدباء) لياقوت، وإنباه الرواة للقفطى، وإشارة التعيين لعبد الباقي بن على بن عبد المجيد، وطبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شبة، وبغية الوعاة للسيوطي.

وأما منهج هذه المؤلفات من جهة المضمون: فإنها تتنوع إلى فوعين:

فبعضها: يهتم بالأخبار والروايات التي رواها العلماء أو رويت عنهم. يتمثل ذلك في: مراتب النحويين، وأخبار النحاة البصريين، وطبقات النحويين، والمقتبس (٢٦). ونزهة الألباء. على التفاوت فيما بينها في بعض الأشياء، مثل اهتمام النزهة والطبقات بتواريخ الوفيات أكثر من المراتب والأخبار، وكثرة ذلك في المراتب عنها في الأخبار، وإهتمام النزهة بذكر مصنفات المترجمين أكثر من الثلاثة.

والبعض الآخر: يهتم في ذلك بإيراد أكثر ما يحتاجه قارئ الكتاب من الباحثين: من الأسماء والكنى والألقاب والأنساب، والشيوخ والتلاميذ والأقران، والمواليد والأعمار والوفيات، والأقار

(٢٦) انظر: بالنسبة للمقتبس: وصف ياقوت له في مقدمة معجم الأدباء: ١/٤٧.

العلمية في الفنون المختلفة، والمذاهب والآراء، والتقود، والرحلات والوظائف، والسير والأخلاق والدين، والمصنفات، وغير ذلك. وعمدة هذا كله: بغية الوعاة. إذ جاء متأخرا، فأودعه السيوطي صفوة جميع الكتب التي سبقته في هذا الشأن، وزاد عليها ما أنتقاه من غيرها أو أرتأه بفكره، فلذا يعد أشمل كتاب ألف في هذا الأمر.

فأما منهج هذه المؤلفات من جهة الموضوع: فإنها تتنوع أيضا إلى نوعين: إما أن تكون خاصة بطائفة معينة، وإما أن تكون عامة تتسع لكل النحاة.

يتمثل النوع الأول في: طبقات النحاة البصريين للمبرد، وأخبار النحاة البصريين للسيرافى، وإشارة التعيين (٢٧)، وتراجع نحاة مغنى اللبيب للسيوطى.

ويتمثل النوع الثاني في: مراتب النحويين، وطبقات النحويين للزبيدي، ونزهة الألباء، وإنباء الرواة، وبغية الوعاة. وجدير بالذكر: إن هذا النوع من المؤلفات (كتب التراجم) قد ناله مانال غيره من ظاهرة الاختصار: فلطبقات الزبيدي مختصران (٢٨). ولمقتبس المرزباني مختصران أيضا (٢٨). ولإنباء القفطى مختصر كذلك (٢٨). فهذه المختصرات يمكن

(٢٧) جاء عنه في مقدمة البغية -لمحققها-: ٦/١: « وضع عبد الباقي بن علي.. كتابا صغيرا، أسماه: إشارة التعيين. قصره على المشهورين منهم».

(٢٨) انظر: الحواشي ٢٧، ٢٨، ٢٩ \ ~~٣٠، ٣١، ٣٢~~.

وصفها: بأنها مؤلفات غير مستقلة.

والحق: أن النفس لا تميل إلى اختصار كتب التراجم، إذ مامن خبر يُساق فيها أو رواية تُروى أو طريقة تُحكى وغير ذلك، إلا ويستفيد منها الباحث على نحو ما. وكم يضيق الباحث عندما تشحّ كتب التراجم بالأخبار، وكم يلاقى من العنت حينما يسمع عبارات المترجمين - عند سرد المصنفات مثلاً - : وغير ذلك. فياليتهم زادوا وأفادوا في الكشف عن هؤلاء العلماء الذين جمعوا اللغة وحملوها، ودرسوا أساليبها ووضعوا قواعدها، وألفوا في ذلك الكتب والأسفار، وحفظوا لنا في طياتها الكثير مما جادت به القرائح، وأقاموا للنحو دولة قواعدها على مَرِّ الزمان لا تَتهى.

ومن الإنصاف: أنه لولا هذا النوع من المؤلفات، لضاع شطر كبير من تاريخنا النحوى، الذى هو جانب هام من تراثنا العربى والإسلامى، ولغابت عنا أسماء كثير من النحاة، ومن تلك الكتب التى عصفت بها الأيام.

وبتسائل المراء: عن السر فى عدم وضع مؤلفات جديدة من هذا النوع تُواكب ما بعد القرن التاسع منذ أن وضع السيوطى بغيته، إذ ليست الحاجة إليه بأقل مما كانت عليه فى الماضى إن لم تزد، وبخاصة مع كثرة البحوث العلمية فى هذا العصر، وحاجة الباحثين الملحة إلى هذا النوع من المؤلفات، ويمكن أن نتلمس بعض الأعذار لعدم الإقبال على هذا النوع من المؤلفات وهى:

١ - الظن بأن كتب التراجم العامة التى لاتخص النحويين، تكفى عن وضع مؤلفات خاصة بهم وتقوم مقامها. وأحسب أن هذا الظن

غير سديد، إذ ليس بوسع أحد أن ينكر القيمة العلمية والفائدة العظيمة لمثل هذه المؤلفات النوعية، وبخاصة حينما ينهض بهذا العمل من هو من أرباب الصناعة، فى وقت أُستبدت بالناس فيه الرغبة فى التخصص والتيسير.

٢ - التوهم بأن الحاجة إلى وضع مؤلفات من هذا النوع تنتظم تلك القرون الأخيرة، لم تتأكد بعد، وذلك بسبب توجه الباحثين نحو القرون الأولى التى تنتظمها مؤلفات كثيرة. وهذا التوهم ينبغى التوقف عنه: إذ توجه الباحثين نحو القرون الأولى يرجع - فى جانب منه - إلى عدم توفر كتب التراجم التى تأتى على الفترة الأخيرة. ولنا من أنفسنا دليل على ما نقول، فنحن أخبر بالقرون الأولى منا بالقرون الأخيرة. وليس يبعد أن يهتم الباحثون بالقرون الأخيرة عندما تتوفر كتب التراجم عنها، وحديث اليوم قديم الغد.

٣ - انصراف الناس عن تأليف تلك الكتب المساعدة للنحو (كتب التراجم) إلى تأليف الكتب التى هى من صميم علم النحو، ظنا منهم بأن هذا كاف. وما دَرَوْا أنهم صنوان، وكل منهما ظل للأخر، فالتارك لأحدهما كمن يحاول الطيران بلا جناح، أو كسفين بلا رياح.

٤ - التوهم بأن ظهور الطباعة فى العصر الحديث قضى على وجود مخطوطات لمؤلفين محدثين، والمخطوطات بطبيعتها هى المجال الفسيح - عند تحقيقها - لمراجعة كتب التراجم. ولكن المطبوعات - عند دراستها، أو الكتابة عن أصحابها - هى

الأخرى فى حاجة إلى مراجعة كتب التراجم أيضا.

هـ - الظن بأن تدوين بعض المعلومات عن الناس فى جهات رسمية يغنى عن الحاجة إلى كتب التراجم. والأمر على خلاف ذلك: إذ إن حاجة الباحث لاتقف عند حد ذلك الذى يدون فى الجهات الرسمية، بل يتجاوز ذلك بكثير. كما لا يخفى ما يلاقيه الباحث من العنت والمشقة عند مراجعة تلك الجهات واستنطاق ما يدون فيها، وكذلك لا يغيب عن البال ما يتحقق من الفوائد حين يتجمع فى مؤلف بين يدى الباحث كوكبة من المترجمين فى فن من الفنون.

ومع هذه الأسباب ووجاهتها عند النظر الأول، إلا أنها - عند التمحيص، والنظر إلى المشكلة من داخلها لامن خارجها - لاتنهض أن تكون مستوفا لعزوف المؤلفين عن هذا النوع (كتب التراجم). ومن هنا فإن لى دعوتين:

الأولى: إنى أهيب بكل صاحب قلم أن يكتب لنفسه ترجمة فى بعض مؤلفاته، يدون فيها كل ما من شأنه أن يفيد الباحث فى الجوانب المختلفة. ولا ينبغي أن يتحرج الناس من هذا: بحجة أنه حديث عن النفس، أو التخوف من السنة القالة، أو التهوين مما أنتجوه، أو الإهتمام بالتقديم دون الحديث، أو حتى الزهادة فيما يظنون أنه إلى زوال - فإنى أقول لهم: نَحُوا كل هذا جانبا، ويكفيكم حافزا لذلك أن تبتغوا به وجه الله خدمة للعلم وتيسيرا على الناس. وحديث اليوم قديم الفد. ولامانع من إضافة مايجد من

إنتاج فى التراجم للمؤلف لاحقة.

وإستجابة لهذه الدعوة سألحق بهذا الكتاب ترجمة متواضعة
لنفسى.

الدعوة الثانية: إنى أهيب أيضا بكل من يجد فى نفسه
القدرة على التأليف فى هذا المجال (كتب التراجم) أن يدلى بدلوه
فيه على أى وجه من الوجوه، حسبته لله، حفاظا على جانب هام من
تراثنا، وتيسيرا على الناس.

وإستجابة لهذه الدعوة كذلك، فإنى استخرت الله -
سبحانه وتعالى - فى صنع كتاب لتراجم علماء اللغة العربية فى
عصرنا، أدعو الله -جلت قدرته - أن يكمل مسعانا بالتوفيق والسداد.

النوع الخامس:

مؤلفات تتعلق بقواعد النحو ومسائل الجزئية، وهى غير
متون، وشاملة لأغلب تلك القواعد والمسائل، ومن قبيل مايتعلق
بالشواهد.

وأول مؤلف يتمثل فيه هذا النوع تاريخيا: هو كتاب
(الشواهد) للخليل ١٧٥هـ.

والمراد بالشواهد هنا: الشواهد الشعرية. (ونظن ظنا أن
الكتاب المذكور من هذا القبيل).

ومن الواضح: أن الضابط المذكور ينطبق تماما على هذا الكتاب بما لا يحتاج إلى تطويل الكلام في بيان ذلك، غير أني أذكر هنا بالمراد من (الشمول) -لئلا يقول قائل: إن كثيرا من قواعد النحو لا يستشهد لها بالشعر- .

والمراد به: أن لا يكون المؤلف من منهجه الإقتصار على بعض تلك القواعد والمسائل. ولا شك أن ذلك الكتاب المذكور ليس من منهجه ذلك، إذ ليس من منهجه أن يختص بجانب معين من تلك القواعد والمسائل يعالجه دون سواه، على نحو مانرى -مثلا- في: كتب الحدود النحوية، وحروف المعاني. وإنما منهجه يتسع لكل القواعد والمسائل، والذي منع من شمولها واقعا مجرد اتفاق، بالاكْتفاء بالشواهد غير الشعرية، أو بكون المؤلف المتبوع كذلك (أي: إذا كان كتاب الشواهد تابعا لغيره يشرح شواهد)، كما سيأتى).

ومما تقدم يتبين لنا أن كتب الشواهد تتنوع إلى نوعين: إما مؤلفات مستقلة تتناول الشواهد النحوية من حيث هي، لا بقيد كونها تعالج شواهد كتاب آخر. وإما مؤلفات غير مستقلة تابعة لكتاب آخر تعالج شواهد.

ومن أمثلة النوع الأول: كتاب (الشواهد) للخليل - وهو الذى ذكرناه فى أوائل هذا النوع الخامس، وكتاب (شواهد النحو) للأحمر ١٩٤.

وإذا أردنا سوق أمثلة للنوع الثانى، وجدنا كثرة كاثرة، إلى حد أن الكتاب الواحد قد توضع لشواهد مؤلفات كثيرة، ومن أوضح الأمثلة لذلك: كتاب سيبويه، وجمل الزجاجى، وإيضاح الفارسى، ومفصل الزمخشرى.

فمن شروح شواهد الكتاب: شرح شواهد الكتاب: للمبرد ٢٨٥ (١١). وشرح أبيات سيبويه: للزجاج ٣١١. وشرح شواهد الكتاب: للمرغى (٣١١...). وشرح أبيات الكتاب: لابن النحاس ٣٣٨. وشرح شواهد الكتاب: لمبرمان ٣٤٥. وشرح أبيات الكتاب: لابن النحاس ٣٣٨. وشرح شواهد الكتاب: لمبرمان ٣٤٥. وشرح أبيات الكتاب: لابن السيرافى ٣٨٥. وشواهد سيبويه: للخطيب الإسكافى ٤٢٠ (١١). وتحصيل عين الذهب عن معدن جوهر الأدب فى علم مجازات العرب: للأعلم الشنتمرى ٤٧٦ (٢٩). وشرح أبيات الكتاب: للزمخشرى ٥٣٨ (١١). ولباب الألباب فى شرح أبيات الكتاب: لسليمان بن بنين ٦١٤. وشرح أبيات الكتاب: للعكبرى ٦١٦. وكتاب شرح أبيات سيبويه: لابن معط ٦٢٨. وشرح أبيات سيبويه: للشلوبين الصغير (حدود ٦٦٠). وغيرها (٢٩).

ومن شروح شواهد الجمل: شرح شواهد الجمل: لأبى العلاء المعرى ٤٤٩ (١١). وشرح أبيات الجمل: للأعلم

(٢٩) ذكرها فى مقدمة الكتاب (٢٩-٤٠): ١٤ شرحاً وهناك غيرها أيضاً.

انظر: بروكلمان: (١٢٧/٢) رقم ٦٠٣.

ولعل من أشهر شروح الشواهد: المقاصد النحوية فى شرح شواهد شروح الألفية: للعيني ٨٥٥ (لشروح: ابن الناظم، وابن هشام، وابن عقيل)، ومختصره للمؤلف نفسه بعنوان: فرائد القلائد (٤٦).

وكذلك من أشهرها: خزانة الأدب - شرح شواهد الرضى على الكافية - للبغدادى ١٠٩٣ (٤٧)، وشرح شواهد شروح الشافية (للرضى، والجاربردى): له أيضاً (٤٨).

ويتسائل المرء: عن سبب كثرة هذه الشروح، وألا كان يكفى أن يشرح الشاهد مرة واحدة أو أكثر من ذلك بقليل؟ والسبب فى ذلك: - كما يبدو لى، على الرغم من عدم وقوفى على أكثرها: -

١ - الرغبة فى الإيجاز أو الإطناب: فقد يرى بعضهم إيجازاً فيما لديه من الشرح فيرغب فى توسعته، أو العكس. على نحو ما يبدو من صنيع العيني - حين اختصر (المقاصد النحوية) فى: فرائد القلائد - وأحمد بن عبد الجليل التدميرى ٥٥٥ - حين اختصر (شرح أبيات الجمل) له (١١)، والبغدادى، حين أطال كثيراً فى الخزانة عمن تقدمه.

٢ - صعوبة الاتصال فى الأزمان الغابرة: مما قد يؤدى إلى عدم

(٤٦) انظر: بروكلمان: ٢٨٥/٥

(٤٧) انظر: بروكلمان: ٣١٠/٥

(٤٨) انظر: بروكلمان: ٢٣٠/٥. (وأشار فيه إلى أن الشروح المعنية بشرح شواهدا فيه: الرضى، وركن الدين. وهذا يخالف ما ذكره البغدادى فى مقدمة الكتاب. فلعل فى بروكلمان سهواً فى الإشارة المستخدمة إلى الشروح المعنية.)

وجود كتاب في غير موطنه الذي أُلّف فيه، ويدفع إلى تأليف مثله.

٣ - استمرار التنقيير عن الشواهد: مما يترتب عليه اختلاف الأنظار فيها، وبالتالي إلى وضع مؤلفات جديدة.

٤ - الرغبة في حشد أكبر قدر من المعلومات ذات الصلة بالشواهد: على نحو ما صنع البغدادي في الخزانة، إذ الشواهد وشرحها طريق صالح لتحقيق هذا المراد.

٥ - استحداث الكتاب المشروحة شواهد لشواهد غير مسبقة، كما في الرضى والجاربردى مثلاً.

٦ - الرغبة في شرف الانتساب إلى خدمة كتاب معين، أو التنافس العلمى.

ولعل من المناسب هنا أن أشير إلى: أن التاريخ النحوى ينقل إلينا أن أول من قام بعمل يتصل بشواهد الكتاب: هو الجرمى ٢٢٥. إذ يروى أن نسبة أكبر شواهد الكتاب إلى قائلها هي من عمله.

قال البغدادي (في الخزانة: ٣٦٩/١): «إن سيبويه إذا استشهد بيت لم يذكر ناظمه. وأما الأبيات المنسوبة في كتابه إلى قائلها فالنسبة حادثة بعده، اعتنى بنسبتها أبو عمر الجرمى. قال الجرمى: نظرت في كتاب سيبويه فإذا فيه ألف وخمسون بيتاً، فأما ألف فعرفت أسماء قائلها فأثبتتها، وأما خمسون فلم أعرف أسماء قائلها» (٤٩).

ويقول هارون (فى مقدمة الكتاب: ١/ ٢٢): «إن كثيراً من الشواهد المنسوبة فى الكتاب، وهى نحو ألف شاهد، إنما هى من نسبة أبى عمر الجرمى، والنادر منها ما يستطيع الباحث أن يعرف أنه من صلب الكتاب. فالجمهور الأعظم من نسبة الشواهد إنما هو للجرمى ومعرفة الجرمى لأسماء القائلين لاتتعارض مع وجود بعض النسب الأصلية فى الكتاب، وأنها مما روى سيبويه عن شيوخه».

كما ينبغى أن أشير أيضاً إلى: أنه إذا كان الجمهور الأعظم من كتب الشواهد، إنما يتناول الشواهد الشعرية بعامة كما سبق، فإن هناك بعضاً آخر من كتب الشواهد يعالج نوعية معينة منها، على نحو ما نرى من : كتاب (أبيات الإعراب) لأبى على الفارسى ٢٧٧، وكتاب (الإفصاح فى شرح أبيات مشككة) للحسن الفارقى ٤٨٧.

كما أن هناك أيضاً من المؤلفات ما يتناول الشواهد غير الشعرية، مثل: (البيان فى شواهد القرآن) - كما يشير إلى ذلك اسمه - لعلى بن الحسين الباقولى (كان حيا ٥٢٥).

ووجود هذا النوع من التصنيف (كتب الشواهد) مبكراً: دعا إليه إلحاح الحاجة، وشرف الغاية. إذ الشواهد - وبخاصة الشعرية - تمثل فى معتمد القواعد النحوية جانبا كبيرا، كما أنها زعيمة بتأكيد الثقة فى القاعدة النحوية حين تساق بين يديها. وهل النحو فى نشأته الأولى إلا شاهد تبنى عليه قاعدة، وفى مراحل الخالفة إلا قاعدة تصحب معها ديلا.

ومن هنا : نجد اهتمام النحاة الأوائل بجمع الشواهد وتصنيفها

استجابة لداعى الحاجة وشرف الغاية. إلى حد أن كان ذلك مظهراً من مظاهر افتخارهم واعتزازهم، على نحو ما كان من الكسائى حين سأل الخليل - متعجباً - : «من أين أخذت علمك هذا؟! فقال : من بوادى الحجاز ونجد وتهامة. فخرج ورجع، وقد أنفذ خمس عشرة قنينة حبراً فى الكتابة عن العرب، سوى ما حفظ» (٥٠) ، ولابد أن يكون للشواهد النحوية من صنيع الرجلين نصيب. وعلى نحو ما كان من ثعلب حين قال عن الأحمر - مُثنيّاً - : «كان الأحمر يحفظ أربعين ألف شاهد فى النحو،، وأملى الأحمر شواهد النحو، فأراد الفراء أن يتممها فلم يجتمع له الناس كما اجتمعوا للأحمر، فقطع». (٥١)

ثم سرى هذا الاهتمام فى الخالفين من النحاة، إذ ما زال الداعى الذى كان لدى السابقين إلى ذلك قائماً. بل انضاف إليه دواع جديدة أخرى: من حاجة أكثر الكتب النحوية إلى مزيد إيضاح لشواهدا، حيث إنها لا تستطيع أن تنهض هى وحدها بكثير مما تتكفل به كتب الشواهد، وإلا خرج بها الأمر عن الاتساق إلى الاستطراد (٥٢).

ومن الدواعى أيضاً: اختلاف الأنظار بالنسبة لبعض الشواهد عما عليه

(٥٠) انظر: البغية: ١٦٢/٢

(٥١) انظر: البغية: ١٥٩/٢

(٥٢) ومن أجل هذا كانت التعليقات فى حواشى المؤلفات فى عصرنا الحاضر ، تحقيقاً لزيادة الفائدة وتحامياً للاستطراد.

فى الكتب النحوية التى تستشهد بها أو التى تناولتها بالشرح قبل،
أو الرغبة فى شرف الانتساب إلى خدمة كتاب معين أو التنافس
العلمى، وغير ذلك.

ومن نافذة القول: أن أغلب الظن أن هذا النوع من التصنيف (كتب
الشواهد) قد توقف التأليف فيه قبل فترة ليست بالقصيرة: لغناء ما
مضى منه، وللاستعاضة عنه بالتعليقات التى تدون فى حواشى
المؤلفات فى عصرنا الحاضر. واقتصر الأمر - فيما عدا ذلك - على
فهرستها، على نحو ما صنع الأستاذ عبد السلام هارون فى : معجم
الشواهد العربية .

النوع السادس:

مؤلفات مستقلة، تتعلق بقواعد النحو ومسائله الجزئية، وهى غير
متون، وشاملة لأغلب تلك القواعد والمسائل، ومن قبيل
المختصرات.

وأول مؤلف يتمثل هذا النوع تاريخياً: هو كتاب (مختصر فى
النحو) للكسائى ١٨٢ (٥٣).

(٥٣) جاء فى المزهـر (٢٩٩/٢ م ١٧-١٨): أن أحد كتابى عيسى بن عمر
مختصر، واسمه المكمل. فهل مكمل للكتاب الآخر لعيسى (الجامع) فيما
فاته من موضوعات - فيكون من النوع الثانى - أو أنه يعالج أغلب
الموضوعات النحوية المتاحة باختصار، فيكون من هذا النوع السادس؟
ولعدم غلبة الظن لأيهما لم نعتمد فى البناء عليه.

ومن الواضح : أن الضابط المذكور ينطبق على هذا المؤلف :
إذ هو مؤلف مستقل لا يرتبط بمؤلف آخر (١٨) ، ويتعلق بقواعد
النحو ومسائل الجزئية ، مادامت هي الأصل في نوعي المؤلفات التي
تتعلق بصميم علم النحو ولم يوجد لدينا ما يصرفه عن ذلك إلى
النوع الآخر مما يتعلق بأصول النحو ومسائل العامة (٥٤) ، فضلا عن
أن الزمن - فيما يبدو - مازال مبكراً عن التأليف في أصول النحو
ومسائل العامة . كما أن الكتاب المذكور ليس من المتون - كما
سيوضح هذا أكثر بحديثنا عن النوع السابع - وهو كذلك شامل
لأغلب قواعد النحو ومسائل الجزئية . نعم ، هو - كما يبدو من
اسمه : مختصر في النحو - لانهض أن يعالج أغلب تلك القواعد
والمسائل على نحو مفصل ، إلا أنه - على الرغم من ذلك - ينتمى
إلى هذا النوع السادس ، إذ إنى أعنى بالشمول هنا - كما ذكرت في
أوائل حديثي عن النوع الأول ، وكما سيتضح عند حديثي عن بعض
الأنواع الآتية - : أن لا يكون المؤلف من منهجه الاقتصار على بعض
تلك القواعد والمسائل . ولاشك أن ذلك المؤلف المذكور ليس من
منهجه ذلك ، وإنما الذى حدا به إلى أن يكون - كما يبدو من اسمه
- غير زعيم بمعالجة أغلب قواعد النحو ومسائل الجزئية ، هو أن

(٥٤) انظر : الإجمال لأنواع الظواهر التصنيفية فى المجموعة رقم ٢ .

صاحبه أراد له أن يكون متواضع الحجم، يعنى بأمهات المسائل ورؤسها، ولم يرد، له أن يختص بجانب معين من تلك القواعد والمسائل يعالجه دون سواء، على نحو مانرى - مثلا - فى كتب الحدود النحوية وحروف المعانى.

والكتاب أخيرا - كما عرفنا فى السطور السابقة قريبا - من المختصرات، لامن المطولات.

ولعل فى نشأة هذا النوع من التصنيف فى تلك الفترة: ما يؤكد ما سبق أن ذكرناه عن كتاب سيبويه - فى النوع الأول - : من أنه - لعظم شأنه - لم يزاحمه - لفترة - كتاب كبير سواء. فإذا لم يتهيأ لهم ذلك لتحلّتهم حول (الكتاب) واستحياء منه، فلا أقل من أن تظهر تلك الشموع بجانب المصباح الأعظم، وتنبت تلك السخالات حول الدوحة العظيمة.

وليس لقائل أن يقول: إن (الكتاب) بصرى، فما الذى منع الكوفيين وشيخهم الكسائى من صناعة كتاب كبير فى تلك الفترة حتى منتصف القرن الثالث (٥٥)؟ : لأن (الكتاب) جمع حوله الفريقين، وأسر فى

(٥٥) حين ألف ابن قادم ٢٥١: الكافى فى النحو.

(٥٦) انظر: البغية : ٥٩٠/١.

(٥٧) انظر: البغية : ٢٢٢/٢.

محرابه البلدين . فها هو ذا الكسائي يقرؤه على الأخصس سرأ (٥٦) .
ويضعه الفراء تحت رأسه (٥٧) ليكون على مقربة منه .
ومن مؤلفات هذا النوع: مختصر فى النحو: ليحيى اليزيدى ٢٠٢ .
(١١) . ومختصر النحو: لهشام بن معاوية ٢٠٩ . ومختصر العربية:
لثابت بن أبى ثابت (صاحب أبى عبيد بن سلام ٢٢٣) (١١) .
ومختصر فى النحو: للجرمى ٢٢٥ (٥٨) . وكتاب مختصر النحو:
لابن سعدان ٢٣١ . (٥٩) . والمختصر فى النحو: لأبى حاتم
السجستانى ٢٥٠ (٦٠) . والمختصر فى النحو: لابن قادم ٢٥١
(١١) . وجامع النحو الصغير: لابن قتيبة ٢٦٧ (١١) . والموفقى
(مختصر فى النحو): لثعلب ٢٩١ (٦١) . والمختصر فى النحو:
للجعد الشيبانى (صاحب ابن كيسان ٢٩٩) . (١١) . والمختصر فى
النحو: للحامض ٣٠٥ . ومختصر النحو: لمحمد بن العباس
اليزيدى ٣١٠ . ومختصر النحو: للزجاج ٣١١ . ومختصر فى النحو:
للکذة (حضر مجلس الزجاج ٣١١) . والمختصر فى النحو:
للمراغى (قرأ على الزجاج ٣١١) . والموجز: لابن السراج ٣١٦ .

(٥٨) انظر: الفهرست: ٨٤ .

(٥٩) انظر: الفهرست : ١٠٤ ، ١١٨ .

(٦٠) انظر: طبقات الزبيدى: ٩٤ .

(٦١) انظر: الفهرست: ١١١ .

ومختصر فى النحو: لابن شقيق ٣١٧. والموجز فى النحو: لابن
الخياط ٣٢٠. والمختصر فى النحو: للخراز ٣٢٥. والمختصر فى
النحو: لأبى الطيب الوشاء ٣٢٥. ومختصر فى النحو: لطالب بن
محمد (أخذ عن ابن الأنبارى ٣٢٨). والموجز فى النحو: لمحمد بن
عبدالله الكرمانى ٣٢٩. ومختصر العربية: للحاتمى ٣٨٨. واللمع فى
النحو: لابن جنى، ٣٩٣. ومختصر فى النحو: لابن النجار الكوفى
٤٠٢. والنحو الصغير: للخطابى ٤١٠. ومختصر فى النحو: ليجى
بن محمد ٤١٥. ومختصر فى النحو: للخياط (قرأ عليه ابن العميد
٤٤٩). ومختصر فى النحو: للحسن بن أبى عباد اليمنى (كان
موجودا فى أوائل المائة الخامسة). والتلقين (مختصر فى النحو):
لإبراهيم بن أبى عباد اليمنى (بعد ٥٠٠). والترشيح فى النحو
(مختصر): لابن الطراوة ٥٢٨. ومختصر فى النحو: لأحمد بن
محمد الأشعرى (حدود ٥٥٠) (١١)

ولعل من الدوافع إلى هذا النوع من التصنيف: ما كان يشعر به
النحاة من عبء بالنسبة للمطولات، وتفاوت أقدار الطالبين، والرغبة
فى التنويع بين مطول ومختصر، وبخاصة إذا صدرًا عن مؤلف
واحد: كما هو الحال بالنسبة (لجامع النحو، وجامع النحو الصغير)
لابن قتيبة، و(الأصول، والموجز) لابن السراج، و(النحو الكبير،
والموجز فى النحو) لابن الخياط، و(الجامع فى النحو، والمختصر

فى النحو) للوشاء، و(كتاب النحو الكبير، والنحو الصغير)
للخطابى.

وأظن ظنا أشبه باليقين: أن هذا النوع من التصنيف لم يفلق دونه
الباب فى عصر من العصور مادامت الدواعى اليه قائمة، حتى اليوم،
بل تأكدت هذه الدواعى لدى المنادين بالتيسير.

النوع السابع:

مؤلفات تتعلق بقواعد النحو ومسائل الجزئية، وهى متون.
وأول مؤلف يتمثل فيه هذا النوع تاريخيا بعد المؤلفات السابقة التى
بنينا عليها ترتيب الأنواع (١-٦)، ويختلف عنها فى تصنيفنا: هو
(كتاب التصريف) لأبى الحسن أحمد (قرأ على
الكسائى ١٨٢) (٦٢).

ولعل الضابط المذكور: ينطبق على هذا الكتاب: إذ هو مؤلف
يتعلق بقواعد النحو ومسائل الجزئية، كما أنه من المتون (على
اعتبار أنه يماثل التصريف للمازنى ٢٤٩) (٦٣). وسيأتى بعد قليل
إيضاح لمسألة (المتون) هذه.

(٦٢) انظر: الفهرست: ٩٨.

(٦٣) ولعل مما يشير إلى أنه يمانله، قول ابن جنى عن التصريف للمازنى (فى
المنصف: ٥/١): «لها كان هذا الكتاب الذى قد شرعت فى تفسيره
وبسطه من أنفس كتب التصريف، وأسدها وأرضنها... متخلّصاً من
كزازة ألفاظ المتقدمين...»

ومن مؤلفات هذا النوع: التصريف: للأحمر ١٩٤ (١١).
والحدود: للفرّاء ٢٠٧. والحدود: لهشام ٢٠٩. (١١) والحدود:
لابن سعدان ٢٣١ (٦٤). (على اعتبار أن كتب الحدود هذه تماثل
حدود الفاكهي ٩٧٢ (٦٥). والتصريف: للمازني (١١). وكتاب
التصريف: للمبرد ٢٨٥ (٦٦). وحد النحو: لثعلب ٢٩١ (٦٧).
والجمل في النحو: للزجاجي ٢٢٩ (١١). والإيضاح في النحو:
للفارسي ٣٧٧. والحدود: للرماني ٣٨٤. ومقدمة في النحو:
للجوهرى ٣٩٢. ومقدمة في النحو: لابن فارس ٣٩٥. والمقدمة
المطرّزية في النحو: للمطرّز ٤٥٦. والعوامل المائة: للجرجاني
٤٧١. والمفصل في النحو ٤، والأنموذج في النحو: للزمخشري
٥٣٨. والمقدمة المطرّزية في النحو: للمطرّزي ٦١٠. والكافية،
والشافية: لابن الحاجب ٦٤٦. وتصريف العزّي (٦٥٤، ٠٠)، ومثّن
الهادي: له. ومقدمة في النحو: لأبى شامة ٦٦٥. والكافية الشافية:
لابن مالك ٦٧٢. والألفية والتسهيل وعمدة الحافظ: له. والجرومية:
لابن أجروم ٧٢٢. وقطر النّدى، وشذور الذهب: لابن هشام

(٦٤) انظر: الفهرست: ١٠٤

(٦٥) انظر: حدود الفاكهي في: شرح كتاب الحدود في النحو. له
(بتحقيقنا).

(٦٦) انظر: الفهرست: ٨٨.

(٦٧) انظر: كشف الظنون: ٦٣٥/١

٧٦١ (١١) . وكتاب الحدود: للأبدى ٨٦٠ (٦٨) . وجمع الجوامع:

للسيوطى ٩١١ . وكتاب الحدود فى النحو: للفاكهى ٩٧٢ .

وغير ما ذكرت كثير، مما سيرد فى ثنايا الحديث بعد .

والناظر فى هذه المتون - وأمثالها - يرى أنها تتنوع إلى نوعين:

١ - إما متون شاملة لأغلب قواعد النحو ومسائله الجزئية .

٢ - وإما متون غير شاملة لأغلب تلك القواعد والمسائل .

(وأعنى بالشمول هنا: أن لا يكون المؤلف من منهجه الاختصار على

بعض تلك القواعد والمسائل . وبعدم الشمول: أن يكون المؤلف من

منهجه الاختصار ...) .

فمن النوع الأول: الجمل فى النحو: للزجاجى . والإيضاح:

للفارسى . والمفصل فى النحو: للزمخشرى . والألفية: لابن مالك .

وجمع الجوامع: للسيوطى .

ومن النوع الثانى: التصريف: للمازنى . والحدود: للرمانى . وكتاب

الحدود فى النحو: للفاكهى .

كما أن هذه المتون - وأمثالها - تتنوع أيضاً - من جهة أخرى

غير الشمول وعدمه - إلى نوعين:

١ - إما متون مستقلة. ٢ - وإما متون غير مستقلة.

(وأعنى بالاستقلال هنا: كون المتن ليس مرتبطاً بمتن آخر متقدم عليه، على وجه من وجوه الارتباط: كالاختصار له، أو نظمه، ونحو ذلك مما ستقف عليه في ثنايا الحديث بعد).

فمن النوع الأول: التصريف: للمازنى. والجمال: للزجاجى. والإيضاح: للفارسى

ومن النوع الثانى: الأنموذج فى النحو: للزمخشري (مختصراً للمفصل). والمؤصل فى نظم المفصل: لابن مالك.

ومن التوزيعين السابقين يمكن أن نجمل المتون بعامة فى الأنواع الآتية:

١ - متون مستقلة، تتعلق بقواعد النحو ومسائله الجزئية، وغير شاملة لأغلب تلك القواعد والمسائل.

وأول ما يتمثل فيه هذا النوع تاريخياً: (كتاب التصريف) لأبى الحسن أحمد (١٨٢٠٠).

٢ - متون مستقلة، تتعلق بقواعد النحو ومسائله الجزئية، وشاملة

وأول ما يتمثل فيه هذا النوع تاريخياً: (الجمال فى النحو) للزجاجى ٣٣٩.

٣ - متون غير مستقلة، تتعلق بقواعد، وشاملة ...

وأول ما يمثل فيه هذا النوع تاريخياً: (النموذج فى النحو) للزمخشري ٥٣٨ (مختصراً لمفصله).

وبعد: فإن لنا فى مسألة (المتون) هذه وقفات:

الأولى: فى بيان معنى الكلمة لغوياً، واستخلاص السمات التى ينبغى توفرها فى (المتن) الاصطلاحي أخذنا من هذا المعنى اللغوى.

فأقول: جاء من معانى الكلمة فى اللسان: مَتْنٌ كُلُّ شَيْءٍ: ما ظَهَرَ منه. والمَتْنُ: الظَّهَرُ. والمتن: الصلابة والقوة. والمتن: ما ارتفع من الأرض واستوى. والمتون: جوانب الأرض فى إشراف. ومتن الرمح والسهم: وسطه. والمتون: خيوط تُشدُّ بها أوصال الخيام، وشعر يُجعل بين طرائقها لئلا تخرقه أطراف الأعمدة.

هذا بعض ما جاء فى اللسان من معانيها.

وإذا أردنا أن نستهدى بهذه المعانى اللغوية لنتزاع منها السمات

التى ينبغى أن يكون عليها (المتن) الاصطلاحي، وجدناها كما يلى:

١ - أن يكون المتن قائماً على ذكر أظهر الأشياء فى الموضوع الذى يعالجه.

٢ - أن يكون قائماً على المسائل الرئيسة والأساس.

٣ - وقائماً على أقوى الآراء وأعدلها وأقربها إلى القبول.

٤ - وأن يستهدف تقريب الموضوع للأفهام، وجمع أطرافه، وتيسير استحضاره، وعدم تفلته عند التزاحم فى الفكر.

هـ - وأخيرا: أن يعتمد الإيجاز سبيلا مادام مبناه ومبتغاه مذكرونا. هذه هي السمات التي ينبغي أن يكون عليها (المتن) أيا كان نوعه من بين الأنواع الثلاثة المذكورة أنفا.

الوقف الثانية: هل استجاب مؤلفو (المتون) لما يفرضه واقع اللغة -فيما ذكرناه من المعانى- على هذه المتون من سمات: سواء كانت هذه السمات متعلقة بالمادة العلمية التى تضمنها المتن، أم متعلقة بالغاية المستهدفة من وراء تأليف المتن، أم بالغالب اللفظى الذى صيغ فيه؟ أو بعبارة أخرى: هل المتون فى واقعها تنطبق عليها هذه السمات، ويستهدف منها مؤلفوها تلك الغايات؟

والحق أقول: إن بعض المتون - وبخاصة فى العهود الأولى - كانت أقرب إلى أن تكون الإجابة بنعم، على حين كان بعض آخر على العكس من ذلك.

ودونك من البعض الأول: تصريف المازنى ٢٤٩، وحدود الرمانى ٣٨٤، وعمدة ابن مالك ٦٧٢، وجُرومية ابن أَجْرُوم ٧٢٣، وحدود الأبدى ٨٦٠.

ومن البعض الثانى: جمل الزجاجى ٣٣٩ (٦٨م). ومفصل الزمخشري ٥٣٨، وكافية ابن الحاجب ٦٤٦، وتسهيل ابن مالك

(٦٨م) قال ابن خلكان عنه: «هو كتاب نافع لولا طوله بكثرة الأمثلة» انظر: وفيات الأعيان ١٢٦/٣، ومقدمة الجمل -لمحققه-: ٢٣.

٦٧٢، وجمع الجوامع للسيوطى ٩١١.

ولعل السبب فى ابتعاد بعض المتون عن تلك السمات:

هو وجود دوافع جديدة وغايات استُحدثت بالنسبة لإنشاء كثير من المتون، فبينما كان الدافع والغاية فى بعضها هو مذكرناه: من تقريب الموضوع، وجمع أطرافه وتيسير فهمه واستحضاره، وعدم تفلته من الذهن - نجد أنه قد جَدَّتْ أشياء أخرى: منها الرغبة الأكيدة لدى بعض المؤلفين فى إظهارا لمقدرة التأليفية على حشد أكبر قدر من المعلومات فى أوجز عبارة، بحيث صارت المتون تستوعب مافى المطولات، ولذا مَسَّتْ الحاجة فى هذا النوع من المتون إلى الشروح.

ومن أوضح الأمثلة لهذا النوع: (جمع الجوامع

للسيوطى). إذ جاء فى حديث صاحبه عنه صراحة فى مقدمته ومقدمة شرحه همع الهوامع (ص ٢) مايدل بوضوح على مانقول، فقال: «إن لنا تأليفا فى العربية جمع أدناها وأقصاها، وكتابا لم يغادر من مسائلها صغيرة ولاكبيرة إلا أحصاها، ومجموعا تشهد لفضله أرباب الفضائل، ومجموعا قصرت عنه جموع الأواخر والأوائل، حشدت فيه مايقر الأعين ويشنف المسامع، وأوردته مناهل كتب فاض عليها همع الهوامع، وجمعتنه من نحو مائة مصنف، فلا غرو أن لقبته (جمع الجوامع)

وقد كنت أريد ان أضع عيه شرحا واسعا، فرأيت الزمان أضيق من ذلك، ... مع إلحاح الطلاب علىّ فى شرح يرشدهم إلى مقاصده، ويطلعهم على غرائبه وشوارده فتخيرت لهم هذه العجالة، الكافلة بحل مبانيه، وتوضيح معانيه، وتفكيك نظامه....».

ثم يقول فى مقدمة المتن عنه: «.. مختصر فى العربية، جامع لها فى الجوامع من المسائل والخلاف، حاوٍ لوجازة اللفظ وحسن الائتلاف، محيط بخلاصة كتابى التسهيل والارتشاف...» (٦٩) وهذه الرغبة الأكيدة من المؤلفين عملت على كثرة المتون.

أضف إلى ما سبق - من الرغبة الأكيدة فى إظهار المقدرة التأليفية - أن علوم العربية - ومنها النحو - قد عصفت بأهلها رياح الفتن، وحلت بهم النكبات فى المشرق والمغرب، والعلماء أسبق الناس وأشدّهم إحساساً بالنقص والخسارة، وواجب الدين فى أعناقهم يقضى عليهم بتعويض مذهب وتحصيل مافات. وللمتون - كما رأوا - دور واضح فى سرعة تحقيق ذلك، ما دامت المتون كفيلة بجمع ما كثر من القواعد فيما قل من الكلام، فأكثروا من المتون - على هذا الحد - «كى يسهلوا على الراغبين جمع شتات هذا الفن» (٧٠).

كما أن هناك سبباً ثالثاً جعل كثيراً من المتون فى هذه العهود الأخيرة يفارق ما عليه بقية أخواتها من الطراوة والنضارة، وهو اعتماد التعليم فى كثير من أمره على المدارس النظامية فتفاوتت أقدار الطالبين، ومن هنا توخى بعض المؤلفين فى مؤلفاتهم المتعددة التدرج والتنويع فيها، فكانت المتون على مستويات مختلفة، على نحو

(٦٩) وانظر أيضاً: مقدمة التسهيل: ١، وعجز البيت الثالث وصدر الرابع من

الألفية، وكذا الثانى عشر من الكافية (مقدمة التسهيل - لمحققه - ١٨).

(٧٠) هذه العبارة اقتباس من (نشأة النحو: ٢٧٢)، وكذا بعض الجمل فى هذه

مانرى فى متون ابن مالك وابن هشام، مثل: العمدة والشذور،
والتسهيل والجامع الصغير. وهذا بدوره أدى أيضاً إلى كثرة المتون.
(ورب قائل يقول: إن ذلك كله كان منهم على اعتبار أنه داخل فى
نطاق السمات السابقة حقيقة أو توسعاً).

ولعل من الأسباب الهامة لبُعد المتون عن طراوتها ونضارتها التى
يجب أن تكون عليها: هو ما سيأتى - فى الوقفة الرابعة - من
ظهور المتون المركب بعضها على بعض (بالمعارضة، أو الاختصار،
وغير ذلك).

الوقفة الثالثة: يُلحَّح على سؤال، على الرغم من أن جانباً من إجابته
سيكون مبناه على الظن، إلا أنى قد قدمت - فى أوائل البحث -
العذر لنفسى، فذكرت: أنى سأعتمد على الظنون أحيانا عندما لانجد
مُسْتَهْدَى سواها.

والسؤال: هل كان مؤلفو هذه المتون ينظرون إليها على أنها متون؟
أو بعبارة أخرى: هل كان مؤلفوها يعتقدون أنهم يكتبون شيئا على
أنه سيُشرح فى مرحلة لاحقة؟

وعند الإجابة سأجد نفسى مضطرا إلى النظر إلى المتون من خلال
مرحلتين: المرحلة الأولى: مرحلة أوليات المتون. والثانية: مابعد
ذلك.

أما الأولى: فقد ذكرنا من متونها: تصريف أبى الحسن أحمد
(١٨٢،٠٠)، وتصريف الأحمر ١٩٤، وحدود الفراء ٢٠٧، وحدود
هشام ٢٠٩، وحدود ابن سعدان ٢٣١، وتصريف المازنى ٢٤٩،
وتصريف المبرد ٢٨٥، وحد النحو: الثعلب ٢٩١. وحدود الرمانى

٣٨٤، وغيرها. وليس بين أيدينا الآن مما ذكرنا هنا سوى تصنيف المازنى، ولا يوجد فى بدايته أو نهايته ما يشير من قريب أو من بعيد إلى نظرة صاحبه عنه من هذه الجهة. وأغلب الظن أن أصحاب هذه المتون التى ذكرتها وغيرها مما هو على شاكلتها، إنما كانوا ينظرون إليها على أنها مجرد مؤلفات موجزة يعتمد عليها المبتدئ، ويستعين بها الشاذى، ويستحضر بها المنتهى. لا أنها متون تستتبع - بالضرورة - شروحا توضحها، فهى قد أنشئت من أجل غرض معين، وزعيمة بالنهوض به والإبانة عن نفسها بنفسها لا لترقب تفسيراً ولا توضيحاً، شأنها فى أداء مهمتها شأن غيرها من المؤلفات الوسيطة والبسيطة. وإنما النظر إليها على أنها متون، لم يكن إلا من قبل الخالفين لأصحابها - فى أغلب الظن - بدليل: أننا لم نجد مؤلفاً منها شرحه صاحبه، فهذا هو تصنيف المازنى (٢٤٩) يشرحه ابن جنى (٣٩٢)، ويشير فى مقدمة شرحه الى تلك النظرة. (٧١) كما أن ظاهرة شرح الكتب فى ذلك العهد لم تقف عند حد المتون، بل قد شملت المطولات منذ وقت مبكر، فها هى تلك شروح (الكتاب) للمازنى وابن السراج (٣١٦) ومبرمان (٢٤٥) والسيرافى (٣٦٨) والرمانى (٣٨٤) وغيرهم، وكذا شروح (مقتضب المبرد، وأصول ابن السراج) للرمانى (١١).

(٧١) فيقول (٥/١): «ولما كان هذا الكتاب الذى قد شرعت فى تفسيره وبسطه من أنفس كتب التصريف ... عريقاً فى الإيجاز والاختصار، ... قليل الألفاظ، كثير المعانى.....».

وأما المرحلة الأخرى التالية لتلك الأوليات: فواضح أن أصحاب المتون كانوا ينظرون إليها على أنها متون قد تحتاج في مرحلة ما، أو بالنسبة لمستوى ما من الطالبين - إلى شرح يوضحها ويبين عنها، ويدل لهذه النظرة دليلان:

الأول: تصريح أصحابها بما يشير إلى ذلك: من تسميتها مقدمة، أو مختصراً. قال ابن الحاجب ٦٤٦ في مقدمة الشافية (ص ١ بشرح الرضى): « .. قد التمس منى من لاتسغنى مخالفته: أن الحق بمقدمتى فى الإعراب مقدمة فى التصريف على نحوها، ومقدمة فى الخط... ». وقال ابن مالك ٦٧٢ فى مقدمة شرح عمدة الحافظ (ص ٢): «هذه تنبيهات مختصرة يستعان بها على فهم ما تضمنته مقدمتى الموسومة ب (عمدة الحافظ، وعدة الالفاظ)». وقال ابن هشام ٧٦١ فى مقدمة شرح الشذور (ص ١٠): « .. هذا كتاب شرحت به مختصرى المسمى ب (شذور الذهب...) (٧٢).

الدليل الثانى: قيام أصحاب المتون بشرحها، على نحو ما صنع: الزمخشري (٥٣٨) فى شرح المفصل (٧٢). وابن الحاجب (٦٤٦) فى شرح الكافية والوافية والشافية (١١). وابن مالك (٦٧٢) فى شرح التسهيل والكافية الشافية والعمدة، وابن هشام (٧٦١) فى شرح القطر والشذور. (١١) الوقفه الرابعة: لعلك سائل عن سبب كثرة

→ → → →

(٧٢) وانظر النص المنقول قريباً عن الهمع فى منتصف الوقفة الثانية. وانظر أيضاً: الأدلة التى ساقها محقق (الجامع الصغير فى النحو - لابن هشام - ص ٤) على كونه متناً.

(٧٢) فى بروكلمان (٢٢٥/٥) تحت عنوان (شروح): شرح للمؤلف. وفى البغية (٢٨٠/٢): شرح بعض مشكلات المفصل.

المتون فى العهود الأخيرة؟

والجواب: ذكرت لك فى ثنايا حديثى فى الوقفة الثانية - ثلاثة أسباب لابتعاد بعض المتون عن السمات التى يجب أن تتوفر فيها، وأشرت هناك إلى أن هذه الأسباب عملت على كثرة المتون. وهذه الأسباب هى:

الرغبة الأكيدة عند كثير من المؤلفين فى إظهار المقدرة التأليفية على حشد أكبر قدر من المعلومات فى أوجز عبارة، والعمل السريع على تعويض ما ضاع من المؤلفات وما فات عليهم تحصيله نتيجة لما حلّ بالمسلمين من فتن ونكبات، ومسايرة التفاوت فى مستويات التعليم. ثم أشرت لك هناك أيضاً - بإيجاز- إلى سبب رابع، وهو ظهور المتون المركبة. وبسط القول فيه:

أن من الأسباب التى باعدت بين بعض المتون وسماتها التى ينبغى أن تكون عليها، وأدت بالتالى إلى كثرة المتون: بروز الرغبة فى كتابة المتون المنظومة، تأكيداً لمقدرة المؤلفين فى مجال التأليف، وتيسيراً على الدارسين فى الحفظ والمراجعة ولم يقف الأمر عند حد الإنشاء بداءة، بل تجاوز ذلك إلى نظم المتون الموجودة نثراً، كما أخذوا يختصرون المتون المنظومة فى نظم آخر، أو يصنعون لها معارضة أو تشطيراً. ومن أبرز فرسان هذه المدرسة: هو ابن مالك ٦٧٢.

ومن متون النوع الأول: الجمل: للجرجاني ٤٧١، (٧٤) لفة فى النحو: لابن مغلط ٦٢٨ (١١). والكافية الشافية: لابن مالك (١١).

(٧٤) انظر: بروكلمان: ٢٠٥/٥. وإن كان صنيع الشيخ الطنطاوى - فى

نشأة النحو: ٢٧٢ - قد يفهم منه أنه نشر، حيث قرنه بجمل الزجاجى.

وجاء ذكره فى البغية (١٠٦/٢) مجرداً عن أى بيان.

ومن متون النوع الثاني: الوافية في نظم الكافية: لابن الحاجب ٦٤٦ (٧٥)، ونظم المفصل: لفتح بن موسى القصرى ٦٦٣ (١١)، ونظم المفصل: لأبى شامة ٦٦٥، والمؤصل بنظم المفصل: لابن مالك (١١)، ونظم عوامل الجرجاني: لنصر بن أحمد البغدادى (حوالى ٧٩٠) (٧٦).

ومن متون النوع الثالث: ألفية ابن مالك (٧٧)، ومختصر الملحّة: لابن الوردى ٧٤٩ (١١)، والمُنحة (مختصر الملحّة للحريرى): لمحمد بن أحمد بن جابر ٧٨٠ (٧٨)، والوفية فى اختصار الألفية: للسيوطى ٩١١ (٧٩).

ومن النوع الرابع: الاحمرار فى معارضة الألفية: للمختار الشنقيطى (بعد ١٣٠٠)، وتشطير الألفية: لعبد الجليل بن محمد الدمشقى (٨٠).

ومما يؤكد أهمية هذا السبب فى العمل على كثرة المتون: أن رغبة المؤلفين فى النظم العلمى لم تقف عند حد المتون، بل تجاوزتها إلى

(٧٥) انظر: كتابنا (الضوء الكاشف) بإزاء التاريخ المذكور، وبروكلمان: ٢٢٦/٥. وفيه وفى (٢٢٧) مبيع منظومات أخرى لها. وكذا للشافى فى (٢٢٢، ٢٣١/٥) مبيع منظومات.

(٧٦) انظر: بروكلمان: ٢٠٤/٥. وانظر منظومات كثيرة أخرى للعوامل هناك.

(٧٧) انظر: مقدمة التسهيل - لمحققة -: ٢٠.

(٧٨) انظر: بروكلمان: ١٥٤/٥.

(٧٩) انظر: بروكلمان: ٢٩١/٥. وفيه أيضاً مختصر لمجهول بعنوان (خلاصة الخلاصة)، وكذا مختصران آخران.

(٨٠) انظر: بروكلمان: ٢٨٩، ٢٩١/٥.

غيرها، على نحو ما صنع ابن معط في كتاب له باسم (كتاب شرح أبيات سيبويه) إذ ألفه نظماً (٨١).
كما أن هناك سبباً خامساً: هو اختصارهم للمتون القائمة وتهذيبها. على نحو ما نرى في: الأنموذج للزمخشري (٥٣٨) إذ اختصره من المفصل (٨٢). ومختصر المصباح (٨٣)، ومختصر التسهيل (٨٤). والمنتقى (مختصر عمدة الحفاظ) ٨٥، ولب الباب في علم الاعراب: للبضاوي ٧١٦ (مختصر الكافية: لابن الحاجب) (٨٦). وهداية النحو (في تهذيب الكافية) (٨٧). وكما سبق في السبب الرابع من المختصرات النظامية أيضاً، وكما سيأتى من مختصرات المتون في النوع الثانى عشر كذلك.
ولاشك أن تركيب المتون بعضها على بعض بهذا الشكل، واتجاهها ناحية النظم: كان عاملاً هاماً في تعقيدها وبعدها عن سماتها الأصلية، مما حولها - فى أحيان - إلى صنعة كلامية تعثر النحو فى جنباتها (٨٨).

-
- (٨١) انظر: (الضوء الكاشف). وفيه: أنه نظم أيضاً الصحاح والجمهرة وغيرها (وليس ذلك مما نحن فيه، إذ ليس نحواً).
(٨٢) انظر: بروكلمان: ٢٢٧/٥.
(٨٣) انظر: بروكلمان: ٢٤٧/٥.
(٨٤) انظر: بروكلمان: ٢٧٧/٥.
(٨٥) انظر: بروكلمان: ٢٩٤/٥. وفيه: (عدة الحفاظ).
(٨٦) انظر: بروكلمان: ٣٢٥/٥. وفى (٢٢٧، ٢٢٦) أربعة مختصرات أخرى.
(٨٧) انظر: بروكلمان: ٣٢٦/٥.

والوقفه الخامسة: أشرنا فيما سبق من حديث عن المتون الى أن بعضها قد تناولته أقلام المؤلفين بالشرح. **والسؤال الآن :** هل يُعَدّ من المتون كل ما شُرح؟.

والجواب : أننا لو عدنا إلى السمات التي ذكرناها لما ينبغي أن تكون عليه المتون، لعرفنا أن الجواب سيكون بالنفى، لأنه لا بد من توفر جميع تلك السمات، إذ لاقائمة للمتن إلا عليها في مبناه ومعناه ومبتغاه!! فالإيجاز في العبارة - كما ذكرنا هناك - هو القلب الذي تبدو من خلاله سائر سمات المتن الأخرى، وهو السبيل الذي يحمل لنا في طياته أهدافه ومكوناته. ومادام الأمر كذلك فليس كل المشروحات متونا، إذا ما عرفنا أن كثيرا من المشروحات لا تتحقق فيها تلك السمات.

ودونك من المشروحات من هذا القبيل: كتاب سيبويه، ومقتضب المبرد، وأصول ابن السراج، وضوء الإسفرايينى ٦٨٤ (٨٩)، وتذييل وتكميل أبى حيان ٧٤٥ (٩٠)، وأوضح ابن هشام ٧٦١

(٨٨) ولا يستطيع المرء أن يتلمس أثرا - فيما يراه من صعوبة فى بعض المواضع لبعض المتون - لدعوة الأخفش الأوسط والصغير ويوسف بن السيرافى إلى الأخذ بالتصعيب فى التأليف أحيانا. انظر فى مأخذ هذه الدعوة: النص الذى قاله الأخفش الصغير الموضوع فى هذا الكتاب بازاء ١٢٤٤. وما قاله ابن السيرافى ناقدا أباه فى تهيله كتابه (الاقناع)، فى ترجمة أبيه فى البغية: ٥٠٨/١. أما مأخذ دعوة الأخفش : فكنت قرأتها فى لا سأل فى الأيام، ولكن عند كتابة هذه السطور لم أهتم إلى موضعها.

(٨٩) انظر: بروكلمان: ٢٤٢/٥، ٢٤٣.

(٩١). وفوائد الجامى ٨٩٨ (٩٢).

فقد شُرِحتْ هذه وغيرها لا على أنها متون، بل لأُمور رآها النحاة فيها بعد أصحابها - وكذا أسباب أخرى - فشرحوها من أجلها، كما سيأتى توضيحه عند الحديث عن النوع الثامن.

ولعل هذا النوع من التصنيف (المتون) لم تَعُدْ بالنحاة حاجة إلى انتهاجه سبيلا للتصنيف النحوى فى عصرنا الحاضر: إذ إنه - كما قلّت الرغبة فى المطولات ذات الطول والعرض - قد قلت أيضاً فى الموجزات، وبخاصة تلك التى لا تنهض بالإبانة المرجوة وحدها، فأصبحت - لذلك - الأوساط بين هذه وتلك هى السبيل الأمثل للتأليف. كما أن النفوس قد عذفت عن الجنوح نحو تأليف (الشروح) لما يكتنفه من صعوبات وقيود، فكسدت - لذلك - سوق (المتون) التى هى أهم روافده. وكذلك فإن تلك السطور التى تعقب كل موضوع فى مؤلفاتنا الحديثة تحت عنوان (الخلاصة)، قد أغنت عن صناعة متون جديدة وتسدّت مسدها، وأيضاً فإن الزمان قد ضاق عن تأليف المتون ثم شرحها، فانصرف الناس عما يفتقر إلى غيره إلى ما يقوم بنفسه. أضف إلى كل ما سبق: أن ما خلفه لنا الأسلاف - رحمهم الله تعالى - من (المتون) زعيم بأن يملأ الساحة الآن بما لا يحتاج معه إلى إنشاء متون أخرى.

(٩٠) شرحه ابن هشام فى : التحصيل والتفصيل لكتاب التذييل والتكميل.

انظر: (الضوء الكاشف) بإزاء تاريخ ابن هشام المذكور.

(٩١) انظر: بروكلمان: ٢٨٠٠٢٧٩/٥.

(٩٢) انظر: بروكلمان: ٢١٥/٥ وما بعدها.

النوع الثامن

مؤلفات غير مستقلة، تتعلق بقواعد النحو ومسائله الجزئية،

وهي غير متون، ومن قبيل الشروح.

وأول مؤلف يتمثل فيه هذا النوع تاريخياً: هو (شرح كتاب الكسائي) للبغل (٩٢) (بعد ٢٠٠). (والظن غالب: بأن كتاب الكسائي هو مختصر في النحو).

ولعل الضابط المذكور : ينطبق علي هذا الكتاب : إذ هو مؤلف غير مستقل، لأنه مرتبط بمؤلف آخر متقدم عليه، علي سبيل الشرح له، وهو كتاب الكسائي. كما أنه يتعلق بقواعد النحو ومسائله الجزئية (٩٤)، وليس من المتون.

والذي دعاني إلى جعل هذا النوع ثامناً أنه يتمثل في أول مؤلف يصادفنا تاريخياً بعد المؤلفات السابقة التي اعتمدنا عليها في ترتيب الأنواع قبله ويختلف عنها في تصنيفنا.

وإذا أردنا مَوْق أمثلة لهذا النوع من المؤلفات علي مر العصور، وجدنا كثرة كاثرة (٩٥)، إلى حد أن عدد الشروح للكتاب الواحد قد يصل إلى العشرات، ومن أوضح الأمثلة لذلك: كتاب سيبويه، وجمل الزجاجي، وإيضاح الفارسي، ومفصل الزمخشري ^{كافية ابنه} _{الحاجب}، وألفية ابن مالك، وتسهيله.

(٩٢) انظر : طبقات الزبيدي : ٢٧٢، والضوء الكاشف: بأزاء التاريخ المذكور.

(٩٤) انظر أوائل النوع السادس، فيما يتصل بهذا الوصف.

(٩٥) بلغت في البغية (٢٨١) شرح. انظر: خاتمة الضوء الكاشف: مسلسل ٩.

فمن شروح الكتاب: تفاسير كتاب سيبويه: للمازني ٢٤٩
(١١)، وشرح الزَّيَادِي ٢٤٩ (٩٥م)، وشرح الأخفش الصغير ٣١٥
(١١). وابن السراج ٣١٦، ومبرمان ٣٤٥، والسيرا في ٣٦٨،
والرمانى ٣٨٤، والمعزى ٤٤٩، وابن الباذش ٥٢٨، وابن أبى الرُّكَب
٥٤٤، والصَّفَّار (بعد ٦٢٠)، والخفاف ٦٥٧، وابن الضائع ٦٨٠،
وابن أبى الربيع ٦٨٨ (١١)، وغيرهم.

ومن شروح المقتضب: شرح ابن درستويه ٣٤٧ (٩٦)،
والرمانى (١١)، وابن الباذش (١١).

ومن شروح الأصول: شرح الرمانى (١١)، وابن الباذش،
والجزولى ٦٠٧ (١١).

ومن شروح الجمل: شرح ابن العريف ٣٩٠ (١١)، وثابت
الجرجاني ٤٣٠، وابن بايشاذ ٤٦٩، وابن الباذش، والسهيلي ٥٨١،
وابن خروف ٦٠٩، والرندى ٦١٠، والشريشى ٦١٩، وابن معط
٦٢٨، وشروح ابن عصفور ٦٦٣، وشرح ابن الضائع، وابن أبى
الربيع (١١)، والفاكهى ٩٧٢ (٩٧)، وغيرهم.

ومن شروح الإيضاح: شرح ابن جنى ٣٩٢ (٩٨)، وأبى
طالب العبدى ٤٠٦ (١١)، وأبى القاسم الدقيقى ٤١٥، وأبى القاسم
الفارسى ٤٦٧، وشرحي الجرجاني ٤٧١، وشرح ابن الباذش،

(٩٥م) انظر الفهرست: ٨٦.

(٩٦) انظر الفهرست: ٩٤.

(٩٧) انظر: بروكلمان: ١٧٢/٢.

(٩٨) انظر: بروكلمان: ١٩١/٢.

والعكبرى ٦١٦، والشريشى، والخضراوى ٦٤٦، والخفاف، وابن أبى
الربيع (١١). وغيرهم.

ومن شروح المفصل: شرح العكبرى (١١). وشرح
القاسم بن الحسين ٦١٧، وشرح ابن يعيش ٦٤٣، وشرح السخاوى
٦٤٣، وشرح المنتجب الهمداني ٦٤٣، وشرح السخاوى ٦٤٣،
وشرح المنتخب الهمداني ٦٤٣، وابن الحاجب ٦٤٦، والقاسم اللورقى
٦٦١، وابن أم قاسم ٧٤٩ (١١). وغيرهم.

ومن شروح الكافية: شرح ابن الحاجب (١١). والرضى
(٦٨٣، ٠٠)، والبيضاوى ٦٨٥، وشرح الحسن بن محمد ٧١٥،
وشرح الخبيصى ٨٠١، وابن خضر ٨٠٨ (١١). والجامى ٨٩٨
(٩٩). والاسفرايينى ٩٤٤، والخالدى ١٠٣٤، وابن عlish ١٢٩٩،
وغيرهم كثير جداً (٩٩).

ومن شروح الألفية: شرح ابن الفاضل ٦٨٦ (١١). وابن أم
قاسم، وابن هشام ٧٦١، والمكودى (قريب من ٨٠٠) (١١)،
والأشمونى ٩٢٩ (١٠٠) والفزى ١٠٦١، والدملجى ١٢٣٤،
والشرنوبى (بعد ١٢٤٤)، وغيرهم كثيراً جداً (١٠٠).

ومن شروح التسهيل: شرح ابن مالك ٦٧٢ (١١). وابن
قدامة ٧٤٤، وأبى حيان ٧٤٥، وابن أم قاسم، والدماينى ٨٣٧ (١١).

(٩٩) انظر: بروكلمان: ٢٠٩/٥ - ٢٢٥.

(١٠٠) انظر: بروكلمان: ٢٧٨/٥ - ٢٩١.

وعلى باشا (ألف ١١٣٨)، وغيرهم (١٠١).

كما أن من الشروح أيضاً: شرح نكت سيبويه: للزيادي ٢٤٩ (١٠٢)، وشرح كتاب الألف واللام للمازني: للزجاجي ٣٣٩، وشرح الألف للمازني: للرمانى ٣٨٤، وتفسير المسائل المشككة فى أول المقتضب للمبرد: لسعيد الفارقي ٣٩١، والمنصف شرح التصريف للابن جنى ٣٩٢، وشرح معانى الحروف: لعلى بن فضال ٤٧٩، وشرح أحاجى الزمخشري النحوية: للسخاوى ٦٤٣ (١١).

(١٠١) انظر: بروكلمان: ٢٧٦/٥ - ٢٧٧.

(١٠٢) انظر: الضوء الكاشف: بإزاء التاريخ المذكور - وهذا الكتاب ينطبق عليه الضابط المذكور فى أول النوع: فهو مؤلف غير مستقل. لأنه تابع لكتاب سيبويه. ويتعلق بقواعد النحو ومسائله الجزئية، لكونه تابعاً للكتاب والكتاب كذلك. وإنما جعلت هذا الكتاب مما يتعلق بقواعد النحو ومسائله الجزئية على الرغم من أنى ما ذكر فى أثناء حديثى عن النوع التاسع: أن كتب (العلل) تُعدّ من كتب (الأصول النحوية): لأنى - على الرغم من عدم وقوفى على مضمون هذا الكتاب - أفرق - فى هذا البحث - بين كتاب يتحدث عن (العلل) بوجه عام - مثل: كتاب (علل قطرب)، وغيره مما ذكر فى الموضع المشار إليه - وكتاب يتحدث عن علل وردت فى كتاب آخر - كما هو الحال فى الكتاب الذى معنا: - فأجعل النوع الأول من نوع كتب الأصول لما ذكرت هناك. وأجعل الثانى من كتب القواعد والمسائل الجزئية لارتباطه بكتاب يتعلق بتلك القواعد والمسائل الجزئية. وإن كان العقل لا يمنع من التقاء النوعين فى بعض الأشياء...

- وتحفه الغريب بشرح مغنى اللبيب: للدماميني ٨٣٧ (١٠٣).
والكافى الغنى فى شرح المغنى: لمحمد بن عمار ٨٤٤ (١١).
وشرح كتاب الحدود للأبدى: لابن قاسم (بعد ٩٢٠) (١٠٤).
وشرح كتاب الحدود فى النحو: للفاكهى ٩٧٢ (١٠٥).

والناظر فيما سبق من الشروح: - وما يماثلها - يجد
أنها ينطبق عليها الضابط الذى افتتحنا به هذا النوع، ولم يبق الا أن
نضيف هنا أنها تتنوع الى نوعين:

فبعضها: شامل لأغلب قواعد النحو ومسائله الجزئية،
ويتمثل هذا فيما ذكرناه من أول شرح كتاب الكسائى إلى آخر ما
ذكرناه من شروح التسهيل.

وبعضها: غير شامل لأغلب تلك القواعد والمسائل الجزئية،
ويتمثل هذا فيما ذكرناه بعد شروح التسهيل. فجميعها يختص بجانب
معين من تلك القواعد، والمسائل الجزئية يعالجه دون سواء:
فالأول معنى بموضوع العلل دون سواها، إذ (النكت) بمعنى العِلَل.
والثانى بشرح الأبواب السبعة الأول من كتاب سيبويه، والتى بمثابة
التمهيد لما بعدها، والثالث والرابع بمباحث الألف واللام، والخامس

(١٠٣) انظر: نشأة النحو: ٢٨٢، ٢٨٦. لكن فى البقية (١/٦٧): تحفة
الغريب فى حاشية مغنى اللبيب. ورجحت ما فى (النشأة): لأن صاحبها
أشار إلى منهجه فى تناوله المتن - فى الموضع الثانى -: - بأنه شرح
- مزيج -

(١٠٤) انظر: إيضاح المكنون: ٢٩١/١: ٢٩٦.

(١٠٥) انظر: الأعلام: ١٩٢/٤. والشذرات: ٢٦٧/٨. والنور السافر: ٢٧٨.

... (والموضوعات بعد واضحة).

هذا، وقد أَطَلَّتْ بعض الشيء في سرد تارك الشروح ليبدو لنا من خلال ذلك أمور:

١ - كثرة هذا النوع من المؤلفات النحوية بالنسبة إلى غيره (١٠٦).

حتى أظن ظناً بأنه صار فيها المعتمد وعليه المعول.

٢ - كان من نتيجة تلك الكثرة: أنه لم يتخلف عن عصر من العصور:

كما تؤكد ذلك التواريخ الملحقة بأصحابها، حتى أكاد أظن ظناً بأن أغلب النحاة قد أدلى بدلوه في هذا الباب.

٣ - كذلك كان من نتيجة اهتمام النحاة بهذا النوع من المؤلفات: أن

وُجِدَتْ شروح على شروح واختصرت شروح، وتعددت شروح على كتاب واحد، بل تعددت شروح على كتاب واحد لعالم واحد.

كما هو الحال في: الضوء للإسفراييني (٦٨٤) شرح المصباح

للمطرزي (٦١٠) إذ له شرح الضوء لمحمد القزويني (٧٣٠)

(١٠٧)، وأوضح ابن هشام (٧٦١) شرح ألفية ابن مالك

(٦٧٢) إذ له شرح التصريح لـخالد الأزهرى (٩٠٥) (١٠٨).

(١٠٦) انظر الخاتمة الإحصائية لكتابنا (الضوء الكاشف).

(١٠٧) انظر: بروكلمان: ٢٤٠/٥ - ٢٤٣.

(١٠٨) انظر: بروكلمان: ٢٧٥/٥ - ٢٧٩، ٢٧٧، ٢٧٥ - ٢٨٠.

وفوائد الجامى (٨٩٨) شرح كافية ابن الحاجب (٦٤٦) اذ له شرح الارى (٩١٢)(١٠٩) - والمحصل للعبرى (٦١٦) شرح المفصل، اذ له مختصر باسم: المسترشد للعبرى أيضاً (١١)، وشروح الكافية لابن الحاجب والرضى والدوانى اذ لها جميعاً مختصرات (١١١) - وشروح كل من الكتاب والجمال والكافية والألفية - وشرحى الجمال للعبرى (٥٦٧) (٨)، وشروح الجمال لابن عصفور (٦٦٣)، وشروح المفصل للسخاوى ٦٤٣، وشرحى الجزولية للشلوبين ٦٤٥، وشروح الكافية للحسن بن محمد ٧١٥ (١١).

٤- وأيضاً يبدو لنا من خلال السرد السابق للشروح - وكنيجة لاهتمام النحاة بهذا النوع-: أن الشروح قد تناولت طوال المشروحات وقصارها، متونها وغير متونها، نشرها ونظمها، بل لم يقف الأمر عند هذا الحد من شرح الكتب بداءة، وإنما كانت - أحياناً - تختصر ثم تشرح المختصرات، أو تنظم ثم تشرح المنظومات، أو تشرح (١١١م) ثم تختصر المشروحات:

فهذا كتاب سيويه يختصره الجرمى ثم يشرح المختصر

(١٠٩) انظر: بروكلمان: ٣٠٨/٥، ٣٠٩، ٣١٥-٣١٦.

(١١٠) انظر: بروكلمان: ٢٢٥، ٢٢٤/٥.

(١١١) انظر: بروكلمان: ٣٠٨/٥-٣٠٩، ٣١٠-٣١٤، ٣١١.

(١١١م) سبقت أمثلة هذه الظاهرة فى رقم ٣ بأزاء الهوامش: ١١١، ١١٠. ولذا

لن نرد لها أمثلة أخرى فى الفقرة التالية:

ابن الوراق (٣٨١) (١١) والرماني (١١) (٣٨٤)
(١١٢). والمفصل يختصره صاحبه في النموذج ثم يشرح
النموذج كثيرون (١١٣). والمفتاح يختصره ابن الناضم
(٦٨٦) والإيجي (٧٥٦) وابن كمال باشا (٩٤٠) ثم تشرح
المختصرات (١١٤). والكافية الشافية تختصر في
الألفية ثم تشرح الألفية (١١٥) - وهذا المفصل
ينظمه ابن مالك في: المؤصل بنظم المفصل. ثم يشرح المؤصل
في: سبك المنظوم وفك المختوم (١١٦). والكافية ينظمها
صاحبها في الوافية ثم يشرحها (١١٧). والمصباح لابن
الناظم في اختصار المفتاح ينظمه محمد بن عبد الرحمن
المراكشي (القرن التاسع) ثم يشرحه (١١٨). والعوامل المائة
للجرجاني ينظمها محمد بن عثمان الدمشقي (١٠٩٠) في:

(١١٢) انظر أيضاً: الضوء الكاشف: بإزاء التواريخ: ٢٧٧ (المسلسل ٥٦٣).

٤٠٦ (المسلسل ٦٨١). ٤١٥ (المسلسل ٧٠٢).

(١١٣) انظر: بروكلمان: ٢٢٧/٥ - ٢٢٩.

(١١٤) انظر: بروكلمان: ٢٥٢/٥.

(١١٥) انظر: مقدمة التسهيل - لمحققه -: ٢٠. وبروكلمان: ٢٧٧/٥ - ٢٩١.

(١١٦) انظر: مقدمة التسهيل - لمحققه -: ٢١.

(١١٧) انظر: الضوء الكاشف: بإزاء التاريخ: ٦٤٦ (المسلسل ١٥٢٣).

وبروكلمان: ٢٢٦/٥ (وفي شرحه آخران للوافية تة

ومنظومه أخرى وشرحها. وفي ص ٢٢١ منظومتان وشرحها للشافية.)

(١١٨) انظر: بروكلمان: ٢٥٢/٥

الدرة الدرية فى العوامل النحوية. ثم يشرح (الدرة) عبد الرحمن الأريحوى (١١٢٨) (١١٩). والمصباح للمطرزى ينظمه محمود بن عبد الرحيم الأدلبى (من ١١١٥) فى: بهجة الملتاح فى نظم مسائل المصباح. ثم يشرحها فى: كشف الوشاح (١٢٠).

بقى لنا: أن نسأل عن الأسباب والدوافع التى دفعت بالنحاة إلى الأخذ بهذا النوع من التصنيف (الشروح) والإكثار منه؟
والجواب:

إن الدوافع إلى ذلك متعددة، وتختلف باختلاف الكتاب المشروح وطبيعته، وباختلاف الزمان وملايساته، كما ترجع أيضاً إلى شخصية الشارحين والمشرح لهم. ويتلخص ذلك فى أسباب، منها:

- ١ - صعوبة الكتاب المشروح فى بعض الجوانب. يتمثل هذا السبب - فى بُكرة الزمن - أصدق تمثيل، فى كتاب سيبويه، إذ ما من شك فى أن الصعوبة الكائنة فى (الكتاب) من بعض الجوانب - والتى ليس هذا موضع بيانها - كانت هى الدافع - لدى الكثيرين - إلى وضع الشروح له.

(١١٩) انظر: بروكلمان: ٢٠٤/٥ (وفيه منظومتان أخريان مع شرح لأحدهما وشرحين للأخرى).

(١٢٠) انظر: بروكلمان: ٢٤٧/٥.

والحق: أن (الكتاب) لم يدفع دفعاً بالمصنفين النحاة - حين ظهر - إلى هذا النوع من التصنيف فحسب، بل دفع بهم إلى كثير غيره - كما أشرنا إلى بعضه عند الحديث عن النوع السادس، وكما سنشير عند الحديث عن النوع التاسع والعاشر والثاني عشر وغيرها حتى غدا محورا يدور الناس حوله وينطلقون منه إلى ما يكتبون في الشكل أو المضمون .

وجدير بالذكر: أن هذا السبب (صعوبة الكتاب المشروح في بعض الجوانب) ظل يدفع بالنحاة إلى المضى في هذا الطريق طالما بقى ماثلاً على مر العصور، ومن هنا وجدنا أن كتاب سيبويه لم تغادره أقلام الشراح منذ القرن الثالث حتى الثامن، كما أن غيره من الكتب أصبح رافداً صالحاً للشرح مادام إحساس النحاة بأمر صعوبته قائماً.

ولذا نجد بعض الشراح يشيرون إلى هذه الصعوبة من بين الأسباب التي دفعتهم إلى تأليف شروحيهم، ومنها - على سبيل المثال :-

الهمع (٢/١)، والتصريح (٤،٢/١)، وابن يعيش (٢/١).

٢- كما أن من بين الأسباب التي دفعت بالنحاة إلى (الشروح): ظهور المؤلفات التي اعتمد أصحابها الاختصار والإجمال والإيجاز سبيلاً إلى تأليفها. فكان في ذلك مندوحة إلى تناولها بالشروح بسطاً لها وتوضيحاً وتفصيلاً وتكميلاً:

فهذه أقلام الكثيرين تتناول بالشرح (جمل الزجاجي، وإيضاح

الفارسي، ومفصل الزمخشري، وتسهيل ابن مالك (١٢١). وكلما بالغ المؤلفون في إيجاز كتبهم اشتدت حاجتها إلى الشروح: فهذه هي (الكافية، والألفية) تعد شروح كل منهما بال عشرات (١٢٢). بل تكاد بعض الكتب تتأبى على الفهم في كثير من مواضعها إلا بشروحيها، كما هو الحال بالنسبة (لجمع الجوامع) للسيوطي.

ولعل من اليسير أن ندرك أن حاجة النظم إلى الشرح أشد من حاجة النثر إليه. وذلك لضيق النظم عن فسحة التعبير: بحذف، أو تقديم وتأخير، ونحو ذلك.

وقد يشير بعض الشراح إلى كون الإيجاز من أسباب تأليف شروحهم، على نحو ما في مقدمة المنصف (٥/١)، وما أشار الرضي - من بُعد - في مقدمة شرح الشافية (١/١).

ومن الجدير بالذكر هنا: أن نشير إلى أن للمؤلفات الموجزة أهدافاً يرمى إليها أصحابها من وراء تأليفها على هذا النمط، أتينا عليها عند حديثنا عن المختصرات والمتون في النوع السادس والسابع، وليس ذلك لضيق أنفاس أصحابها عن الإطناب وقصور باعهم عن البسط. يدلنا على ذلك العقل والحس:

إذ من المعلوم - في مجال التأليف - أن من قدر على الإيجاز قدر

(١٢١) انظر: مقدمة الجمل - لمحققها - : ٢٥، ٢٠. وبروكلمان: ١٧٣/٢ - ١٧٥.

١٩ - ١٩٢ ٥٤/٢١٥، ٢٢٤ - ٢٢٧، ٢٧٥، ٢٧٧.

(١٢٢) انظر: بروكلمان: ٥/٢٠٨ - ٢٢٧، ٢٧٥، ٢٧٧ - ٢٩١.

على الإطناب. وقد أفصح بذلك الخليل بن أحمد حينما قال: «من الأبواب ما لو شئنا أن نشرحه حتى يستوى فيه القوى والضعيف لفعلنا، ولكن يجب أن يكون للعالم مزية بعدنا» (١٢٣). وقريب من هذا ما قاله الأخفش الصغير: «عَمِلَ سيبويه كتابه على لغة العرب وخطبها وبلاغتها، فجعل فيه بَيِّنًا مشروحا، وجعل فيه مشتبها، ليكون لمن استنبط ونظر فضل»، قال النحاس: «لأن بهذا يشرف قدر العالم وتفضل منزلته، إذا كان يُنال العلم بالفكرة واستنباط المعرفة، ولو كان كَلَّه بَيِّنًا لاستوى في علمه جميع من سمعه فيبطل التفاضل، ولكن يستخرج منه الشيء بالتدبر، ولذلك لا يُمَلَّ، لأنه يزداد في تدبره علماً وفهماً» (١٢٤).

كما أن كثيراً من النحاة الذين اعتمدوا الإيجاز في مؤلفاتهم، كانت لهم مؤلفات أخرى تنتهج الإطناب سبيلاً. ودونك منهم: ابن السراج في موجزه وشرحه لكتاب سيبويه، والزمخشري في مفصله وشرحه، وابن الحاجب في كافيته وشرحها، وابن مالك في تسهيله وشرحه، وابن الحاجب في كافيته وشرحها، وابن مالك في تسهيله وشرحه، والسيوطي في جَمْعِهِ وَهَمَمِهِ. وأيضاً تصريح بعض أصحاب الموجزات عند امتناعهم عن ذكر أشياء فيها بأنها كتب إيجاز، أو اختصار، أو جَمَل (١٢٥).

(١٢٣) انظر: مقدمة ابن يعيش: ٢/١.

(١٢٤) انظر: الخزانة: ١٧٩/١.

(١٢٥) انظر: الأصول: ٢٦/١، والجمل: ٤٠٩، ٢٢٥.

٣ - وكذلك من الأسباب التي دفعت بالنحاة إلى (الشروح): الرغبة في إضافة شيء إلى الكتاب المشروح: كإلحاق فائت أو تكميل ناقص، أو تفصيل مجمل، أو تقييد مطلق، أو تعليل مرسل، أو بيان مصادره، أو توضيح شواهد وأمثله، أو المقارنة بينه وبين مؤلف آخر، ونحو ذلك (١٢٦)، والشرح من أهم الوسائل لتحقيق ذلك.

٤ - ومن الأسباب أيضاً: جلالة قدر الكتاب المشروح. والتاريخ يحدثنا عن كثير من الكتب التي علا قدرها عند النحاة، فنالت حظاً أوفر من غيرها، وتسابقوا إلى خدمتها، وقديما قالوا: إن الكتب تشقى وتسعد كما الإنسان يشقى ويسعد. ولاشك أن من مظاهر سعادتها هو الاهتمام بها عن طريق شرحها. ومن تلك الكتب: الكتاب، والجمل، والمفصل، والكافية، والألفية، والتسهيل.

٥ - كذلك من الأسباب: فباهة ذكر صاحب الكتاب المشروح. فأين سيبويه من سلمويه، والزجاجي من الزجاجي (١٢٧).

(١٢٦) انظر في بعض هذه الأغراض: مقدمة الهمع: ٢/١، ومقدمة التصريح: ٤٢٣/١، ومقدمة ابن يعيش: ٢/١. ومقدمة (البرود الضافية والعقود الصافية) - الكافلة للكافية بالمعاني الثمانية وافية: (١)
(مخطوط بمكتبة الشيخ عارف حكمت، بالمدينة المنورة)

(١٢٧) سلمويه: والزجاجي: نحويان. انظر ترجمتهما في: البغية: ٥٩٦/١.

٦ - ومنها أيضاً: فباهة شأن شاحح الكتاب. فلا شك أن من علا شأنه ونبه قدره من النحاة، طمحت نفسه إلى شرف المشاركة في عمل يتصل بالمؤلفات ذات القدر العالي، وليس كالشرح ما يحقق ذلك. ومن هنا نجد أن أكثر شراح (الكتاب، والجمل، والإيضاح، والمفصل، والكافية، والتسهيل، والألفية) من النابهين. وليس يغيب عن بالنا ما أحسّ به الفارسي لما فاته -مع نباهته- شرح كتاب سيبويه شرحاً كبيراً وسبقه إلى ذلك السيرافي (١٢٨).

٧ - ومن الأسباب كذلك: التنافس بين النحاة في شرح الكتب ذات الشأن: فهؤلاء مبرمان (٧٤٥) والسيرافي (٢٦٨) والرماني (٢٨٤) يتعاضون في إقليم واحد، ومع ذلك يشرح كل منهم (الكتاب) (١٢٩). فما أظن التنافس في ذلك عنهم ببعيد. وكذلك الخفاف (٦٥٧) وابن الضائع وابن أبي الربيع (٦٨٨) يتعاضون، ويشتركون في الأخذ عن الشلوبين (٦٤٥)، ويتحد الآخرا من منهم بلداً، ومع ذلك يشرح كل منهم (الكتاب) (١٣٠).

(١٢٨) انظر: البغية: ٥٠٨/١ (في ترجمة السيرافي).

(١٢٩) انظر تراجمهم في البغية: ٥٠٧، ١٧٥/١، ١٨٠/٢.

(١٣٠) انظر تراجمهم في: البغية: ٤٧٣/١، ٢٠٤/٢، ١٢٥.

وهذان الواسطى وتلميذه ابن بابشاذ (٤٦٩) بمصر يشرحان
(الجمال) (١٣١) ، وكذلك: السهيلي (٥٨١) وتلميذه الرندي (٦١٠)
يشرحانها (١٣٢) ، وأيضاً : ابن عصفور (٦٦٣) وابن الضائع وابن
أبي الربيع يتعاصرون، ويتتلمذون للشلوبين، ومن إشبيلية ،
ويشرحونها جميعاً (١٣٣) .

وهؤلاء ابن يعيش (٦٤٣) والسخاوى (٦٤٣) وابن
الحاجب (٦٤٦) وعبد الواحد بن عبد الكريم الأنصارى (٦٥١)
يتعاصرون، ويتقاربون موطناً، ومع ذلك يشرحون
المفصل (١٣٤) .

وهؤلاء أبو حيان (٧٤٥) وتلامذته بمصر: ابن أم
قاسم (٧٤٩) ، وابن عقيل (٧٦٩) ، وناظر الجيش (٧٧٨) -
يشرحون (التسهيل) (١٣٥) .

وكذلك أبو حيان وتلامذته بمصر: ابن أم قاسم، وابن هشام (٧٦١)

(١٣١) انظر: البغية: ٢/٢٦٢، ١٧ .

(١٣٢) انظر: البغية: ٢/٨١، ٢٠٠ و٢ منها .

(١٣٣) انظر: البغية: ٢/٢١٠، ٢٠٤، ١٢٥ .

(١٣٤) انظر: البغية: ٢/٣٥١، ١٩٢، ١٣٤، ١١٩ (وبروكلمان:

٢٢٤-٢٢٦) .

(١٣٥) انظر: البغية: ١/٢٨٠، ٥١٧، ٤٧/٢، ٢٧٥/١ .

وابن عقيل - يشرحون (الألفية) (١٢٦) . وأيضاً : السيوطي (٩١١) والأشمونى (٩٢٩) يشرحانها (١٢٧) .
وأما أُطلت في هذه الأمثلة : لأثبت بما ذكرت - وغيره كثير -
أن للتنافس بين أرباب الصناعة الواحدة - مع البعد - أثراً بيناً، فما
بالنا بمن جمعت بينهم الجوامع (١٢٨) .

٨ - كما ان من الأسباب: اختلاف الأعصر والأمكنة. مما قد
تفاوت معه أقدار الطالبين ، وتختلف المصطلحات، ويوجد
عدم الإلف لبعض الجوانب في هذه الكتب: أسلوبية، أو منهجية.
ومن هنا : تكون الحاجة ماسة إلى (الشروح) تقريباً للطالب،
وتحديداً للمصطلح، وإيضاحاً للفكرة. ومن أظهر الأمثلة لذلك:
كتاب سيبويه. يوضح هذا قول ابن كيسان: «نظرنا في كتاب
سيبويه فوجدناه في الموضع الذى يستحقه، ووجدنا ألفاظه
تحتاج إلى عبارة وإيضاح، لأنه كتاب ألف في زمان كان أهله
يألفون مثل هذه الألفاظ، فاختصر على مذاهبهم (١٢٩) .

(١٢٦) انظر: البغية: ٢٨٠/١، ٥١٧، ٦٨/٢، ٤٧.

(١٢٧) انظر: البغية: ٢٧٧/٥، ٢٨٧، ٢٨١.

(١٢٨) انظر أيضاً نوعاً من المنافسة - وإن لم تكن في موضوع الشروح - في:

مقدمة الخزانة - لمحققها - : ٢٠/١.

(١٢٩) انظر: مقدمة الكتاب - لمحققه - : ٣٠/١.

ولاشك أننا في عصرنا الحاضر نستطيع أن نلمس ذلك التفاوت في المؤلفات المختلفة تبعاً للزمان والمكان.

٩- ومن الأسباب أيضاً: رغبة بعض النحاة في الرد على الآخرين. من ذلك: شرح الجمل لابن الخشاب (٥٦٧) الذي يرد فيه على ابن بابشاذ (٤٦٩) في شرحه الجمل أيضاً (١٤٠). وشرح سيبويه للصفار (بعد ٦٣٠) الذي يرد فيه كثيراً على الشلوبين (٦٤٥) بأقبح رد (١٤١).

١٠- ومنها كذلك: رغبة بعضهم في تأليف شرح موجز بعد أن كان قد ألف آخر بسيطاً أو وسيطاً، أو العكس. على نحو ما كان من: ابن عصفور (٦٦٢) إذ له ثلاثة شروح على الجمل (١١)، والحسن بن محمد (٧١٥) إذ له ثلاثة شروح على الكافية (١٤٢).

وبعد: فما هي المناهج التي اتبعتها النحاة في شروحهم؟

والجواب:

إن الحديث عن ذلك بالتفصيل -فضلاً عن أنه خارج عن

(١٤٠) انظر: مقدمة الجمل -لمحققها-: ٢٦، والبغية: ٣٠/٢.

(١٤١) انظر: البغية: ٢٥٦/٢.

(١٤٢) انظر: بروكلمان: ٣١٢-٣١٣، والضوء الكاشف: بإزاء التاريخ

المذكور.

موضوعنا - هو فوق الطاقة. وإنما نريد هنا: أن نجمل الحديث عن كيفية تعامل الشراح مع نص الكتاب المشروح، أو بعبارة أخرى: عن كيفية العلاقة بين نص الشرح ونص المشروح. والشروح في ذلك - كما رأيت - على خمسة مناهج:

الأول - وهو أشهرها - : أن يتناول الشارح قطعة من نص الكتاب المشروح، على أن تكون متكاملة في فكرتها من وجهة نظره أو تكاد، يفتتحها عادة بعبارة: قال المصنف، أو: قال فلان، أو: قال، أو: قلت - إذا كان المشروح للشارح أيضاً - أو الرمز بحرف الصاد، ونحو ذلك. ثم يأخذ بعد ذلك في الشرح والبيان حسبما يرى، مفتتحاً شرحه أيضاً بما يناسبه من: قال الشارح، أو: قال فلان، أو: أقول، أو الرمز بحرف الشين، ونحو ذلك، وهكذا دواليك قطعة قطعة حتى ينتهي من الكتاب المشروح.

وهذه الطريقة تتمثل في أغلب الشروح التي وقفت عليها، ومنها: شرح كتاب سيويه للسيرافي، والمقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني، وشرح للفصل لابن يعيش، وشرح الكافية والشافية للرضي، وشرح الألفية لابن عقيل، والمنصف شرح التصريف لابن جنى.

ويبدو لي أن هذه الطريقة هي الأصل، ولذا لا تحتاج إلى تنبيه

إليها من الشراح، ومن هنا : لم أقف على من نبه منهم على ذلك
إلا الضرورة (١٤٣) .

المنهج الثاني: هو أن يداخل الشارح بين ألفاظ المشروع
والشرح ويمزج بينهما: بحيث يصيران في النهاية أسلوباً
متكاملاً مترابطاً - غالباً - حتى كأنه أسلوب واحد وكتاب
واحد. وهذه الطريقة تعرف : **بطريقة المَزج**.

ومن الشروح التي تتمثل فيها: شرح التصريح لأوضح
المسالك، وشرح الألفية للأشموني، وشرح كتاب الحدود
للأبدى: لابن قاسم، وشرح كتاب الحدود للفاكهي.

ولعله: لما كانت هذه الطريقة ليست هي الأصل، وكانت أقل
شهرة من سابقتها - نجد أن أكثر من انتهجوها - مما رأيت -
ينبهون على ذلك في مقدمة شروحهم (١٤٤) .

ومن المفيد هنا: أن نذكر أن السيوطي في (الهمع) قد أخذ
بالمناهجين المذكورين: أخذ بالمنهج الأول: من أول الكتاب إلى
منتصف ص ١٩ من الجزء الثاني - وهو آخر الكتاب
الثاني من تقسيمه - ومن أوائل ص ١٨٠ إلى آخر الكتاب.
وأخذ بالمنهج الثاني : من منتصف ص ١٩ من الجزء

(١٤٣) من هذه الضرورة: ماسترفه - بعد قليل - عند حديثنا عن (الهمع).

(١٤٤) انظر - مثلاً - : شرح التصريح: ٤/١، والأشموني: ٥/١.

الثانى إلى أوائل ص ١٨٠ منه .

وقد بين هو سبب أخذه بالمنهجين، فقال (فى ص ١٩ ح٢): «وقد انقضى القول فى شرح الكتاب الثانى من كتابنا جمع الجوامع، وهذا القدر إلى هنا نصف الكتاب. وأعلم أنى لما شرعت فى شرحه، كنت بدأت أولا بشرح النصف الثانى، فكتبت من أول الكتاب الثالث إلى أثناء جمع التفسير على (طريقة المزج)، ثم بدا لى أن أغير الأسلوب : فشرحت من أوله على النمط المتقدم، وكان فى نيتى الاستمرار على هذه الطريقة إلى آخر الكتاب وإلغاء القطعة التى كتبتها أولا ممزوجة. ثم لما ضاق الزمان عن ذلك أبقيت كل قطعة على حكمها، وضممت هذه القطعة إلى تلك ووصلت بينهما -ولا يضركون الشرح على أسلوبين: نصف بلا مزج، ونصفه ممزوج - ونعود هناك - إن شاء الله - إلى تكملة بقية الكتاب: من جمع التفسير، إلى آخره، على طريقة أوله»، ثم قال (فى ص ١٨٠ ح٢): «والى هنا كان انتهاء كتابتى لهذه القطعة المشروحة أولا على هذه الطريقة

ثم عدلت إلى طريقة أخرى: فشرحت عليها من أول الكتاب إلى آخر الكتاب الثانى، ونعود إلى إكمال ما بقى من الكتاب على ذلك الأسلوب».

وقد نقلت جميع نص السيوطى - مع طوله - لنستفيد منه
أموراً :

- ١ - بيان السبب الذى من أجله أخذ السيوطى بالمنهجين . (وهذا هو
ماجىء بالنص له)
- ٢ - الاستدلال لما ذكرنا من المنهجين .
- ٣ - أصالة المنهج الأول، وإلا لما عدل إليه السيوطى بعد المضى على
الثانى زماناً .
- ٤ - يسر المنهج الأول فى حرية الكتابة لشرح، دون التقيد بمحاذاة
نص آخر فى متابعته ومساوقته .

المنهج الثالث: هو أن يتابع الشارح أفكار الكتاب الآخر
عارضاً إياها وشارحاً لها فى كتابه دون التقيد بنص الكتاب
الآخر، لا على المنهج الأول ولا الثانى .
ومن الشروح على هذا النمط: أوضح المسالك لابن هشام
فى شرحه الألفية .

ولنا فى كلام الشيخ خالد - بعد واقع الكتاب - فى
منهج شرحه على أوضح المسالك (التصريح: ٤، ٣/١)
مايشير إلى ماذكرناه من هذا المنهج حين قال - عن شرحه
- : «وَجَمَعَ شَمْلَهُ بِأَصْلِهِ الْمَنْظُومَ وَوَشَّحْتَهُ بِعَشْرَةِ
أُمُورٍ . . . سَادِسُهَا: أَنَّنِي طَبَقْتُ الشَّرْحَ عَلَى النِّظْمِ،

وقد كان (١٤٥) أغفله. ومن فوائد ذلك: معرفة شرح كل مسألة». فأشار لنا هذا النص: أن ابن هشام لم يكن يعرض - صراحة - لشرح الألفية.

ولعل في تسمية الشرح (أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك) إشارة أيضاً إلى منهجه هذا.

وربما يكون من أمثلة هذا المنهج أيضاً - مع كثير من التسامح في الترتيب وغيره - : المقتضب - في بعض مواضعه - بالنسبة لكتاب سيبويه. إذ الناظر في المقتضب يرى متابعته لسيبويه متابعة قوية.

المنهج الرابع: هو أن يتناول الشارح قطعة من نص الكتاب المشروح، موجهها بعض الأسئلة على ضوئها، على أن يعقب كل سؤال جوابه. وهكذا حتى ينتهي من الكتاب المشروح.

ويتمثل هذا المنهج - فيما رأيت - في شرح عيون الاعراب للفزاري: لعل بن فضال ٤٧٩.

المنهج الخامس: وقبل الحديث عن هذا المنهج أمهد له بتمهيد لازم، فأقول:

هذا المنهج يتفرد به الرماني - فيما أعلم - في شرحه لكتاب سيبويه، إذ لم أره لسابق عليه ولا لاحق. ولما كان كتاب سيبويه ذا طبيعة خاصة به: في كونه باكورة التصنيف النحوي الجامع الذي وصل إلينا - ولعله كذلك بالنسبة لعصر الرماني - ، وفي كون بعض مصطلحاته وعنواناته وعباراته يخالفها ما عليه عصر

الرماني - نجد أن الرماني - لذلك، إلى جانب عوامل أخرى، منها: رغبته، كشارح، في أن يصل بتيسير (الكتاب) إلى مدى بعيد، بجعل كل مسألة من مسائله وحدة متميزة يجب على القارئ أن يوجه إلى كل منها جهداً مستقلاً مضاعفاً، فلا تتوه في زحمة غيرها. ورغبته أيضاً في: أن يحمل قارئه على المتابعة المستمرة، والاستحضار الدائم للغرض الأصلي من النحو، وهو بيان ما يجوز مما لا يجوز، وأخذ المصطلح النحوي في ثوب عصره. ومنها كذلك: منطقية الرجل كآثر لإمامته في المنطق والعلوم العقلية، وذاؤه واتساع كمعارفه - نجد أن الرماني - لكل هذا، وغيره - قد أقام شرحه لكتاب سيبويه على أربعة عناصر، هي:

١ - العنوان:

فقرأه يغير أكثر عنوانات سيبويه: تيسيراً لها، ووضعاً إياها في مصطلح العصر ومواءمة بينها وبين موضوع الباب، إلى غير ذلك من الأسباب.

٢ - العنصر الثاني: الغرض من الباب:

وفيه يوجز الرماني في كلمات قليلة، وبعبارة عامة: الغرض والهدف من موضوع الباب، بأن يقول - مثلاً - : الغرض من هذا الباب هو بيان ما يجوز في (الابتداء) مما لا يجوز.

٣ - العنصر الثالث: مسائل الباب:

وفيه يعرض الرماني كل مافي كتاب سيبويه - مع زيادة عليها أحياناً للضرورة - على هيئة أسئلة متوالية، فيقول - مثلاً - : ما الذي يجوز في (الابتداء)، وما الذي لا يجوز، ولم ذلك؟ .. وما حكم كذا؟ وما علة كذا؟ ولم جاز كذا ولم يجز كذا؟ وما الفرق بين ...؟ ولم قال .. ولم يقل ...؟ إلى غير ذلك من الأسئلة التي

تتعدد وتتوالى هكذا حتى ينتهى من الباب.
على أن يكون السؤال الأول عاماً دائماً - كما ذكرت - ، ثم تخصص
الأسئلة بعد ذلك فى الباب حسب طبيعة كل باب وما فيه من مسائل
وأفكار وأحكام وغيرها..

٤-العنصر الرابع: الجواب عن مسائل الباب:

وفيه يجيب الرمانى عن كل الأسئلة التى أوردها فى العنصر السابق.
على أن يكون جواب السؤال الأول أصلاً عاماً - كما كان السؤال
الأول عاماً - تدور حوله مسائل الباب وتنعقد به وتندرج تحته.
ثم تخصص الإجابات بعد ذلك كما كانت الأسئلة المقابلة لها كذلك
تخصصة.

وهذا العنصر يكوّن فى مجموعة شرحاً متماسكاً مترابطاً للكتاب يأخذ
بعضه بحجز بعض.

هذا، ومن الجدير بالذكر: أن هذا المنهج الرمانى لشرحه قد
تناولته بالتفصيل والإيضاح مع بيان مميزاته فى دراسة مستقلة فى
كتابنا (شرح كتاب سيبويه للرمانى - قسم الدراسة).

وبعد: فهذه خمسة مناهج - كما وقفت - تعاورت الشروح
النحوية، وتفاوتت فيما بينها من جهة الشهرة وغيرها مما أشرنا إلى
بعضه فى ثنايا الحديث السابق. وهذا التنوع فى مناهج الشروح
يشير إلى:

١ - الرغبة الأكيدة لدى النحاة فى الجنوح نحو التيسير فى إيصال
الفكرة النحوية منذ وقت مبكر.

٢ - التفنن فى التعبير عما يريدون

بقى لنا : أنه ينبغى أن نشير الى أنى قد رأيت للحطّاب (١٥٤)
صنيعاً فى (الاجرومية): بأن زاد عليها بعض الأشياء على سبيل

المداخلة والمزج بين مازاده والمتمن الأصلي، فطولها قليلا، وأطلق على هذا المتن المطول اسم: (متمة الأجرومية).

وهذا الصنيع ربما يشبه المنهج الثانى المذكور سابقا، إلا أنه ليس منه، لأنه لم يصل إلى حد الشرح للمتن الأصلي، وإنما ظل هو الآخر متنا أيضاً.

هذا، ومن نافلة القول: أن هذا النوع من التصنيف النحوى (الشروح) قد أغلق دونه الباب فى عصرنا الحاضر، فيما أعلم. وذلك:

١ - للاستعاضة عنه بما هو قائم بنفسه من المؤلفات بداءة، وزعيم بالإبانة عما فيه، سواء كان مطولا أم مختصراً، شاملا أم متخصصاً.

٢ - ولغناء التعليقات التى تدون فى الحواشى عند تناول كتاب آخر، مخطوطاً أم مطبوعاً.

٣ - ولكساد سوق (المتون) التى هى أهم روافد (الشروح).

٤ - ولعزوف النفوس عن الجنوح نحو تأليف (الشروح)، لما يكتنف ذلك من صعوبات وقيود.

٥ - ولضييق الزمان عن إنفاقه فى سبيل شرح كتاب آخر.

لكل هذا - وغيره أجبلت النفوس عن تأليف (الشروح)، وجفت الأقلام عن كتابتها، وجمدت العيون عن وجهتها. ولم نسمع عن شئ من ذلك الآن إلا ماكان - أخيراً - من أحد الإخوان، حين تجشم الصعاب، وركب متون الهضاب، وتقرَّب إلى المقرب، ولاعجب، فالشارح على والمشروح له على، فلا تعجب لابن غزال وابن عصفور حين يلتقيان، ذلكم

هو الأخ الفاضل (الدكتور: على بن محمد فاخر).

النوع التاسع:

مؤلفات تتعلق بأصول النحو ومسائله العامة، وهى غير متون .
وأول مؤلف يتمثل فيه هذا النوع تاريخياً: هو كتاب (العَلَل
فى النحو) لَقَطْرِب ٢٠٦ هـ .

والضابط المذكور: ينطبق على هذا المؤلف: إذ هو
يتعلق بأصول النحو ومسائله العامة، وذلك لأن (العلة النحوية)
أصل من أصول النحو الهامة: إذ (العلة) تدور مع أحكام
النحو وجوداً وعدماً، وفرق كبير لدى النحاة فى كتبهم بين
حكم مدعوم بعلة، وحكم عاطل منها، كما أن (العلة) أيضاً
أحد أركان القياس الذى لا يقوم إلا عليها، ولاشك أن
(القياس) أصل من أصول النحو الهامة التى تبنى على أساسها
الأحكام.

فخلاصة الأمر: أن مؤلفاً يُعنى بالحديث عن (العلة
النحوية) - كما هو الحال فى مؤلفنا - يُعَدّ من: كتب الأصول
النحوية.

وأخيراً: فهذا المؤلف ليس من قبيل المتون، كما يتبادر إلى
الظن.

والذى دعانى إلى جعل هذا النوع تاسعاً: أنه يتمثل فى أول
مؤلف يصادفنا تاريخياً بعد المؤلفات السابقة التى اعتمدنا

عليها في ترتيب الأنواع قبله، ويختلف عنها في تصنيفنا.

ومن مؤلفات هذا النوع أيضاً: القياس: لهشام
٢٠٩. والمقاييس في النحو (١٤٦) للأخفش ٢١٠ (١٩).
وعلل النحو: للمازني ٢٤٩. والعلل في النحو: لهارون ابن
الحائك الكوفي (من أصحاب ثعلب ٢٩١). وعلل النحو: لابن
كيسان ٢٩٩. وكتاب القياس على أصول النحو: لعيسى بن
مروان الكوفي (٢٠٠،٠٠٠). وكتاب علل النحو: للكذة
(١٤٧) (حضر مجلس الزجاج ٢١٣) (١١). وكتاب نقض
علل النحو: للكذة أيضاً. وكتاب علل النحو: لابن السراج
٣١٦ (١٤٨). والإيضاح في علل (١٤٩) النحو: للزجاجي
٣٣٩ (١١). وأصول النحو: للنقار ٣٥٢. وعلل النحو لابن

(١٤٦) المراد بـ (المقاييس) -كما أرى-: الأقيسة، جمع: قياس. لأن معنى
(المقياس) - في اللغة -: المقدار والمثال. (انظر اللسان: قوس، قياس).
ولاشك أن هذا هو ما نعنيه في القياس النحوي: فإذا قلنا: هذا قياس هذا،
كان المراد: أن هذا مثال هذا، أو قلنا: القياس في كذا الرفع، كإن المراد:
الحكم في كذا الرفع، بناء على المماثلة لشيء آخر في وجه من الوجوه
.. وهكذا. (وانظر: مقدمة الخصائص: ٢/١).

(١٤٧) انظر: الفهرست: ١٢٠.

(١٤٨) انظر: مقدمة الأصول في النحو - لمحققه -: ١٧ (نقلا عن إنباه الرواة
- في ترجمته -: ١٤٥/٢).

(١٤٩) انظر: بروكلمان: ١٧٥/٢.

الوراق ٢٨١. والعلل: للرماني ٣٨٤ (١٥٠). وشرح علل النحو: للمهلبى (قبل ٣٨٥) (١٥١). والبرهان في علل النحو: لابن عبدوس الكوفي (قبل ٣٨٥) (١٥١). والخصائص في النحو: لابن جنى ٢٩٢ (١١). والرياضة في النكت النحوية: لسعيد بن الدهان ٥٦٩. وَلَمَعَ الأدلّة في أصول النحو، والإغراب في جدل الإغراب : كلاهما للأنباري ٥٧٧ (١٥٢). والاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي ٩١١ (١٥٢). وأصول النحو السماعية: للدكتور محمد رفعت (توفي قريباً). وأصول النحو: للدكتور محمد عيد (أطال الله بقاءه). وموقف النحاة من الاحتجاج بالحديث: للدكتورة خديجة الحديثي.

كما أن من مؤلفات هذا النوع كذلك: مختصر خصائص ابن جنى: لابن الحاج الإشبيلي ٦٤٧ (١١). والانشراح بشرح الاقتراح: لابن علان^(١٥٤).

والناظر في المؤلفات السابقة، يرى أنها تتنوع إلى

(١٥٠) انظر: إنباه الرواة: ٢/٢٩٦.

(١٥١) انظر: الضوء الكاشف: بإزاء المسلسل ٢٠٦٧م، ٢٠٦٨.

(١٥٢) انظر: الضوء الكاشف بإزاء التاريخ المذكور، ومقدمة الاقتراح

-لمحققه-: ه وما بعدها.

(١٥٣) انظر: مقدمة الاقتراح: ٦ وما بعدها.

نوعين:

١ - إما مؤلفات مستقلة. ٢ - وإما مؤلفات غير مستقلة.

وأعني بالاستقلال: أن لا يكون المؤلف مرتبطاً بمؤلف آخر متقدم عليه، على وجه من وجوه الارتباط المذكورة في هذا البحث: كالاختصار له، أو شرحه. ونحو ذلك) (١٥٤)

فمن النوع الأول: كتاب (العلل في النحو) لقطرب. وكل ما ذكرناه بعده إلى ما قبل (مختصر خصائص ابن جنى).

ومن النوع الثاني: (مختصر خصائص جنى)، وما

بعده.

ولعل في نشأة هذا النوع من التصنيف في تلك الفترة، وفي كون أول مؤلف يطالعنا منه لقطرب تلميذ سيبويه: ما يشير إلى أثر (الكتاب) في الناس، فإذا كان قد حال بينهم -لفترة- وبين كتاب كبير آخر يزاحمه فانصرفوا إلى ماكانوا قد عرفوه من قبل من المؤلفات الخاصة ببعض الموضوعات، وإلى المختصرات، انبعاثاً من كبره وضخامته وشموله - فلا عجب أن يوليهم أيضاً - بما فيه - نحو هذا النوع من التصنيف (أصول النحو ومسائله العامة)، استجابة

لما فيه من علل رائعة وأقيسة لغوية بارعة ومبادئ عامة، جمعت - فى الكثير منها - إلى صحّة الدلالة: سُمُوّ العبارة. هذا، بالإضافة إلى أن ما مضى من زمان على (الكتاب) قد هياهم - على نحو ما - أن ينطلقوا فى مؤلفاتهم تلك منه، فيدوروا حوله ولا يغادروه إلى آخر. فقد تهيأ - بما فى (الكتاب)، ومواتاة الزمان - لهذا النوع من التصنيف أن يرى النور فى تلك الفترة.

(ولا ينبغي أن يتطرق إلى وهم القارىء أن فى حديثى عن (الكتاب) إفراطاً فى إحسان الظن به، إذ من يقرؤه على مهل، ويطيل النظر إليه وينعم الفكر فيه، لا يملك أن يولّى وجهه نحو غيره، وليس له إلا أن يهتف من الأعماق:

أَلَا صَلَّى إِلَهُ صِلَاةٍ صِدْق .. على عمرو بن عثمان بن قنبر
فإن كتابه لم يَغْنِ عنه .. بَنَوْكَلَمَ وَلَا أَبْنَاءَ مِنبَرٍ)

والحق: أنه على الرغم من أهمية المؤلفات فى هذا النوع بالنسبة لعلم النحو، ونشأتها المبكرة - إلا أنها لم تكثر كثرة المؤلفات التى تعنى بقواعد النحو ومسائله الجزئية، كما نجد أنها - بجانب قلتها عن النوع المذكور - لا تتراءى لنا إلا على أيدي أناس هم - بحق - علامات مضيئة فى التاريخ النحوى، وأنها قد يمتد الزمان فيما بينها وبين بعضها أحياناً، وبخاصة فى العصور المتأخرة التى أعقبت تكوين المدارس النحوية المختلفة، كما يظهر لنا من خلال السرد السابق للمؤلفات التى حاولت فيها الاستقصاء قدر الطاقة من خلال المراجع

المتاحة .

وسبب ذلك كله - كما أرى - حاجة ذلك النوع من المؤلفات ، إلى سعة أفق وتنوع معرفة وإلمام واسع بالنحو ودقائقه مما لا يتهيأ للكثيرين ، وعدم الحاجة إلى ذلك النوع فى النحو كوسيلة إلى سلامة النطق وإكسابنا أن نتكلم كما تكلمت العرب ، إذ تقتصر الفائدة من هذه المؤلفات على الدارسين المتخصصين ، لكنها جليلة .

وجدير بالذكر هنا : أمران :

الأول : أن ابن جنى (٢٩٢) فى مقدمته للخصائص (ص ٢) : يذكر أن النحاة قبله لم يتعرض أحد منهم لعمل (أصول النحو) على مذهب (أصول الكلام والفقه) . ثم يذكر : أن ماتضمنه كتاب (المقاييس) للأخفش (٢١٠) ، وما جاء فى كتاب (الأصول) لابن السراج (٢١٦) - شىء قليل بالنسبة لما فى (الخصائص) .
وفتساءل :

لماذا لم يُشير ابن جنى إلى الكتب الأخرى التى سبقته فى أصول النحو ، والتى ذكرناها قبل ؟

فهل هذه جميعاً لم تصله ؟! أو أنه يرى أن كتب (العلل) ليست من أصول النحو! - مع أنه : ذكر فى الخصائص كثيراً من مباحث (العلة) ، وهو يعتبر ذلك من أصول النحو . كما أنه اعترف بأنه فى (أصول ابن السراج) من أصول النحو حرفاً أو حرفين فى أوله ،

وما أظن الذى عناه بالحرف أو الحرفين فى أوله، إلا منه ما ذكره ابن السراج فى أول صحيفة (١٥٥) من حديثه عن (العلّة) فى قوله: « واعتلالات النحويين على ضربين ٠٠٠ » - ، ثم إذا كان يرى أن كتب (العلل) ليست من أصول النحو، فماذا يقول عن (القياس لهشام، وكتاب القياس على أصول النحو لعيسى، وأصول النحو للنقار)؟! أو أن الذى نفاه عن سابقيه: هو عمل (أصول النحو) شريطة أن يكون على مذهب (أصول الكلام والفقه)!

الأمر الثانى الجدير بالذكر هنا: أن منهم من يرى (١٥٦) : أن (أصول ابن السراج) يعتبر من كتب (أصول النحو)، بل صرح بعضهم (١٥٧) : أن ابن السراج هو مخترع علم (أصول النحو). **والذى أراه:** أن (أصول ابن السراج) كتاب فروع أولا وبالذات، لا كتاب أصول، لكن وردت فيه شذور من (الأصول) لا ينتظمها عقْد علمى بالمعنى المعروف لأصول النحو. ولعل فى عبارة ابن جنى التى أشرنا إليها فى الأمر الأول ما يستأنس به - إن لم يدل - لما أرى، إذ يقول: « ٠٠ فأما كتاب أصول أبى بكر، فلم يُلِم فيه بما نحن عليه، إلا حرفاً أو حرفين فى أوله، وقد تعلّق عليه به . وسنقول فى معناه »، على أن واقع الكتاب يدل بوضوح على ما أرى.

(١٥٥) انظر: الأصول فى النحو: ٣٥/١.

(١٥٦) من هؤلاء: محققو سر الصناعة (ص٦)، ومحقق الأصول (ص٢٢).

ومحقق الاقتراح (ص٤).

(١٥٧) هم محققو سر الصناعة.

ومن أجل هذا: أوردت كتاب (الأصول لابن السراج) ضمن مؤلفات النوع الأول، لا النوع التاسع الذى نحن فيه .
هذا، ومن نافله القول: أن هذا النوع من التصنيف (مؤلفات أصول النحو ومسائل العامة) لم يُغلق دونه الباب الآن، بل التأليف فيه الآن ذو شجون، ومازال غصاً ينتظر المزيد .

النوع العاشر:

مؤلفات غير مستقلة، تتعلق بقواعد النحو ومسائل الجزئية، وهى غير متون، ومن قبيل التعليقات.

وأول (للمصنف) ما يتمثل فيه هذا النوع تاريخياً: هو (تعليقات الأخفش على الكتاب): ٢١٠ هـ - ١٥٨٠.

ومن الواضح: أن الضابط المذكور ينطبق تماماً على هذه (التعليقات): إذ هى غير مستقلة، لأنها ترتبط بمؤلف آخر متقدم عليها، على سبيل التعليق على بعض مواضعه، وهو كتاب سيبويه .
كما أنها تتعلق بقواعد النحو ومسائل الجزئية، لأنها تتعلق بكتاب سيبويه وكتاب سيبويه كذلك . وأخيراً فهى ليست من المتون، بل من التعليقات المتناثرة على بعض مواضعه كما ذكرنا .

والذى دعانى إلى جعل هذا النوع عاشراً: أنه يتمثل فى أول ما يصادفنا تاريخياً بعد المؤلفات السابقة التى اعتمدنا عليها فى ترتيب

(١٥٨) انظر: مقدمة الكتاب - لمحققه - : ٢٦ . وانظر نماذج من هذه التعليقات، فى هوامش صحائف الكتاب: ١/ ١٥، ١٧، ١٨، ٢٦، ٢٢، ٥٨، ٦٥ .

الأنواع قبله، ويختلف عنها في تصنيفنا. وقد برز هذا النوع إلى الواقع التصنيفي منذ وقت مبكر، حيث يطالعنا التاريخ النحوى بأن الأخفش (٢١٠هـ) أسبق من تناول كتاب سيبويه بمثل هذه التعليقات (١٥٨). وبهذا يكون هذا النوع من التصنيف أول أثر مباشر للكتاب يبرز إلى الوجود. بل أكاد أظن ظنا بأن تعليقات الأخفش هذه هي أسبق مؤلفاته النحوية ظهوراً، إذ هذا هو المقبول عقلاً، وذلك لأنها نتف سريعة وقليلة الحجم، لا تحتاج إلى كبير جهد وطويل وقت، بخلاف غيرها من (المقاييس في النحو، والأوساط في النحو، والمسائل) له، وبخاصة أن الأخفش هو الذى حمل (الكتاب) عن صاحبه إلى الناس، فبدهى أن يتبعه بنظرات له فيه.

وهذا النوع من المؤلفات (التعليقات): يكون عبارة عن تفسير للفظ فى الكتاب المعلق عليه، أو بيان لشاهد فيه، أو إيضاح لحكم، أو إكمال له، أو تعليل، أو توثيق، ونحو ذلك. كل ذلك باختصار ما أمكن.

وإذا أردنا أن نعرف على السمات التى ينبغى أن تتوفر فى هذا النوع من التصنيف استهداء بالمعنى اللغوى لهذه المادة (علق)، وجدنا اللغة تقول:

«عَلَّقَ بِالشَّيْءِ عَلَقًا، وَعَلَّقَهُ: نَشَبَ فِيهِ...»

[و] العَلَقُ: الشُّوبُ فِي الشَّيْءِ، يَكُونُ فِي جَبَلٍ أَوْ أَرْضٍ أَوْ مَا شَبَّهَهَا... وَعَلَّقَ الشَّيْءَ عَلَقًا، وَعَلَّقَ بِهِ عِلَاقَةً وَعُلُوقًا: لَزَمَهُ...

وفى المثل: (عَلَقْتُ مَعَالِقَهَا...): يُضْرَبُ هذا للشئ تأخذه فلا تريد أن يُفْلِتَكَ. وقالو: (عَلَقْتُ مَرَايِيهَا...): يضرب هذا لمن اطمأن وَقَرَّتْ عَيْنُهُ بعيشه، وكل شئ وقع موقعه: فقد عُلِقَ مَعَالِقُهُ....

وَعَلَقَ الشئ بالشئ، ومنه، وعليه - تعليقا: ناطقه...
وكل ما يتبَلَّغ به من العيش: فهو عُلُقَةٌ. (اللسان: ١٢/١٢٣، ١٣٤).
فمن تلك المعانى اللغوية يمكن أن نَعْلُقَ منها السمات التى ينبغى توفرها فى هذا النوع التصنيفى (التعليقات)، فيما يلى:
١ - إن التعليق يتناول بعض مسائل الأصل دون بعض، ويكون قدر الضرورة.

- ٢ - قوة الارتباط بين التعليق والأصل.
- ٣ - لزوم التعليق للأصل وضرورة مسابقتها له.
- ٤ - ينبغى أن يكون التعليق قد وقع موقعه.
- ٥ - سكون النفس واطمئنانها إلى ما تضمنه التعليق.

وإذا نحن أردنا أن نقف على أمثلة لهذا النوع (التعليقات) فى العصور المختلفة، وجدنا أنه لا يتقيد بعصر دون عصر، وعرفنا أيضاً أن الذى كان يوجهه فى الماضى ويدفع اليه: هو طبيعة الكتب المتداولة بين العلماء وحاجتها إلى هذا اللون من التصنيف أو ذاك (من شرح أو حاشية) واستعداد العلماء ورغبتهم، وحاجة الطالبين وقدرتهم.

فهذا (كتاب سيبويه) نجد أنه - وحده - قد حظى بأثنى عشرة

تعليقة فى عصور مختلفة: تعليق الأخش (١٥٨) (٢١٠) السابق،
ونكت على كتاب سيويه:، لمحمد بن أبى زرعة ٢٥٧ (١١).
ونكت سيويه لمبرمان ٢٤٥. وكتاب نكت سيويه: لابن درشتويه
٢٤٧ (١٥٨م). وتعليقة على كتاب سيويه: للفارسي ٢٧٧ (١١).
وكتاب نكت سيويه: للرماني ٣٨٤ (١٥٩). وتفسير عيون كتاب
سيويه: لهارون بن موسى ٤٠٦ وتعليق ابن خروف ٦٠٩ (١٦٠).
وتعليق على كتاب سيويه: للشلوبين ٦٤٥ (١١). وإملاء على كتاب
سيويه: لابن الحاج ٦٤٧. وتعليق على كتاب سيويه: لابن الزبير
٧٠٨. وشرح مشكلات سيويه: لابن الفخار ٧٢٣.
فإذا ما غادرنا (الكتاب)، وجدنا: شرح مشكل الجمل للزجاجي:
لخلف بن فتح ٤٣٤. وشرح بعض مشكلات المفصل: للزمخشري
٥٢٨. وتعليقا على الإيضاح: للخب (عشر ٥٨٠)، والنكت على

(١٥٨م) انظر: مقدمة كتاب سيويه - لمحققه -: ٢٩/١.

(١٥٩) انظر: إنباه الرواة: ٢٩٦/٢.

(١٦٠) قال فى البنية (٢٠٢/٢): « صنف شرح سيويه ». وقال هارون فى
مقدمة الكتاب (٢٧/١): « ويبدو أنه من قبيل التعليقات ». قلت: وهو
كذلك، فقد راجعت قطعة منه، (فى ٢٠٤ صحيفة) بدار الكتب، رقم
٥٢٠ نحو تيمور)، فوجدتها عبارة عن تعليقات. ولعل فى اسم الكتاب،
مايرشد إلى ذلك، إذ اسمه: (مفتّح الأبواب فى شرح غوامض
الكتاب). (ويسمى فى بعض الفهارس: تنقيح الألباب فى شرح غوامض
الكتاب).

تبصرة الصيمرى: لابن ملكون ٥٨٤. والنكت على تبصرة الصيمرى
: لابن ملكون ٥٨٤.

وتعليق على المستصفى: لسهل بن محمد الغرناطى ٦٣٩ . وتعليقاً
على جمل الزجاجى: لفضيل بن محمد (قبيل ٦٥٠) . والإملاء على
المفصل: لمحمد بن عبدالله المرسى ٦٥٥ ، وإملاء على إيضاح
الفارسى: لابن الضائع ٦٨٠ . وتقييداً على الجمل : لأحمد بن عبد
النور ٧٠٢ . وتقييداً على جمل الزجاجى: لابن مطرف الإشبيلي
٧٠٦ . وتعليقة على مقدمة ابن الحاجب فى النحو لابن التركمانى ،
٧٤٤ (١١) . وتعليقاً على شرح ابن عصفور لجمل الجرجانى: لأبى
حيان ٧٤٥ (١٦١) . وتقييداً على التسهيل: للصبرنجى ٧٥٠ (١١) .
وتقييداً على التسهيل: للخشنى ٧٦٠ (١١) وتقييداً على بعض
جمل الزجاجى: لابن لب ٧٨٣ (١٦٢) . وتعليقاً على (الضوء
شرح المصباح) للإسفرائينى: للفنارى ٨٣٤ (١٦٢) . وتعليقاً على
المصباح للمطرزى: للجامى ٨٩٨ (١٦٤) . وتعليقاً على (التوضيح
شرح الألفية) للمرادى: للمكاسى ٩١٨ (١٦٥) . وتعليقاً على

(١٦١) انظر: بروكلمان: ٢٠٥/٥ .

(١٦٢) انظر: بروكلمان: ١٧٥/٢ .

(١٦٣) انظر: بروكلمان: ٢٤٢/٥ .

(١٦٤) انظر: بروكلمان: ٢٤٥/٥ .

(١٦٥) انظر: بروكلمان: ٢٧٩/٥ .

شرح الهندى للكافية: لنور الله بن شرف ١٠١٩ (١٦٦) . إلى غير ذلك من (التعليقات) الكثيرة، والتي نراها عادة عند تحقيق المخطوطات، سواء منها ما عرف صاحبه أم لا، طال أم قصر. ولعل فيما ذكرناه دليلا على ما قلناه. إذ لا نريد استيعابا.

وغنى عن البيان - بعد ما تقدم - : أن (التعليقات) لا ترتبط بنوع من المؤلفات دون سواه: فقد تصاحب مطولا أو مختصرا، شرحا أو أصلا، متنا أو غير متن. كما يؤخذ من (التعليقات) التي أوردناها.

وجدير بالذكر : أن (التعليقات) كانت تسمى عند القدماء - أحيانا - :

بالتقييدات، أو: الإملاءات، أو: النكت. كما سبق فى بعض الأمثلة.

أهمية هذا النوع فى العصر الحاضر :

على أنه فى العصر الحاضر قد تعاظم أمر هذا النوع من التصنيف النحوى وازدادت أهميته، وصار عُرُفا لا غنى عنه لدى الكاتبين. ولم يقف أمره عند حد خدمة كتب الآخرين من الأقدمين أو غيرهم، بل غدا ضرورة لمن يريد الكتابة فى سائر العلوم، وأصبح يعد أحد المكونات الرئيسة فى تقويم الأعمال العلمية لدى دور العلم، وفى

اقتناء هذا المؤلف أذاك.

وقد أشرت قبل إلى أنه قد تأكدت أهمية هذا النوع بقيامه
مقام أنواع أخرى، وسده مسدها، على نحو ما ذكرت في النوعين:
الخامس والثامن، وما سأذكر في النوعين: التاسع عشر، والثاني
والعشرين.

وإذا كنا قد ذكرنا - قبل سطور - أن الدافع إلى توجيه الكاتبين في
الماضي إلى هذا النوع من التصنيف، هو: طبيعة الكتب المتداولة
بينهم، واستعداد العلماء ورغبتهم فيه، وحاجة الطالبين إليه - فقد
انضاف إلى هذا في الحاضر أسباب أخرى، منها: أنه - كما ذكرت
- أصبح أحد الموازين في تقويم المؤلفات، وأنه الملاذ الذي يحمى
المؤلف مما كان يُعَدّ على الأقدمين استطرادا، والعامل الهام في
المساعدة على إحكام أسلوب الأصل وترباطه، وآمد الذي يصاحب
القارئ فيزوده بما يريد.

موضع التعليقات من الأصل:

أما عن الموضع الذي تدون به هذه (التعليقات) بالنسبة للأصل فقد
كانت في الماضي : على طرق ثلاث:

إما أن تدون على طرّة الأصل في جميع الجوانب، أو في كل موضع
حتى فيما بين السطور - وكانت هذه أخطرهما، إذ تلتبس التعليقات

بالأصول - أو تدون التعليقات منفصلة عن الأصل في كتاب مستقل،
كما هو الحال في تعليق ابن خروف على الكتاب.
وأما في الحاضر: فعلى طريقتين:

إما أن تدون التعليقات في عجز الكتاب بعد الفراغ من الأصل
- كما هو الحال في تعليقات كتاب المنصف لابن جنى، تحقيق
الأستاذين: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين-، وإما أن تدون في
أسفل الصحيفة وهذه الطريقة الثانية هي التي غلبت أخيراً وسادت،
لما فيها من اليسر والسهولة (١٦٧).

النوع الحادي عشر:

مؤلفات تتعلق بقواعد النحو ومسائله الجزئية، وهي غير متون، ومن
قبيل الدراسة التطبيقية.

وأول مؤلف يتمثل فيه هذا النوع تاريخياً: هو كتابا (المسائل
الكبير، والصغير): للأخفش ٢١٠ (١١).

وموضوع هذين الكتابين - في أغلب الظن-: عبارة عن أمثلة
يسوقها ثم يبين الحكم الإعرابي لأجزائها بناء على القواعد النحوية،
وذلك على النمط الذي يشيع في مواضع كثيرة من كتاب (المقتضب)

(١٦٧) وهناك شيء يسير من التعليقات - وبخاصة إحالات المراجع - يشتهها
بعضهم في الصلب، وذلك في غير التحقيق. كما أن بعضهم يشبث في
الصلب أيضاً بيانات بحور الشعر، في التحقيق وفي غيره. وما ذكرت من
الطريقة الثانية أحزم.

للمبرد، وكتاب (الأصول) لابن السراج، مرعقب بعض الأبواب. **وعل:** مما يشير إلى موضوع هذين الكتابين، على ما ذكرت، ما قاله الأخفش نفسه (في طبقات الزبيدي: ٧٣): «لَمَّا دَخَلْتُ بَغْدَادَ، أَتَانِي هِشَامُ الضَّرِيرُ، فَسَأَلَنِي عَنْ مَسَائِلَ عَمَلِهَا وَقُرُوعِ فَرَعِهَا، فَلَمَّا رَأَيْتُ أَنَّ اعْتِمَادَهُ وَاعْتِمَادَ غَيْرِهِ مِنَ الْكُوفِيِّينَ عَلَى الْمَسَائِلِ، عَمِلْتُ كِتَابَ الْمَسَائِلِ الْكَبِيرِ. فَلَمْ يَعْرِفُوا أَكْثَرَ مَا أوردته فيه» (١٦٧م).

فوضح الآن - على نحو ما - : أن الضابط المذكور ينطبق على هذين الكتابين: إذ هما مؤلفان يتعلقان بقواعد النحو ومسائله الجزئية، على سبيل التطبيق والتدريب عليها. كما أنهما ليسا من المتون.

وعلك سائل: لم بنيت هذا النوع على (مسائل الأخفش)، ولم تبنيه على (مسائل هشام) التي أشار إليها النص السابق، مع أنها أسبق، كما يشير النص؟

والجواب:

أن النص السابق لم يُسمَّ مسائل هشام كما هو الحال بالنسبة لمسائل الأخفش، ومنهجنا في كتابنا هذا هو البناء على ما سُمِّي من المؤلفات، فضلاً عن أن عبارة النص عن مسائل هشام تشعر بأن الذي

(١٦٧م) وانظر أيضاً: البغية: ١/١٠٩ (في الحديث عن أصول ابن السراج).

عمله لم يصل إلى حد المؤلفات، فمن الجائز أن تكون مجرد أمثلة جمعها للسؤال عنها، كما أن كتب التراجم لم تورد لهشام بين مؤلفاته شيئاً من هذا. هذا مع أن الخطب يسير لتعاصرهما وتقارب تاريخ وفاتيهما، إذ وفاة الأخفش (٢١٠) ووفاة هشام (٢٠٩).

ثم لعلك مسائل مرة ثافية: لم أشرت هذا النوع عن سابقه، مع أنهما مبنيان على كتابين للأخفش مما لم يدخل في الأنواع السابقة؟

والجواب:

أن النص السابق يدل على أن الأخفش لم يؤلف كتابه (المسائل) إلا بعد أن دخل بغداد. وهو كان قد دخلها وأقام فيها بعد رحيله عن البصرة ليثار لسيبويه من الكسائي بسبب المناظرة المشهورة. (١٦٨) فإذا ماضَهما إلى هذا النص الآخر الذي يقول فيه الكسائي - عن الأخفش - (في مراتب النحويين: ١١١-١١٢): «...نَبَّهَهُمْ عَلَى عَوَارِ الْكِتَابِ وَتَرَكَّهُمْ»، وفهمنا أن هذا العوار مضمّن في تعليقات الأخفش على الكتاب - عرفنا أن تأليف الأخفش لتعليقاته - وهى ما بنينا عليها النوع السابق - كان فى البصرة، فهى إذاً أسبق من تأليفه لمسائله هذه.

(١٦٨) انظر: البغية ٥٩٠/١ (فى ترجمة الأخفش). وطبقات الزبيدى: ٧٠ (فى ترجمة سيبويه).

ومن مؤلفات هذا النوع أيضاً: كتاب المسائل: ثعلب ٢٩١ (١٦٨م).
٢٧* والمسائل والجواب من كتاب سيويه: للرماني ٢٨٤ (١٦٩).

وواضح مما ذكرنا من مؤلفات هذا النوع: أنها تتنوع إلى نوعين:

- ١ - مؤلفات مستقلة. وتتمثل في: مسائل الأخفش، ومسائل ثعلب.
- ٢ - مؤلفات غير مستقلة. وتتمثل في: المسائل والجواب من كتاب سيويه: للرماني.

وفي نشأة هذا النوع من التصنيف في هذا الوقت المبكر، ما يدل -بوضوح- على اهتمام النحاة بالجانب التطبيقي لقواعدهم، إذ هذا هو الغرض الأهمّ لعلم النحو. كما يدل أيضاً على رغبتهم في توسيع مدارك طلابهم وتثقيف عقولهم بهذه الرياضة العقلية التي تكون عنيقة أحياناً. ومن وراء ذلك كله ما كانوا يريدونه من هذه المسائل بأن تكون مادة لمجالساتهم، بل وقوداً لمناظراتهم.

ولعل مما يمكن أن يندرج في هذا النوع من التصنيف: ما يرد من مسائل تطبيقية في كتب الأمالي والمجالس والفوائد والتذكرات

(١٦٨م) انظر الفهرست: ١١١.

(١٦٩) انظر حديثنا بشأن هذا الكتاب: في النوع السابع عشر، ضمن الفقرة التي بها ٢١٢.

ودواوين الأدب (١٦٩م). فهذا وإن لم يكن من هذا النوع على التمام، إذ لم تخلص له هذه الكتب، إلا أنه به أشبه. هذا، وهذا النوع من التصنيف -مع أهميته- لم نعرف من مؤلفاته سوى ما ذكرنا، فلعل السبب في خفوت صوته: أن النحاة قد عدلوا بمضمونه من أن يكون فهرس مؤلفات خاصة به إلى مسائل تطبيقية ترد في ثنايا مؤلفات أخرى، على نحو ما هو باد في المقتضب والأصول والتبصرة وغيرها. ولكننا نرى في عصرنا الحاضر أن هذا النوع من التصنيف (الدراسات التطبيقية) قد استرد عافيته، وعاد أقوى مما كان، وسار في الاتجاهين، فإلى جانب المصنفات المستقلة بذلك، نجد اهتماماً كبيراً بهذه التطبيقات في ثنايا المصنفات الأخرى. بل غدت الدراسات التطبيقية في دور العلم مناهج نظامية قائمة بذاتها.

النوع الثاني عشر:

مؤلفات غير مستقلة، تتعلق بقواعد النحو ومسائله الجزئية، وشاملة لأغلب تلك القواعد والمسائل، ومن قبيل الاختصارات. وأول مؤلف يتمثل فيه هذا النوع تاريخياً: هو (مختصر كتاب

(١٦٩م) كما أن للمسائل التطبيقية النحوية مدخلا واضحاً في كتب التفسير والقراءات ومعانى القرآن والحديث وغيرها.

سيبويه) للجرمي ٢٢٥ (٢١٦٩م).

ومن الواضح من مجرد اسمه: أن الضابط المذكور ينطبق عليه تماماً: إذ هو غير مستقل لكونه تابعاً لكتاب سيبويه ومتعلقاً به على جهة الاختصار له. كما أنه يتعلق بقواعد النحو ومسائله الجزئية لأنه اختصار لكتاب سيبويه، وكتاب سيبويه كذلك. ثم هو شامل لأغلب تلك القواعد والمسائل الجزئية شمول كتاب سيبويه لها (١٧٠). وهو أخيراً من قبيل الاختصارات لغيره، «قال الجرمي: أنا لم أضع كتاباً في النحو، إنما اختصرت كتاب سيبويه» (١٧٠م).

والذي دعاني إلى جعل هذا النوع ^{ثاني عشر} كلاً في أول مؤلف يصادفنا تاريخياً بعد المؤلفات السابقة التي اعتمدنا عليها في ترتيب الأنواع قبله، ويختلف عنها في تصنيفنا.

ومختصر الجرمي هذا: ثاني أثر مباشر للكتاب يبرز إلى

الوجود، بعد أن كانت تعليقات الأخفش هي الأثر الأول له.

سمات المختصر:

(٢١٦٩م) انظر: طبقات الزبيدي: ٧٤.

(١٧٠) انظر معنى (الشمول): في حديثنا عن النوع الأول والخامس والسادس والسابع.

(١٧٠م) انظر: طبقات الزبيدي: ٧٤.

ولكن قبل الحديث عن هذه السمات، ينبغي أن نعرف أولاً: ما المراد بالاختصار فى اللغة؟

نجد فى اللسان: «اختصار الكلام: إيجازه. والاختصار فى الكلام: أن تدعَ الفضول، وتستوجز الذى يأتى على المعنى، والاختصار: حذف الفضول من كل شيء».

ونستطيع أن نأخذ من هذا المعنى اللغوى السمات التى ينبغى أن يكون عليها المختصر، وينبغى أن يراعيها المختصر ما دام يريد أن يختصر. وهذه السمات - كما أرى - هى:

- ١ - أن يكون المختصر أوجز وأقل كلاماً من المختصر منه.
 - ٢ - وأن يحذف من المختصر هئات المختصر منه وفضوله وزوائده.
 - ٣ - وأن يعتمد فيه على ما يؤدى المعنى المطلوب بأوجز عبارة.
- (وسياتى لنا مزيد بيان لهذه السمات عندما نتحدث عن سمات «المُهدَّب»، والمقارنة بينهما - فى النوع الثامن عشر).

وإذا أردنا أن نسوق أمثلة لهذا النوع من التصنيف النحوى، وهو (المختصرات لغيرها)، فسنجد - بعد مختصر كتاب سيبويه للجرمى -: جمل الأصول (مختصراً للأصول): لابن السراج ٣١٦ (١٧١). ومختصر سيبويه: لآبراهيم بن أبى عباد اليمنى

(بعد ٥٠٠) (١١). والإيجاز في النحو (مختصراً للإيضاح)،
والنظامي في النحو (مختصراً للجمع): كلاهما للكرماني
(بعد ٥٠٠). والألف ووزج (مختصراً للمفصل):
للزمخشري ٥٣٨ (١٧٢). والإفصاح في اختصار المصباح: لابن
هشام الإشبيلي ٥٥٠ (١١). ولباب الكتاب (مختصراً للكتاب):
للعكبري ٦١٦ (١٧٢). ومختصر المستصفي: لابن
الحجاج ٦٤٧ (١١). والألفية (مختصراً للكافية الشافية): لابن
مالك ٦٧٢ (١٧٤). والمنتقى (مختصراً لعمدة الحافظ) (١٧٥)
والمصباح (مختصراً للمفتاح): لبدر الدين بن
مالك ٦٨٦ (١٧٦). ومختصر شرح الإيضاح لابن أبي الربيع:
لمحمد بن إبراهيم السبتي ٦٩٥ (١١). ولُبّ الباب في علم الإعراب
(مختصراً للكافية): للبيضاوي ٧١٦ (١٧٧). ومختصر الجمل
للزجاجي: للشاذلي ٧٣٣ (١١). والتقريب (مختصراً

(١٧٢) انظر: بروكلمان: ٢٢٧/٥.

(١٧٣) انظر: مقدمة الكتاب - لمحققه -: ٤١/١.

(١٧٤) انظر: مقدمة التسهيل - لمحققه -: ٢٠.

(١٧٥) انظر: بروكلمان بروكلمان: ٢٩٤/٥.

(١٧٦) انظر: بروكلمان: ٢٥٢/٥.

(١٧٧) انظر: بروكلمان: ٣٢٥/٥.

للمقرب (١١)، والموفور (مختصره للشرح الكبير لابن عصفور) (١٧٨)، والارتشاف (مختصراً للتذيل) (١١) والإسفار المُلَخَّص من شرح سيبويه للصفار، والتنخيل الملخص من شرح التسهيل للمصنف وابنه بدر الدين (١١): خمستها لأبى حيان ٧٤٥. ومختصر المفتاح: للإيجى ٧٥٦ (١٧٦). والمِنحة (مختصراً للملحة): لابن جابر ٧٨٠ (١٧٩). والإرشاد فى النحو (مختصراً للكافية): للتفتازانى ٧٩١ (١١). ومختصر الرضى (١٨٠). والقوانين (مختصراً للتسهيل): لابن جماعة ٨١٩ (١١). والوفية فى اختصار الألفية: للسيوطى ٩١١ (١٨١). ومختصر الكافية: لعصام الدين الإسفراينى ٩٤٣ (١٨٢).

وغير ما ذكرت كثير.

دواعى الاختصار وتقويمه:

والناظر فيما أوردت من المختصرات يرى أنها قد تناولت

(١٧٨) انظر: بروكلمان: ٢٦٧/٥.

(١٧٩) انظر: بروكلمان: ١٥٤/٥.

(١٨٠) انظر: بروكلمان: ٣١١/٥.

(١٨١) انظر: بروكلمان: ٢٩١/٥. وفيها أيضاً ثلاثة مختصرات أخرى لها

(١٨٢) انظر: بروكلمان: ٣٢٦/٥. وفي (٣٢٧) ثلاثة مختصرات أخرى لها.

طوال المؤلفات وقصارها، شروحها ومتونها، نشرها و نظمها .بل كان نصيب المتون من ذلك كبيراً على غير ما كان ينبغي . مما يدل على أن الدافع وراء الاختصار لم يكن هو الطول فى المؤلفات وحده كما كان يتوقع ، بل كان إلى جانب ذلك عوامل أخرى ، منها طبيعة الكتاب المختصر منه ونظام تأليفه ، وطبيعة المختصر وميوله ورغبته فى إبراز قدرته التأليفية ، وحال الطالبين وقدراتهم العلمية وتباينها فى الأمصار المختلفة .

على أن هذه الحال وإن أدت فى مجموعها إلى خلق نوع من التنافس العلمى الذى عاد بالخير على اللغة ونحوها ، وكان لها فى بعض الجوانب ما يسوّغها ، إلا أنها - مما لاشك فيه - قد بددت جهوداً وأضاعت وقتاً كانا حريين بتحقيق ما هو أفضل لو أنهما وُجَّها إلى خدمة الجانب العلمى لذاته فى حرية من الأمر ، بحيث يعتمد المؤلف إلى الفكرة التى يريد بها فيبرزها بأسلوبه الذى يراه .

ولعل مما يشير إلى هذه الفكرة : ما قاله أبو حاتم - حين كان يذم مختصر الجرمى - : «كان يحسن أن يضع كتاباً» (١٨٢) .
والحق : أن ظاهرة اختصار الكتب هذه - فى جانب كبير منها - قد أدت إلى التعسير لا التيسير ، وما كان بالعلم حاجة إلى هذه السيول

من المؤلفات المركب بعضها على بعض. وأنا شخصياً لأميل إلى الكتاب إلا كما وضعه صاحبه على ما فيه.

بقى لنا أن نسأل: هل (التلخيص) والاختصار بمعنى؟

والجواب: أن للتلخيص معنيين، يلتقى مع الاختصار في أحدهما دون الآخر.

فقد جاء في اللسان : «التلخيص : التبيين والشرح. يقال - : لخصت ...»

إذا استقصيت في بيانه وشرحه وتحبيره. يقال: لَخَّصَ لى خبرك: أى بَيَّنَّه لى شيئاً بعد شيء.....

والتلخيص: التقريب والاختصار. يقال: لخصت القول: أى اقتصرت فيه واختصرت منه ما يحتاج إليه».

فمن هذا يتبين لنا أن للتلخيص معنيين: التبيين والشرح والاستقصاء، والتقريب والاختصار والاقتصار.

فهما على الأول متباينان . وعلى الثانى مترادفان، وهو الأشهر.

ومن هنا رأينا فى السرد السابق للمؤلفات: الإسفار الملخص....، والتنخيل الملخص....، وكذا: الاقتراح فى تلخيص الإيضاح: لابن هشام الخضراوي (٦٤٦) (١١).

هذا، ولم يعد بالناس الآن رغبة فى اختصار كتب الأقدمين، كما أنه ليس بهم أيضاً حاجة إلى اختصار كتب المعاصرين: لضيق الزمان عن

ذلك، ولابتعاد أكثر المؤلفين الآن عن الإطناب والتطويل اللذين يدعوان إلى الاختصار، ولغناء ما تعارف عليه الناس بعد كل موضوع يتناولونه بما يسمى بـ (الخلاصة)، ولظهور ذلك اللون الجديد من المحاضرات واللقاءات والندوات والأمسيات حول كتاب معين وعرضه على الناس.

قذيل: ومن كتب الاختصار أيضاً: الديباج فى جوامع كتاب سيبويه: للمازنى ٢٤٩ (١١). وكتاب معانى كتاب سيبويه: للمبرد ٢٨٥. وكتاب معنى كتاب الأوسط للأخفش: للمبرد أيضاً (١٨٤) : إذ تشير أسماؤها إلى ما نقول .

ومنها أيضاً: التجريد لأحكام كتاب سيبويه: لأبى حيان ٧٤٥ (١١). جاء فى اللسان (٨٩/٤) جَرَدَ الكتابَ: عَرَّاهُ من الضبط والزيادات والفواتح ..

النوع الثالث عشر:

مؤلفات غير مستقلة، تتعلق بقواعد النحو ومسائله الجزئية، وهى غير متون، وغير شاملة لأغلب تلك القواعد والمسائل، ومن قبيل الخلاف بين نحويين . وأول مؤلف يتمثل فيه هذا النوع

تاريخياً: هو كتاب (الرد على سيبويه) أو: (مسائل الغلط) للمبرد
٢٨٥ (١٨٥) .

ومن الواضح: أن الضابط المذكور ينطبق على هذا الكتاب
تماماً: إذ هو مؤلف غير مستقل، لكونه تابعاً لكتاب سيبويه في نقض
بعض الأشياء عليه، كما هو متعالم مشهور. ويتعلق بقواعد النحو
ومسائل الجزئية، لتبعيته لكتاب سيبويه - كما أشرنا - والكتاب
كذلك. كما أنه أيضاً ليس من المتن، كما هو واضح من
مضمونه (١٨٦) . وكذلك هو غير شامل لأغلب قواعد النحو
ومسائل الجزئية، إذ المعقول في منهجه أن يرد على سيبويه في
بعض الأشياء، لا في كل الأشياء، كما يشير إلى ذلك اسمه الثاني
المذكور آنفاً، كما أن واقع الكتاب يؤيد أنه غير شامل: إذ اقتصر
النقد فيه على (١٢٢) مسألة من مسائل (الكتاب) التي لا تحصى،
وتنقل المبرد فيه بين بعض الأبواب - لا كلها - ناقداً حيثما يرى
موضعاً للنقد، ومعتبراً - في مدخل بعض المسائل - بما يشير أيضاً إلى
عدم الشمول، من قوله: «ومما أصبناه في...» (١٨٦) . وأخيراً:

(١٨٥) انظر: الضوء الكاشف: بإزاء التاريخ المذكور، وبروكلمان: ١٦٧/٢،
ومقدمة المقتضب - لمحققه -: ٩٦/١، ومقدمة كتاب سيبويه

- لمحققه -: ٤١/١.

(١٨٦) انظر تفصيل الحديث عن هذا الكتاب في: مقدمة المقتضب - لمحققه -

٩٦/١ وما بعدها.

هو من قبيل كتب الخلاف، كما هو واضح من اسمه.

والذى دعانى إلى جعل هذا النوع ثالث عشر: أنه يتمثل فى

أول مؤلف يصادفنا تاريخياً بعد المؤلفات السابقة التى اعتمدنا عليها فى ترتيب الأنواع قبله، ويختلف عنها فى تصنيفنا.

وإنما بنيت ترتيب هذا النوع بين الأنواع اعتماداً على هذا

الكتاب (الرد على سيبويه) للمبرد مع أن المبرد له كتابان آخران سواء لم يدخل فى نطاق الأنوع السابقة، وهما: المدخل إلى سيبويه، وشرح ما أغفله سيبويه. - وذلك لأنه غلب على ظنى أن كتابه (الرد على سيبويه) أسبق منهما تأليفاً، وذلك لما ورد بشأنه على لسان المبرد نفسه حينما كان يسأل عنه فى شيخوخته فيقول : «إن هذا كتاب كنا عملناه فى أوان الشببة والحداثة (١٨٧) » ويقول عنه فى موضع آخر: «هذا شيء كنا رأيناه فى أيام الحداثة، فأما الآن فلا» (١٨٨) . ومن هنا: قدمناه عليهما فى الابتداء عليه.

هذا ، على أن مسألة ترتيب الأنواع فى الظهور هذه لاتهمنا

كثيراً فى هذا البحث، وما عقد من أجلها، وإنما هى أشياء عرضت

(١٨٧) انظر: الخصائص: ٢/٢٨٧.

(١٨٨) انظر: الخصائص: ١/٢٠٦.

فرغبنا في الإشارة إليها لتلحق بما عُقد البحث من أجله، وهو الظواهر التصنيفية في النحو على الحد الذي أوضحناه في صدر البحث (١٨٩) : إذ معرفة ترتيب الكتب النحوية زمنياً من حيث تأليفها بوجه عام - حتى نبني عليه ترتيب هذه الأنواع التصنيفية - أمر صعب للغاية إن لم يكن مستحيلاً، وإنما غاية ما نريده هو محاولة ذلك على سبيل التقريب لنشير به، على وجه الظن - إلى البدايات الأولى لنشأة هذه الأنواع التصنيفية في النحو .

والذي يبدو لي: أن المبرد - بتأليفه هذا الكتاب إلى جانب عوامل أخرى - قد فتح الباب واسعاً أمام الخلاف مع سيبويه من سائر النحويين بعد أن كان الأخفش قد واربلاً بخلافه مع سيبويه في (تعليقاته على الكتاب) (١٩٠) . كما أن هذا الكتاب (الرد على سيبويه) قد أثار النحاة بعدُ للدفاع عن سيبويه والرد على المبرد في مؤلفاتهم، بل كان منهم من أفرد ذلك بمؤلفات مستقلة، كما سيرد في السرد الآتي . ولعلني لأبعد: إذا قلت: بأن خلاف المبرد مع سيبويه وشهرته بين النحاة وتسجيل هذا الخلاف في كتاب مستقل يجرد له، قد شجع أيضاً النحاة في رد بعضهم على بعض بتأليف خاصة بذلك .

(١٨٩) انظر: مبحثي : (أهمية دراسة هذا النوع)، و(منهج البحث).
(١٩٠) جاء في مراتب النحويين (١١١-١١٢) عن الكلبي أنه قال: «لم يكن في الكسائر القوم -يعني البصريين - أعلم من الأخفش، نبههم على عوار الكتاب وتركهم »

ولعل فيما قاله المبرد عن كتابة من العبارتين اللتين نقلناهما قريباً: ما يشير الى أنه كان متسرعاً في موقفه هذا من إمام النحاة . فهل يمكن أن يكون هذا أثراً مبكراً لما قيل عنه: «لم يَرِ المبرد مثل نفسه ممن كان قبله، ولا يوفى بعده مثله» (١٩١)

ومن مؤلفات هذا النوع: انتصار سيبويه على المبرد: لابن ولاد ٣٢٢ (١١). وكتاب الرد على ثعلب في اختلاف النحويين: لابن درستويه ٣٤٧ (١٩٢) وكتاب الرد على أبي زيد البلخي في النحو: له، وكتاب الرد على ابن خالويه في الكَلِّ والبعض: له أيضاً، وكتاب نقض كتاب ابن الرواندي على النحويين: له كذلك (١٩٢)- ولعل منها أيضاً له: كتاب مناظرة سيبويه للمبرد -والانتصار لسيبويه على المبرد: للقصرى (حوالي ٣٦٧) (١١). والخلاف بين سيبويه والمبرد: للرماني ٣٨٤ (١٩٣) . وكتاب في النحو (اعترض فيه على أبي جعفر النحاس في مسائل من كتابه: الكافي): لأبي القاسم بن العريف ٣٩٠ (١١). والرد على السيرافي في شرح أبيات الكتاب: للأسود الغندجاني (حوالي ٤٢٨)، والرد على أبي علي في التذكرة: له. وإصلاح الخلل الواقع في الجمل: للبطليوسي ٥٢١.

(١٩١) انظر: طبقات الزبيدي: ١٠١. ومثله في: البغية: ٢٦٩/١، ونزهة

الألباء: ٢١٨، ومراتب النحويين: ١٣٥، ونشأة النحو: ١١٢.

(١٩٢) انظر في كتب ابن درستويه: الفهرست: ٩٤.

(١٩٣) انظر: إنباء الرواة: ٢٩٦/٢

واعترضات ابن الطراوة (٥٢٨) على الكتاب (١٩٤) ، والإفصاح
ببعض ما جاء من الخطأ في كتاب الإيضاح: لابن الطراوة أيضاً
(١٩٥) . والرد على ابن بابشاذ في شرح الجمل: لابن الخشاب ٥٦٧
(١١) والمرتجل في إبطال تعريف الجمل: للأنباري ٥٧٧ . وتنزيه
أئمة النحو عما نسب إليهم من الخطأ والسهو (ناقض به ابن
مضاء...) : لابن خروف (٦٠٩) . وتنف اللحية من ابن دحية: للتاج
الكِنْدِي ٦١٣ (في الرد على: الصارم الهندي في الرد على الكندي:
لابن دحية ٦٢٣ . والرد على الزمخشري في مفصله: لابن معزوز
(حدوده ٦٢٥) . والنقض على الممتع لابن عصفور : لابن هشام
الخضراوي ٦٤٦ . وإيرادات على المقرب: لابن الحاج الإشبيلي ٦٤٧ .
والمنهج المغرب في الرد على المقرب: للجزري ٧٠٩ . والرد على
أبي حيان في تعصباته على ابن مالك: للإبياري ٨١٤ (١١) .

وهذا النوع من التصنيف، لم يَعدْ - فيما يبدو لي - أحد من
النحاة يتحمس له الآن فينشئ كتاباً للرد ومناقضة الآخرين: إذ قد
أغناهم عن هذا ما يُضمّنون منه مكر مؤلفاتهم المختلفة وتعليقاتهم.

(١٩٤) انظر: مقدمة الكتاب - لمحقّقه - : ١ / ٤١ (نقلا عن كشف الظنون)

(١٩٥) انظر: بروكلمان: ١٩٢/٢ .

النوع الرابع عشر:

مؤلفات غير مستقلة، تتعلق بقواعد النحو ومسائله الجزئية، وهى غير متون، وغير شاملة لأغلب تلك القواعد والمسائل، ومن قبيل ما يتعلق بالمداخل والتمهيدات للكتب الأخرى.

وأول ما يتمثل فيه هذا النحو تاريخيا: هو كتاب (المدخل إلى سيبويه) للبرد ٢٨٥ هـ (١٩٦).

ومن الواضح: أن الضابط المذكور ينطبق على هذا الكتاب: إذ هو مؤلف غير مستقل، لكونه تابعا لكتاب سيبويه، لأنه - فى أغلب الظن - يتحدث عن الأبواب السبعة التى ذكرها سيبويه فى أول كتابه (١٢٥-٢٢) - كتمهيد ومدخل لكتابه - عارضا فيها لأمر عامة تلزم لمباحثة الجزئية بعد (من: أنواع الكلمة، وأنواع الإعراب والبناء وعلاماتها ومقارنات بين ضروب من الكلام من جهات مختلفة، وبيان المسند والمسند إليه، والعلاقة بين اللفظ والمعنى اتفاقا واختلافا، وبعض عوارض اللفظ من الحذف والتعويض والإستغناء، وأنواع الكلام استقامة وإحالة، وضرائر الشعر)، كما أن الكتاب (المدخل إلى سيبويه) يتعلق بقواعد النحو ومسائله الجزئية، لتبعيته لكتاب سيبويه - كما أشرنا - وكتاب سيبويه كذلك. والكتاب

أيضا ليس من المتون. وكذلك هو غير شامل لأغلب تلك القواعد والمسائل، كما ذكرت في بيان مضمونه قبل أسطر.

وأخيرا: هو من قبيل الكتب التي تتحدث عن المداخل والتمهيدات لغيرها، كما هو ظاهر اسمه، وكما أشرت في الظن السابق.

والذي دعاني إلى جعل هذا النوع ثالث عشر: أنه يتمثل في أول مؤلف يصادفنا تاريخيا بعد المؤلفات السابقة التي اعتمدنا عليها في ترتيب الأنواع قبله، ويختلف عنها في تصنيفنا.

ولعلك على ذكر مما ذكرناه في النوع الثالث عشر قبله: من أنه قد بقي للمبرد كتابان لم يدخل في نطاق الأنواع السابقة. أحدهما: هذا الكتاب، والآخر: شرح ما أغفله سيبويه. فآثرت بالتقديم في ابتناء هذا النوع عليه (المدخل إلى سيبويه) دون الآخر: لما غلب على ظني من أنه أسبق منه تأليفا، إذ يبدو لي أن موضوعه - كما ذكرت منذ قليل - لا يحتاج إلى جهد كبير واستيعاب شامل ودقيق للكتاب كما هو الحال في الآخر، فكون الآخر بعد نضج المؤلف، وصقل تجربته أنسب. هذا مع كون الخطب يسير في اختيار أحدهما في البناء عليه، لكونهما لمؤلف واحد ومتقاربين في الزمان، بالإضافة إلى ما أوضحناه في النوع السابق: من أن مسألة ترتيب الأنواع حسب ظهور أول أمثلتها في الواقع، لاثمنا كثيرا

فى هذا البحث...

ومن مؤلفات هذا النوع أيضا: المدخل إلى كتاب سيبويه:
للسيرافى ٣٦٨ (١١). والمدخل إلى كتاب سيبويه: لإسحاق بن
أحمد الصفار (بعد ٤٠٥).

وجدير بالذكر: أن هناك مصطلحات أخرى مترادف لمصطلحى
(المدخل، والتمهيد)، وهى: المقدمة، والديباجة، والخطبة،
والرسالة. فهذه المصطلحات الستة قد استخدمها العلماء مردين بها:
ذلك القدر الذى يفتح به الكاتب أو المتحدث موضوعه مضمنا إياه:
البسلة، والحمدلة، وترجمة موضوعه، وداعى تأليفه، و منهجه فيه،
وبعض المبادئ العامة التى تحكمه ونحو ذلك. فيحدث أن يأتى من
يرى فى هذه المقدمة... ما يستحق أن يتناول بالكتابة. فمؤلف من هذا
القبيل يدخل فى نطاق هذا النوع الذى نتحدث فيه، إذ يتحقق فيه
ضابطه الذى افتتحناه به.

كذلك يمكن أن يندرج فيه أيضا: المؤلفات التى تعنى بشرح
(الخواتم)، وذلك على سبيل التضاد، إذا الضد أشكل بضده.

ومن هذه المؤلفات: تفسير رسالة كتاب سيبويه: للأخفش
الصغير ٣١٥ (١١) - وشرح مقدمة الكافية: لطاهر بن
أحمد (١٩٧) - وشرح ديباجة المصباح للمطرزى: للتفتازانى

٧٩١ . (١٩٨) . وشرح ديباجة الشرح المتوسط لركن الدين
الاستراباذى على الكافية: لأبى سعيد بن أحمد الزواوى . (١٩٩) .
والصافية فى شرح ديباجة الشافية: ليوسف بن عبد الملك (ألفه ٨٣٨
(٢٠٠) - وشرح خطبة الكافية: لمقصود أفندى (٢٠١) وشرح
خطبة ألفية ابن مالك: لمحمد الكردودى . (٢٠٢) . وشرح خطبة
ألفية ابن مالك: لعلى بن محمد البنانى ١١٤٠ . (٢٠٢) . ودرة النوء
فى التعليق على خطبة الضوء للأسفرايينى شرح المصباح للمطرزى:
لرضى الدين الخوارزمى (٢٠٣) . وتعليق على خطبة الضوء:
لمحمد ركن الأشوانى^{٢٠٣} وشرح خاتمة الألفية: لمحمد بن عبد الحى
الشربينى (أكمله ١٢٤٠) (٢٠٤) .

وينبغى أن أشير إلى: أن هناك مؤلفات تسمى بـ (المدخل)

(١٩٨) انظر: بروكلمان: ٢٤٤/٥ . (وفيه ٢٤٥-٢٤٧: ١٢ شرحا من هذا
القبيل، أرقام: ٢٥.٢٢.٣٠.٢٧.٢٤.٢٢.٢٢.١٩.١٤ . وثلاثة فى الفقرة
التالية لفقرة الرقم (٣٥) .

(١٩٩) انظر: بروكلمان: ٣١٣/٥ . (وفيه فى نفس الفقرة: شرح آخر لها)

(٢٠٠) انظر: بروكلمان: ٣٢٩/٥ .

(٢٠١) انظر: بروكلمان: ٣٢٥/٥ .

(٢٠٢) انظر: بروكلمان: ٢٩٠/٥ .

(٢٠٣) انظر: بروكلمان: ٢٤٢/٥ .

(٢٠٤) انظر: بروكلمان: ٢٨٩/٥ .

وليست مما نحن فيه من هذا النوع : ككتاب (المدخل فى النحو) للمبرد (٢٠٥) ، وكتاب (المدخل إلى علم النحو) للمفضل بن سلمة ٣٠٠ (١١). كما أنه - أحيانا - تطلق كلمة (رسالة) على كتاب مختصر مستقل، مثل: (رسالة فى الحِصْن على تعليم العربية) لسلامة بن غياض ٥٣٣ (١١) وليست مما نحن فيه أيضا.

هذا، ويؤخذ من اهتمام العلماء السابقين بالشرح والتعليق لمداخل الكتب ومقدماتها، والنشأة المبكرة لذلك ٢٨٥ - على نحو مارأينا، بصرف النظر عما جاء بهذه المداخل والمقدمات - واهتمام بعضهم أيضا بمقدمات كتبهم: يوجب على الباحثين الاهتمام بمقدمات مؤلفاتهم ورسائلهم، وأن لا تكون مجرد سطور يفتح بها الكتاب، وإنما يجب أن تكون هذه المقدمات مرآة صادقة يُرى الكتاب من خلالها.

وما أُرَاهَا سُميت بأسمائها هذه إلا لأهميتها وموقعها من الكلام.

وقد حفظ لنا التاريخ عدة مقدمات وخطب شهرت أسماؤها، حتى صار بعضها مراجع يشار إليها فى بعض المسائل منها - وإن لم يكن مما نحن فيه - : مقدمة تهذيب الأزهري، ومقدمة

ابن خلدون، وخطبة أدب الكاتب لابن قتيبة.

بقي لي أن أقول:

كان يمكن أن تُضمَّ مؤلفات هذا النوع إلى النوع الثامن والعاشر، لأنها إما شروح وإما تعليقات، كما تشير أسماؤها. وإنما الذي جعلني أنتزعها منهما لتمثل لنا نوعا مستقلا: هو أهمية هذا الجزء المشروح أو المعلق عليه وطبيعته الخاصة دون بقية أجزاء الكتاب.

وهذا النوع من التأليف: لم يجر التأليف على سننه في عصرنا الحاضر.

النوع الخامس عشر:

مؤلفات غير مستقلة، تتعلق بقواعد النحو ومسائله الجزئية، وهي غير متون، وغير شاملة لأغلب تلك القواعد والمسائل، ومن قبيل الاستدراك.

وأول ما يتمثل فيه هذا النوع تاريخيا: هو كتاب (شرح ما أغفله سيبويه) للمبرد ٢٨٥ (٢٠٦).

ومن الواضح: أن الضابط المذكور ينطبق على هذا الكتاب

(٢٠٦) انظر: مقدمة المقتضب - لمحققه -: ٦٩/١. وانظر ما ذكرت بشأن هذا الكتاب في النوعين السابقين مباشرة.

تماما بما لا يحتاج إلى تطويل الكلام في بيان ذلك بعد تقدم نظائره .
ونحن لانعرف مذكره المبرد في هذا الكتاب مما أغفله سيبويه . ولعل
من أشهر الكتب في باب الاستدراك على سيبويه : هو كتاب :
(الاستدراك على سيبويه في كتابة الأنبياء والزيادات)
للزبيدي ٣٧٩ (٢٠٧) .

ومن مؤلفات هذا النوع أيضا : الاستدراك على أبي على
(٩) : للباقولي (٥٣٥،٠٠)

هذا ، ولعل مؤلفات (الاستدراك) على هذا النحو ، قد أنتهى عهدها
بانتهاى الأقدمين . أما (الاستدراك) فى طى مؤلفات أخرى ، فلم يزل
قائما إلى اليوم .

النوع السادس عشر

مؤلفات مستقلة ، تتعلق بقواعد النحو ومسائله الجزئية ، وهى
غير متون ، وغير شاملة لأغلب تلك القواعد والمسائل ، ومن قبيل
الخلافا بين المذهبين .

وأول مؤلف يتمثل فيه هذا النوع تاريخيا : هو كتاب
(اختلاف النحويين) لثعلب ٢٩١هـ (١١) .

ومن الواضح : أن الضابط المذكور ينطبق على هذا الكتاب

(٢٠٧) انظر : مقدمة كتاب سيبويه - لمحققه- : ٣٩/١ ، وبروكلمان : ٢٨٠/٢ .

تماما: إذ هو مؤلف مستقل بالمعنى الذى قصدناه من (الإستقلال) فى هذا البحث، وهو: كون المؤلف ليس مرتبطا بمؤلف آخر متقدم عليه، على وجه من وجوه الارتباط المذكورة فى هذا البحث: من كونه شرحا له: أو تعليقا عليه، أو حاشية، ونحو ذلك.

كما أنه يتعلق بقواعد النحو ومسائله الجزئية، على إعتبار أن الظن به: أنه لا يكون إلا قائما على ما هو مبثوث فى تضاعيف كتب النحو من تلك المسائل الخلافية، وبخاصة أن ذلك الخلاف قد تجسد ووضحت معالمه واشتد أوراه على يد صاحبه (ثعلب) والمبرد، رأسى المذهبين (البصرى، والكوفى) فى ذلك الحين. وأيضا: هو ليس من قبيل المتنون. وكذلك: هو غير شامل لأغلب قواعد النحو ومسائله الجزئية، إذ المعقول أن يكون الخلاف بين النحويين فى بعض الأشياء، لافى كل الأشياء. وهذا يتفق مع ما قصدناه من معنى (عدم الشمول) فى هذا البحث، وهو: أن يكون المؤلف من منهجه الاقتصار على بعض تلك القواعد والمسائل. ولاشك أن هذا المؤلف من منهجه ذلك، إذ إن صاحبه أراد له أن يختص بجانب معين من تلك القواعد والمسائل يعالجه دون سواه، وهو موضوع المسائل الخلافية بين النحويين.

وأخيرا: هو من قبيل كتب الخلاف، كما هو واضح من اسمه. والظن غالب: بأن المراد بلفظ (النحويين): الفريقين

(البصريين، والكوفيين) كمذهبين متقابلين. وليس المراد به: النحويين كأفراد يخالف بعضهم بعضا.

هذا، ونشأة هذا النوع من التصنيف (الخلاف بين المذهبين) فى ذلك الوقت أشكل بزمانه: إذ التأليف فيه لا يكون إلا بعد نضج هذا الخلاف ووضوح معالمه، وأن يكون على يد إمام كثعلب أحكم مذهبه وراجع الكثير من أقوال العلماء وآرائهم، يُدركى ذلك ما كان بينه وبين (المبرد) زعيم البصريين آنذاك، فكان من الطبعى التأليف فى هذا الخلاف: إبرازاً لمقدرته العلمية، وانتصاراً لنزعته المذهبية.

ومن مؤلفات هذا النوع أيضا: ما اختلف فيه البصريون والكوفيون: لابن كيسان ٢٩٩ (١١). والمقنع فى اختلاف البصريين والكوفيين: لابن النحاس ٣٣٨، وكتاب الاختلاف: لأبى القاسم عبيد بن محمد بن جعفر ٣٤٨ (١١). والخلاف بين النحويين: للرومانى ٣٨٤ (٢٠٨)، واختلاف النحويين: لابن فارس ٣٩٥ (١١). والإنصاف فى مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين: للأنبارى ٥٧٧ (١١). والتبيين فى مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين: للعكبرى ٦١٦ (٢٠٩). والإسعاف فى الخلاف: لأبن إياز ٦٨١ (١١).

(٢٠٨) انظر: إنباء الرواة: ٢٩٦/٢.

(٢٠٩) انظر: نشأة النحو: ١٥٧. وفى بروكلمان (١٧٥/٥): المسائل الخلافية فى النحو. وفى البغية (٢٩/٢): التعليق فى الخلاف. فلعل مافى البغية يكون هو كتابنا.

هذا ، وإذا كان التأليف فى هذا النوع (المسائل الخلافية) قد توقف منذ فترة طويلة: كما هو واضح من تاريخ آخر المؤلفين المذكورين ممن عرفنا - فإن الباب أمامه الآن مفتوح على مصاريعه يطلب المزيد ، والمجال مهيأ وممهّد الآن أمام الباحثين والمؤلفين للإدلاء بدلائهم فيه ، سواء من ناحية القواعد والمسائل الجزئية أم من ناحية الأصول والمسائل العامة ، وسواء من الناحية الموضوعية أم من الناحية التاريخية ، وسواء كان ذلك بالنسبة للمذهبيين الرئيسيين (البصرى ، والكوفى) أم لغيرهما من المذاهب الأخرى ، وسواء كان ذلك بالنسبة للمذاهب العامة أم للأفراد . فهذه جميعا ساحة خالية تريد فرسانا يملأون هذا الفراغ . ولا ينبغي أن يقف الأمر فى هذا عند حد سطور أو صحائف فى رسالة أو كتاب ، بل ينبغي أن تكون هناك أسفار تنهض بهذا العمل الذى سيُجلى - بلا شك - كثيرا من الحقائق ، ويُرَيل جَمًّا غفيرا من الزيف ، ويظهر مالا سلافير رحمهم الله تعالى - من جليل الأعمال وطيب الثمار .

تذييل:

بهذا النوع (مؤلفات الخلاف بين المذهبين) نكون قد عقدنا ثلاثة أنواع لموضوع (الخلاف) بوجه عام . **الثانى:** (مؤلفات الخلاف بين نحويين) ، وهو النوع الثالث عشر . **الثالث:** (مؤلفات الخلاف بين نحوى من جانب والنحاة من جانب آخر) ، وهو النوع الثالث . والنوع الثانى هو أكثر الأنواع الثلاثة من ناحية عدد المؤلفات فيه ، والتى قد حاولنا فى سرد المؤلفات فيها الاستقصاء جهد الطاقة .

والذى دعانى إلى توزيع موضوع (الخلاف) إلى هذه الأنواع الثلاثة: هو اختلاف طبيعة طرفى الخلاف فى كل منها. فهذا التشقيق أفضل فى التصنيف فى مثل هذا.

النوع السابع عشر:

مؤلفات غير مستقلة، تتعلق بقواعد النحو ومسائله الجزئية، وهى غير متون، وشاملة لأغلب تلك القواعد والمسائل، ومن قبيل بيان أغراض مؤلف آخر.

وأول مؤلف يتمثل فيه هذا النوع تاريخياً: (كتاب أغراض كتاب سيبويه): للرماني ٢٨٤ (٢١٠)

(٢١٠) انظر: الفهرست : ٩٥، وإنباه الرواه: ٢٩٦/٢.

ومن الجدير بالذكر: أنه جاء فى مقدمة الكتاب - لمحققه - (٢٩/١): أن لابن درستويه (أغراض كتاب سيبويه، والمسائل المفردة من كتاب سيبويه، ونكت سيبويه)، نقلا عن الفهرست: ٩٥. **والحق:** أن الكتب الثلاثة للرماني، لا لابن درستويه ولعل الذى أوقع محقق الكتاب فى هذا السهو: أن ترجمة الرمانى - فى نسخة الفهرست التى بأيدينا - تداخلت مع ترجمة ابن درستويه، فلم يصنع لها عنوان كنظائرها. وهذه النسخة - فيما يبدو - هى التى اعتمد عليها المحقق، بدليل اتفاق موضوع إحالته (ص ٩٥) مع هذه النسخة.

ولمحاولة الحدس والتخمين لمعرفة موضوع هذا الكتاب، أقول : سبق أن ذكرت في أواخر النوع الثامن - أن أحد مكونات المنهج الخامس للشروح - وهو المنهج الذي تفرد به الرماني في شرحه لكتاب سيبويه - هو : (الغرض من الباب) . وأوضحت هناك أن الرماني كان يوجز في هذا (الغرض) - في كلمات قليلة، وبعبارة عامة - : الغرض والهدف من موضوع الباب في (الكتاب) - وهو الغرض العام من النحو أجمع - بأن يقول - مثلاً - : الغرض من هذا الباب : هو بيان ما يجوز في (الابتداء)، مما لا يجوز.

واستهداء بهذا الصنيع من الرماني في شرحه لكتاب سيبويه : يمكن أن نتلمس موضوع هذا الكتاب :

فاذا كان الرماني قد ذكر في هذا المكون - وهو أحد مكونات وعناصر أربعة قام عليها شرحه للكتاب - : الغرض والهدف من موضوع الباب بإجمال، فلعله - والظن بهذا قوى - في هذا الكتاب الذي معنا يكون أخذاً بهذا المسلك بالنسبة لجميع أفكار الباب من كتاب سيبويه وجزئياته . بمعنى : أنه يبين غرض سيبويه من كل مذكروه في الباب من فكرة أو فقرة . فيقول عن الباب الأول من الكتاب - مثلاً، وهو : باب علم ما الكلم من العربية - : الغرض فيه : بيان أنواع الكلم : اسماً، أو فعلاً، أو حرفاً . وتعريف كل نوع، والتمثيل له . وهكذا في جميع الأبواب...

ولذا سَمِيَ هذا الكتاب : (أغراض كتاب سيبويه).
ولابدَّ أن الرمانى: يكون قد صَبَّ أغراضه هذه على ما هو أصيل
فى الباب من الكتاب، لا ماهو ثانوى فيه واستطردى. وأن يكون قد
رتَّب هذه الأغراض ترتيباً منطقياً، وأن يكون قد جعل الإيجاز فى
العبارة له سبيلاً - إذ كل ذلك قد عرفناه عنه فى شرحه للكتاب
عند تحقيقنا له - فتولدت لديه - من ذلك - فكرة كتاب آخر،
هو: (تهذيب أبواب كتاب سيبويه). (٢١١) فصاغ نصاً للكتاب
مهذباً على ذلك الحد السابق.

ثم اذقأى بعد ذلك أن يُجَرِّد مسائل الكتاب وأجوبتها ويفردها عن
بقية الكتاب - على النمط الذى يشيع عقب أبواب كثيرة فى
المقتضب والأصول (٢١٢) ليصوغ منها كتاباً مستقلاً آخر، هو:

(٢١١) انظر: إنباه الرواة: ٢٩٦/٢.
(٢١٢) وما أظن كتابى (المسائل: الكبير، والصغير) للأخفش،
إلا من هذا القبيل الذى فى المقتضب والأصول. قال الأخفش،
(فى طبقات الزبيدى: ٧٣): « لما دخلت بغداد أتانى هشام
الضرير، فسألنى عن مسائل عملها وفروع فرعها، فلما رأيت
أن اعتماده واعتماد غيره من الكوفيين على المسائل، عملت
كتاب المسائل الكبير. فلم يعرفوا أكثر ما أورده فيه ».
وانظر أيضاً: البغية: ١٠٩/١ (فى الحديث عن أصول ابن
السراج).

(المسائل والجواب من كتاب سيبويه) (٢١١) . ولعله هو (كتاب المسائل المفردة من كتاب سيبويه) . (٢١٢)

ثم جاء أخيراً وَلَمْ كُلَّ هذا التشعيب الفائت، ليلتئم منه - بعد النظر فيه - شرحه للكتاب: فاستبدل بالأغراض الجزئية المتعددة حول أفكار الباب غرضاً واحداً عاماً لكل باب، تحت عنوان: (الغرض من هذا الباب)، ثم وسّع دائرة الحديث عن (المسائل وأجوبتها) - ممثلة في الأمثلة - ليشمل كل ما في الباب من مسائل وأحكام وتعليلات ومقارنات وغيرها، على أساس أن يكون النص المذهب للكتاب - على الحد السابق - هو معتمده فيما يتناوله - ولذا نجده قد استبعد بعض فقار الكتاب وقدم وأخر، على ما أوضحناه في كتابنا (شرح كتاب سيبويه - قسم الدراسة) - جاعلاً ذلك التناول في مكونين: الأول منهما للأسئلة التي أدارها حول ^١ يتناوله، تحت عنوان: (مسائل هذا الباب). والثاني منهما للأجوبة عن هذه الأسئلة، تحت عنوان: (الجواب عن مسائل الباب). فلذا تكون لديه إلى الآن ثلاثة مكونات لهذا الشرح، بعد أن كان قبل هذه الثلاثة قد افتتح شرح الباب بعنوان له من صوغه هو - غالباً - مخالفاً في صوغه عنوان سيبويه للباب. فاستقام للشرح بذلك

مكونات وعناصر أربعة يقوم عليها كل باب.
وبعد: فقد بان لنا الآن موضوع (كتاب أغراض كتاب سيبويه)
للرمانى، الذى بنينا عليه هذا النوع التصنيفى - وإن كان هذا البيان
ظنا وحدها وتخميناً، حيث لاسبيل لنا إلى رؤية الكتاب، إلا أن
الاستهداء فى ذلك بواقع مشاهد، وهو شرح الرمانى للكتاب، يجعل
من الحدس والتخمين أمراً مقبولا فى البناء عليه - كما بان لنا أيضاً:
انطباق الضابط المذكور على هذا الكتاب .

هذا، وما أظن أن كتاباً يستحق أن يصنع حوله مؤلف من هذا
القبيل، سوى كتاب سيبويه: لإمامته وأوليته واتساعه، وطبيعة
أسلوبه. وإن كان مثل هذا الصنيع يؤخذ به الآن فى مجال الدرس
النحوى شفهياً، لما له من طيب الأثر فى تيسير الإفادة وسرعة
الاستفادة وحسن التحصيل. وهذا يدل - وكثير قبله مما ذكرناه فى
دراستنا لشرح الرمانى - على أسبقية الرمانى صاحب هذا الكتاب فى
مجال التربية الحديثة، ويؤكد أستاذيته - من وراء القرون - فى
هذا الميدان.

ولأهمية هذا المنهج الرمانى فى مجال التربية الحديثة، اعتبرته
ظاهرة تصنيفية تستحق أن تتراءى بين أخواتها على استقلال، مع
أنى لم أقف لكتاب الرمانى هذا على قرين.

النوع الثامن عشر :

مؤلفات غير مستقلة، تتعلق بقواعد النحو ومسائله الجزئية، وهى غير متون، وشاملة لأغلب تلك القواعد والمسائل، ومن قبيل التهذيب.

وأول مؤلف يمثل فيه هذا النوع تاريخيا: هو كتاب (تهذيب أبواب كتاب سيبويه) للرماني ٣٨٤. (٢١٤)

لكن مامعنى (التهذيب)

جاء فى اللسان: التهذيب: التنقية، والتخليص، والإصلاح. والمهذب من الرجال: المُخْلَصُ النَقَى من العيوب - وأصل التهذيب: تنقية الحنظل من شحمه ومعالجة حبّه، حتى تذهب مرارته ويطيب لأكله - والتهذيب: الإسراع فى الطيران والعدو والكلام.

والتنقية: التنظيف. والتخليص: التنجية من كل مَنْشَب. والإصلاح: من الصلاح، وهو نقيض الفساد. (٢١٥)

من هذه المعانى اللغوية نستطيع أن نأخذ السمات التى ينبغى أن يكون عليها (المهذب)، وينبغى أن يراعيها المهذب ما دام يريد أن

(٢١٤) انظر حديثنا عن هذا الكتاب: فى النوع السابق مباشرة،

ضمن الفقرة التى بها هـ ٢١١.

(٢١٥) انظر: اللسان: (هذب، نقى، خالص، صلح).

يَهْدَّب، بحيث لا يسمى عمله تهذيباً إلا إذا توفرت فيه السمات الآتية، وهى - كما أرى - :

- ١ - أن يكون (المَهْدَّب) أسرع إيصالاً للمراد من المَهْدَب منه. وهذا يقتضى أمرين: الأول - : الإيضاح. والثانى - : الإيجاز.
 - ٢ - وأن يُحذف من (المَهْدَب) عيوب المَهْدَب منه: من التكرار، والتطويل، والاستطراد، ونحو ذلك.
 - ٣ - وأن يصل المَهْدَّب بالمَهْدَّب إلى ما يقرب من الكمال.
- ثم لنا أن نسأل: ما الفرق بين التهذيب والاختصار؟
- والجواب:**

بالرجوع إلى ما ذكرناه - فى النوع الثانى عشر - من سمات (المختصر)، والمقارنة بينها وبين سمات (المَهْدَب) هنا، يتبين لنا ما يلى:

- ١ - يلزم فى (المختصر) أن يكون أوجز وأقل كلاماً من (المختصر منه). وهذا لا يلزم فى (المَهْدَب)، وإنما الذى يلزم فيه (الإيضاح)، والإيضاح قد يودى به إلى أن لا يكون أقل كلاماً. كما يلزم فيه أيضاً (الإيجاز)، لكن ليس (الإيجاز) بالنسبة للمَهْدَب منه، بل بالنسبة لما يؤديه هو من المعنى. فالشرط فيه: إيصال المراد بأسرع من المَهْدَب منه. وهذا قد يتحقق مع عدم كونه أوجز من المَهْدَب منه.

٢ - يلزم في (المهذب) أن يكون أوضح في إيصال المراد من (المهذب منه)، وهذا لا يلزم في (المختصر)، فقد يكون (المختصر) أقل وضوحاً من (المختصر منه)؛ إما لخلل في طريقة الاختصار، وإما للمبالغة في الاختصار إلى حد إغماض المعنى.

وهذا أمر واقع وملحوس، حتى عند اختصار بعض النصوص التي تنقل من كتاب إلى كتاب، مما يعبر عنه - أحياناً - بالاختصار المخل. ولعل في ردّ أبي حاتم السجستاني على الجرمي - حين ذكر الجرمي أنه اختصر كتاب سيويه - ما يشير إلى ذلك، إذ قال له: «وذاك لو كنت تحسن تختصره». (٢١٦)

٣ - أن ما يحذف من (المختصر منه) عند الاختصار أهون مما يحذف من (المهذب منه) عند التهذيب. ولذا سمينا ما يحذف من الأول: هنات. وما يحذف من الثاني: عيوباً. ولعل مما يوضح هذا: أن يقال - مرة - لمتكلم: اختصر كلامك. ومرة أخرى: هذب كلامك.

٤ - يلزم في (المهذب) أن يكون أفضل من (المهذب منه) من كل وجه. وهذا لا يلزم في (المختصر).

٥ - مهمة (المهذب) أدق وأشقّ من مهمة (المختصر)

ولعلك سائل - بعد هذا - عن مدى التزام الرمانى - وهو :
اللفوى ، البلاغى ، المنطقى ، النحوى ، الرجل الإمام الصالح - بما
ذكرت ، حتى سمى كتابه : تهذيب أبواب كتاب سيبويه ؟
والجواب : أن هذا أمر لا يمكن معرفته ولا الحدس به ، ما دام الكتاب
قد غيبته عنا يد الزمان .

ومن مؤلفات هذا النوع أيضاً : تهذيب فصول ابن الدهان : لمجد
الدين بن الأثير ٦٠٦ . (١١) ، وهداية النحو (فى تهذيب
الكافية) . (٢١٧) . والنجم الثاقب على كافية ابن الحاجب (فى
تهذيب شرحها المسمى : بالبرود الضافية والعقود الصافية) : لصالح
بن على بن القاسم الحسنى . (٢١٨)

وينبغى أن أشير إلى : أن هناك مؤلفات تسمى بـ (التهذيب ، أو
المهذب) وليست مما نحن فيه من هذا النوع ، لأنها ليست تهذيباً
لغيرها من المؤلفات ، وإنما ذلك مجرد تسمية بهذا - وذلك مثل :
المهذب فى النحو : لأحمد بن جعفر الدينورى ٢٨٩ . (١١)
والمهذب فى النحو : لابن كيسان ٢٩٩ . والتهذيب :
للعببرى ٦١٦ (١١) .

(٢١٧) انظر : بروكلمان : ٢٢٦/٥ .

(٢١٨) انظر : بروكلمان : ٢٢٣/٥ .

بقى لنا أن نسأل: هل (التنقيح) والتهذيب بمعنى؟.

والجواب: نعم.

جاء في اللسان: «النَّقْحُ: تَشْدِيْبُكَ عَنِ الْعَصَا أَبْنَهَا حَتَّى تَخْلُصَ. وتنقيح الجذع: تشذيبه. وكل ما نَحَّيْتُ عنه شيئاً فقد نَقَحْتَهُ... وتنقيح الشعر: تهذيبه وَنَقَّحَ الكلام: فَتَشَّهَ وأحسن النظر فيه. وقيل: أصله وأزال عيوبه وَنَقَّحَ الكلام: إذا هَذَّبَهُ وأحسن أوصافه». (٢١٨م)

هذا، وما ذكرناه عن موقف الناس الآن من ظاهرة (اختصار كتب الآخرين) - في النوع الثاني عشر - ينطبق أيضاً على ظاهرة (تهذيب كتب الآخرين) هنا.

النوع التاسع عشر:

مؤلفات غير مستقلة، تتعلق بقواعد النحو ومسائله الجزئية، وهي غير متون، ومن قبيل الحواشي.

وأول مؤلف يتمثل فيه هذا النوع تاريخياً: هو كتاب (حواشي الإيضاح) للفضل بن محمد القصباني ٤٤٤هـ. (٢١٩)

(٢١٨م) انظر أمثلة لمؤلفات منقحة، في: بروكلمان: ٢٨٦/٥

حرف هـ، ٣١١س هـ، من أسفل

(٢١٩) انظر: نزهة الألباء: ٣٥٢.

وإذا نحن عدنا إلى اللفظة لنرى ما فيها عن هذه المادة اللفوية،
حتى نتلمس السمات التي يكون عليها هذا اللون من التصنيف،
وجدناها تقول:

«الاحتشاء: الامتلاء....»

والحشو من الكلام: الفضل الذي لا يعتمد عليه...

وحشو الإبل، وحاشيتها: صغارها....

وحاشية كل شيء جانبه وطرفه...» (اللسان: ١٨/١٩٥، ١٩٦)

ومن هذا الكلام نسجل ما يلي:

١- أن هذا اللون من التصنيف جاء - في الواقع - صدى لهذه
المعاني اللفوية.

٢- سمي هذا اللون من التصنيف بهذا الاسم (الحواشي): لأنه يدون
عادة بجوانب صحائف الكتاب وأطرافها.

٣- غزارة المادة التي يحويها هذا اللون من التصنيف، كما هو مشاهد
واقفاً.

٤- احتواء هذا اللون من التصنيف على بعض ما هو خارج عن
حدود الضرورة، وما ليس للعلم به حاجة. بل ما فيه عبء على
العلم ودارسيه.

ومن مؤلفات هذا النوع أيضاً: حواشي الإيضاح:

للأنباري ٥٧٧. (١١) وطُور على الكتاب: للخشب (عشر ٥٨٠).

وحواشي على الجمل للزجاجي: للجزولي ٦٠٧ (الجزولية). وكتاب

حواشي على أصول ابن السراج في النحو: لابن معط ٦٢٨. وحواش

على الإيضاح: لابن الحاج ٦٤٧، وحواش في مشكلات المستنصر: له

أيضاً. وعدة حواش على الألفية والتسهيل: لابن هشام ٧٦١. وحواش

على التسهيل: لأبي المعالي بن الخطيب (٧٧٤، ٠٠). وحاشية على

المغنى لابن هشام: لشمس الدين بن الصانع ٧٧٦. وحاشية على

المتوسط شرح الكافية: للشريف الجرجاني ٨١٤، وحاشية على شرح الألفية لابن الناظم: لابن جماعة ٨١٩، وحاشية على التوضيح لابن هشام: له، وحاشية على المغنى: له أيضاً، وحاشية على الألفية: له كذلك، وحاشية على شرح الشافية للجاربردى: له. وحاشية على شرح الألفية لابن الناظم: لوالدالسيوطى ٨٥٥. وحاشية على التوضيح، وحاشية على شرح الألفية للمكودى: لابن عبد المعطى ٨٨٠. وحاشية على توضيح ابن هشام: لسيف الدين الحنفى ٨٨١. وحاشية على التوضيح: لحفيد ابن هشام ٨٨٥. (١١) وحاشية على التصريح: لياسين ١٠٦١ (٢٢٠). وحاشية على شرح الأشمونى: للصبان ١٢٠٦. (٢٢١) وحاشية على شرح ابن عقيل للألفية: للخضرى ١٢٨٨. (٢٢٢)

وواضح من سرد المؤلفات السابقة: أن أولية الحواشى (٤٤٤) كانت أقدم مما كان يظن. وقد عرضنا لهذه المسألة فى أثناء حديثنا عن النوع الأول.

هذا، والتأليف على هذا النمط (الحواشى) قد أغلق دونه الباب تماماً فى عصرنا الحاضر، حتى إن الحواشى القائمة لم تعد تغرى أكثر المتخصصين بمراجعتها. وسبب الإحجام عن التأليف على هذا النوع: وُجُود طريقه، وكساد سوقه لدى القراء، وضيق الزمان، وغناء (التعليقات) عنه.

النوع العشرون:

مؤلفات غير مستقلة، تتعلق بقواعد النحو ومسائله الجزئية، وهى

(٢٢٠) انظر: بروكلمان: ٢٨٠/٥

(٢٢١) انظر: بروكلمان: ٢٨٦/٥

(٢٢٢) انظر: بروكلمان: ٢٨٢/٥

من قبيل جمع ما فى أكثر من كتاب فى كتاب واحد.
وأول مؤلف يتمثل فيه هذا النوع تاريخياً: هو كتاب (الطرفة)
لطبيرس الجندى ٧٤٩. (جمع فيها بين الألفية والحاجبية، وزاد
عليهما، وهى ٩٠٠ بيت. وشرحها. (١١)

ومن الواضح: أن الضابط المذكور ينطبق على هذا الكتاب: إذ هو
مؤلف غير مستقل، لكونه تابعاً لغيره من الكتب التى تضمنها. كما
أنه يتعلق بقواعد النحو ومسائله الجزئية، لكون المتبوع كذلك.
ومن مؤلفات هذا النوع أيضاً: مساعد الطلاب فى الكشف عن
قواعد الإعراب. (قصيدة: تضمنها ما ذكره ابن هشام فى المغنى
وقواعد الإعراب - فى معانى الحروف - وما لغيره فى المغنى.
وشرحها): للمرجانى ٨٢٧. (١١)

وبالنظر إلى هذه المؤلفات، نجد أنها تتنوع إلى نوعين: إما شاملة
لأغلب قواعد النحو ومسائله الجزئية، ككتاب (الطرفة). وإما غير
شاملة، ككتاب (مساعد الطلاب ...).

النوع الحادى و العشرون:

مؤلفات مستقلة، تتعلق بقواعد النحو ومسائله الجزئية، وهى غير
متون، وغير شاملة لأغلب تلك القواعد والمسائل، ومن قبيل الدراسة
المقارنة بين العلوم.

وأول مؤلف يتمثل فيه هذا النوع تاريخياً: هو كتاب (الكواكب
الدرية فى تنزيل الفروع الفقهية على القواعد النحوية) للإسنوى
٧٧٢ (١١).

فهذا الكتاب يتحدث عن أحكام بعض المسائل الفقهية بناء على
القواعد النحوية. فهو - من أجل هذا - يعد نموذجاً للدراسة
المقارنة بين النحو والفقه.

والحق: أن مثل هذه الدراسة المقارنة بين النحو والفقه، أمر عرّفه القدماء، ويتردد ذكره في أبواب الإقرار والطلاق والوضوء وغيرها من الفقه، وفي الاستثناء وكنايات العدد من النحو. (٢٢٢)

ومثل هذه الدراسة المقارنة: لا ينهض بها إلا ذو حظ من العلمين، كما هو الحال بالنسبة للإنسوى، الفقيه النحوى.

هذا، ولم أقف في هذا المجال على مؤلف آخر سوى مؤلف الإنسوى.

النوع الثانى والعشرون:

مؤلفات غير مستقلة، تتعلق بقواعد النحو ومسائله الجزئية، وهى غير متون، ومن قبيل التقارير.

وأول ما يتمثل فيه هذا النوع تاريخياً: هو (تقرير أحمد بن هاسم العبادى، على حاشية اللقانى، على شرح التفتازانى، للتصريف العزى): ٩٩٤. (٢٢٤)

وإذا نحن عدنا إلى اللغة لنرى ما فيها عن هذه المادة اللغوية، وجدناها تقول: «قَرَرْتُ الناقه ببولها تقريراً: إذا رَمَتْ به قُرَّةً بعد قُرَّة، أى دُفْعَةً بعد دُفْعَةٍ خائراً... وقرَّ الكلام والحديث فى أذنه، يَقَرُّه، قرأ: فرَّغه وصَّبه فيها. وقيل: هو إذا سارَّه...»

[و] القَرَر: ترديدك الكلام فى أذن الأبكم حتى يفهمه..

[و] قَرَرْتُ الكلام فى أذنه، آقَرَّه، قرأ: وهو أن تضع فاك على أذنه، فتجهر بكلامك، كما يفعل بالأصم...

ويقال: آقَرَرْتُ الكلامَ لفلان إقراراً: أى بَيَّنَّته حتى عرّفه.

(٢٢٢) انظر مثلاً من هذا، فى حكاية بين الكسانى وأبى يوسف صاحب أبى حنيفة، أمام الرشيد، فى: طبقات الزبيدى: ١٢٧. وكذا فى نزهة الألباء: ٧٢

(٢٢٤) انظر: بروكلمان: ١٨٠ / ٥ س الأخير - ١٨١، ١٧٩ - ١٨٠

(و) الْقَرَّ: ترديدك الكلام في أذن المخاطب حتي يفهمه .
وَأَسْتَقَرَّ وَتَقَارَّ وَأَقْتَرَّ فيه وعليه، وَقَرَّرَهُ وَأَقَرَّهُ في مكانه فاستقر
.... ومستقر: أى قرار وثبوت ...

(و) مستقر: .. غاية ونهاية ...
وتقرير الإنسان بالشئ: جعله في قراره . وَقَرَّرْتُ عنده الخير:
حتى استقر .

وصار الأمر إلى قراره ومستقره: تنهى وثبت .
وقولهم - عند شدة تصيبهم - : وَقَفَّتْ بِقَرٍّ .. معناه: وقعت
في الموضوع الذي ينبغي .» (اللسان: ٢٩٢/٦ - ٢٩٥) .
ومن هذا الكلام نقرر ما يلي:

- ١ - أن هذا اللون من التصنيف يتناول بعض مسائل الأصل دون بعض .
- ٢ - اعتماده المراد بأفضل الوسائل لتحقيقه .
- ٣ - اعتماده الأسلوب المحكم البَيِّن لإيصال المراد .
- ٤ - أن يكون مضمون هذا اللون من التصنيف قد أصاب المحزّ وجاء
على ما ينبغي .
- ٥ - أن يكون مضمون هذا اللون من التصنيف الغاية في المسألة التي
يتناولها .

- ٦ - سكون النفس واطمئنانها إلى ما تضمنه هذا اللون .
 - ٧ - هذا اللون من التصنيف مرحلة مسبقة غيرها .
- ومن التقارير أيضاً: تقاريرات على خطبة الفوائد الضيائية شرح
الكافية: لعلّ الشاكر بن حسين (طبع ١٢٨٦هـ) (٢٢٥)
وتقاريرات على حاشية (٩) السجاعي على شرح ابن عقيل للألفية:
لمحمد بن محمد الإنبائي ١٣١٣ (٢٢٦) . وتقارير العالم على حاشية

(٢٢٥) انظر: بروكلمان: ٢٢٠/٥ . ٢١٥ .

(٢٢٦) انظر: بروكلمان: ٢٧٧.٢٨٢/٥ .

الصبان على شرح الأشموني للألفية: لمحمد الإنابى أيضاً. (٢٢٧)
هذا، وهذا النوع من التأليف (التقريرات) ما زال مضمونه باقيا في
عصرنا الحاضر، ولكن سُحِبَ عنه هذا الاسم وتداخل مع (التعليقات)
وصار أحد مكوّناتها الهامة، وبخاصة في مجال التحقيق.

النوع الثالث والعشرون:

مؤلفات غير مستقلة، تتعلق بقواعد النحو ومسائل الجزئية، وهى
غير متون، وشاملة لأغلب تلك القواعد والمسائل، ومن قبيل ترتيب
مادة الكتب الأخرى على خلاف ما كانت عليه.

وأول مؤلف يتمثل فيه هذا النوع: هو كتاب (البهية فى ترتيب
الرضى على الألفية): (طبع ١٨٨٢م). (٢٢٨)

وهو ترتيب لشرح الرضى للكافية على أبواب الألفية.

ومن الواضح: أن الضابط المذكور ينطبق على هذا الكتاب: إذ هو
مؤلف غير مستقل، لكونه تابعا للكتاب المرتب، وهو شرح الرضى
الأصلى. كما أنه يتعلق بقواعد النحو ومسائل الجزئية تعلق شرح
الرضى الأصلى بذلك، وشامل لها شموله أيضاً...

ولعل الدافع إلى هذا: الرغبة فى التيسير، إذ قد أصبح منهج
الألفية فى ترتيب الأبواب النحوية هو الغالب والأيسر والأشهر فى
القرون الأخيرة.

وجدير بالذكر: أن هناك بعض المؤلفات التى حاذى أصحابها فى
منهجها منهج مؤلفات أخرى، ولكن ليست مما نحن فيه، إذ ليس فى

(٢٢٧) انظر: بروكلمان: ٢٧٧.٢٨٦/٥.

(٢٢٨) انظر بروكلمان: ٢١١/٥.

ذلك إعادة لترتيب كتاب على نسق آخر، فهذا شبيه بـ ذلك وليس به (٢٢٩). ومن هذه المؤلفات: كتاب في النحو (على ترتيب أبواب الجمل): للقاسم بن محمد (٤٦٩، ...، (١١). وكتاب في العربية على ترتيب كتاب سيبويه: لسهل بن محمد ٦٣٩ (١١). وكتاب في التصريف (على مضاهاة الممتع): لأحمد بن يوسف اللبلى ٦٩١ (١١).

هذا، ولم أقف على مثال آخر لهذا النوع من التصنيف، سوى ما تقدم من كتاب (البهية ٠٠٠). وأغلب الظن أن أحدا لن يأخذ بهذا النهج الآن في الكتب النحوية لقلة فائدته، وكلفة مؤونته. ولكن أكثر ما يؤخذ به الآن في المعجمات اللغوية، على نحو ما كان من: ترتيب القاموس للزواوى، وترتيب اللسان لدار المعارف. (٢٢٠)

وقد أخذت أنابه أيضاً في: (الضوء الكاشف: في ترتيب نحاة البغية ترتيباً تاريخياً...).

النوع الرابع والعشرون:

مؤلفات لا تتعلق بتصميم علم النحو، وإنما هي مؤلفات مساعدة له، وتتعلق بالدراسات النحوية في العصر الحديث. وهذا النوع من التصنيف يتنوع إلى ستة جوانب: الجانب الشخصى، والجانب الموضوعى، والجانب المذهبى، والجانب الإقليمى، والجانب

(٢٢٩) وليس مما نحن فيه ولاشبيه به (كتاب الأصول) لابن السراج بالنسبة لكتاب سيبويه، إذ جاء فى نزهة الألباء (٢٥٠): أن ابن السراج «أخذ مسائل سيبويه ورتبها أحسن ترتيب». وليس هذا موضع بيان ذلك.

(٢٢٠) حيث رتباً على الحرف الأول من أصول الكلمة باباً، والآخر فصلاً. عكس ما كان

التاريخي، والجانب التحقيقي.

الأول: الجانب الشخصي:

ففي هذا اللون من التصنيف يتناول الكاتبون فيه أشخاص العلماء:

- بالترجمة الواسعة لهم اعتمادا على المتاح من كتب التراجم.
- وذكر شيوخهم وأقرانهم وتلامذتهم.
- والحديث عن حال عصرهم: سياسيا، واجتماعيا، وثقافيا. ما دام الإنسان ابن بيئته متأثرا وتأثيراً.
- والكلام عن ثقافتهم ومؤلفاتهم ومبلغهم من العلم ومذهبهم فيه، إلى غير ذلك مما تتطلبه الدراسة لأشخاص العلماء، والتي قد تختلف من شخص إلى آخر.

وهذه الدراسة في هذا الجانب، وفيما سيأتى من الجوانب الأخرى - : قد تكون على هيئة رسائل أكاديمية للحصول على درجة علمية (ماجستير، دكتوراه، أستاذ مساعد، أستاذ)، أو مؤلفات لا تتقيد بذلك، أو مقالات في بعض المجالات العلمية.

ومن مؤلفات هذا الجانب: سيويه إمام النحاة: للأستاذ النجدي. والمبرد وآثاره: للأستاذ عضيمة. والزجاجي: حياته، وآثاره، ومذهبه النحوي: للدكتور مازن المبارك. وأبو علي الفارسي: للدكتور عبد الفتاح شلبي. والرماني النحوي: للدكتور مازن المبارك. وابن جني النحوي: للدكتور فاضل السمراني. والخطيب التبريزي وجهوده النحوية: للباحثة سهام. وأبو حيان النحوي: للدكتورة خديجة الحديثي.

الثاني: الجانب الموضوعي:

وفي هذا اللون من التصنيف يتناول الكاتبون فيه الموضوعات

العلمية :

- بدراسة موضوع بوجه عام، أو من خلال كتب معينة: مثل:-
الضرورة عند النحويين، أو ظاهرة الحذف، أو ظاهرة الاستغناء، أو
القراءات في كتاب سيبويه، أو سيبويه والضرورة: للدكتور إبراهيم
حسن، أو شفاء الغليل في مصطلح جمل الخليل: للدكتور المتولى
الدميرى.
- أو بدراسة مناهج المؤلفات المختلفة.
- أو المقارنات بين المؤلفات المختلفة. وهكذا...

الثالث: الجانب المذهبي

وفيه يتناول الكاتبون: دراسة المذاهب النحوية المختلفة: بصرية، أو
كوفية، أو بغدادية، أو أندلسية. وهكذا ... وذلك مثل: مدرسة
البصرة، ومدرسة الكوفة، ومدرسة بغداد، ونحو المعتزلة، ونحو
الفقهاء.

الرابع: الجانب الإقليمي :

وفيه يتناول الكاتبون الدراسة على أساس إقليمي: النحو في مصر،
النحو في الشام، النحو في الحجاز، النحو في اليمن، وهكذا....

الخامس: الجانب التاريخي :

وفيه يتناول الكاتبون الدراسة على أساس تاريخي: النحو قبل
الكتاب، النحو في القرن الأول، النحو في القرن الثاني، في الثالث،
النحو في العصر المملوكي، في التركي.

السادس: الجانب التحقيقي:

ونعني بهذا الجانب: ما يتعلق بتحقيق المصنفات النحوية: من دراسة الكتاب موضوع التحقيق - : منهجه، مميزاته، هئاقه، أسلوبه، شواهدده.....
ونحو ذلك.

خاتمة إحصائية

عدد

أولا : ٢٤ جملة الأنواع التصنيفية فى علم النحو ، المذكورة

فى هذا الكتاب . منها :

- ١١ نوعا أولية كل منها لبصرى وهى الأنواع : ١ (٨٩)
٢ (١٢٧) ، ٥ (١٧٥) ، ٩ (٢٠٦) ، ١٠ (٢١٠)
١١ (٢١٠) ، ١٢ (٢٢٥) ، ١٣ (٢٨٥) ، ١٤ (٢٨٥) ،
١٥ (٢٨٥) ، ١٩ (٤٤٤) . و :

٤ أنواع أولية كل منها لكوفي . وهى الأنواع :

- ٤ (١٦٨) ، ٦ (١٨٢) ، ٧ (١٨٢،٠٠) ، ١٦ (٢٩١) . و :

٢ نوعان أولية كل منها لبغدادي . وهما :

- ١٧ (٣٨٤) ، ١٨ (٣٨٤) . و :

٢ نوعان أولية كل منها لمصري . وهما :

- ٢١ (٧٧٢) ، ٢٢ (٩٩٤) . و :

١ نوع واحد أوليته لدمشقي . وهو ٢٠ (٧٤٩) . و :

١ نوع واحد أوليته لشيرازي . وهو : ٣ (١٥٣) . و :

١ نوع واحد أوليته لأندلسي . وهو ٨ (بعد ٢٠٠) . و :

١ نوع واحد أوليته لمجهول . وهو ٢٣ (٩) . و :

١ نوع واحد بدون أولية . وهو : ٢٤ (العصر الحديث) .

عدد

ثانياً :

ومن جملة الأنواع التصنيفية المذكورة (٢٤) :

٢ نوعان من المؤلفات المساعدة لعلم النحو.

وهما : ٤ ، ٢٤ . و :

٢٢ نوعا من المؤلفات التي تبحث في صميم علم

النحو . وهي الباقية . منها :

١ نوع واحد خاص بأصول النحو . وهو النوع :

٠٩ . و :

٢١ نوعا تتعلق بفروع النحو . (قواعد النحو

ومسائله الجزئية) .. وهي الأنواع عدا : ٢٩ ، ٤ ، ٢٤ .

ثالثاً

ومن المؤلفات التي تبحث في صميم علم

النحو (٢٢) :

٦ أنواع مستقلة (ليس لمؤلفاتها تعلق بغيرها من

المؤلفات علي وجه من وجوه التعلق : كشرح ، أو

غيره) . وهي الأنواع : ١ ، ٢ ، ٣ ، ٦ ، ١٦ ، ٢١ . و :

١٢ نوعا غير مستقلة . وهي : ٨ ، ١٠ ، ١٢ ، ١٣ ،

١٤ ، ١٥ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢٢ ، ٢٣ . و :

٤ أنواع مشتركة (منها : ما هو مستقل ، ومنها ما

هو غير مستقل) . وهي : ٥ ، ٧ ، ٩ ، ١١ .

ومن المؤلفات التي تتعلق بفروع النحو (٢١) :

رابعاً

عدد

٧ أنواع شاملة لأغلب قواعد النحو ومسائله الجزئية.

وهي: ١، ٥، ٦، ١٢، ١٧، ١٨، ٢٣. و:

٦ أنواع غير شاملة. وهي ٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ٢١. و:

٤ أنواع مشتركة (منها: ما هو شامل، ومنها: ما

هو غير شامل). وهي: ٣، ٧، ٨، ٢٠. و:

٤ أنواع لم توصف بشمول أو غير شمول. وهي:

١٠، ١١، ١٩، ٢٢.

خامسا:

نشأ من جملة الأنواع التصنيفية (٢٤): (١) نوع

واحد في القرن الأول الهجري سنة ٨٩، ونشأ منها

(٦) ستة أنواع في القرن الثاني

(١٢٧، ١٥٣، ١٦٨، ١٧٥، ١٨٢، ١٨٢)، ونشأ منها (٩)

تسعة أنواع في القرن الثالث (بعد

٢٠٠، ٢٠٦، ٢١٠، ٢١٠، ٢٢٥، ٢٨٥، ٢٨٥، ٢٩١).

ونشأ منها (٢) نوعان في الرابع (٣٨٤، ٣٨٤)،

ونشأ منها (١) نوع واحد في الخامس (٤٤٤)،

ونشأ منها (٢) نوعان في الثامن (٧٤٩، ٧٧٢)،

ونشأ منها (١) نوع واحد في العاشر (٩٩٤).

والنوعان المتبقيان: أحدهما لمجهول التاريخ،

والآخر هو العصر الحديث.

عدد

سادسا

ومن جملة الأنواع التصنيفية : (٦) أنواع ما زال يجري التأليف في العصر الحاضر علي سننها (وهي : ١٦، ١٠، ٩، ٦٦، ٢، ١) ، (٩) تسعة أنواع لم يجر التأليف في العصر الحاضر علي سننها (وهي : ١٦، ١٢، ٨، ٧، ١٤، ١٧، ١٨، ٢٠، ٢١، ٢٣) ، و (١) نوع واحد لم يجر التأليف في العصر الحاضر علي سننه ، ولكننا ندعو المعاصرين الي انتهاجه سبيلا للتأليف (وهو : ٤) ، و (٦) أنواع لم يجر التأليف في العصر الحاضر علي منتها الذي كان، بل يجري مع شيء من التعديل (وهي : ٢٢، ١٩، ١٥، ١٣، ٥، ٣) ، و (١) نوع واحد يجري التأليف في العصر الحاضر فيه علي سننه الذي كان - أحيانا - ومع شيء من التعديل أحيانا أخرى (وهو : ١١) .

[٨]
الفهرس
الموضوع

الصفحة

المقدمة	١
بيان المراد بظواهر التصنيف النحوي .	٦
أهمية دراسة هذا الموضوع .	٦
الفائدة من دراسة هذا الموضوع .	٨
عرض إجمالي لأنواع الظواهر التصنيفية في النحو	١٠
معتمد البحث	١٣
منهج البحث	١٤
تفصيل الحديث عن تلك الأنواع من الظواهر	١٥
التصنيفية في النحو .	
النوع الأول :	٢٤-١٥
ضابطه .	٥
تحقيق ضابطه علي أول أمثله	١٥
أحقية النوع الأول بالتقدم ، وسببها	١٦
أمثلة من مؤلفات النوع الأول مما قبل كتاب سيبويه	١٨
أقدم مصنف نحوي	١٨
تواصل التأليف علي سنن هذا النوع الأول علي مر	١٩
العصور ، وذكر أمثلة لذلك .	
رأي الشيخ الطنطاوي في العصر التركي ومؤلفاته ،	٢١
ثم رأي الكاتب	
النوع الثاني :	٢٤-٢٦
ضابطه	٢٤
أول أمثله تاريخيا وتحقيق ضابطه عليه .	٢٤

تابع الفهرس

الموضوع

الصفحة

الداعي إلي جعل هذا النوع ثاني الأنواع	٢٤
العلاقة بين هذا النوع وزمان نشأته	٢٥
ذكر أمثلة أخرى لهذا النوع	٢٥
موقف المعاصرتين من التأليف علي سنن هذا النوع	٢٦
الثاني	
النوع الثالث :	٢٨-٢٦
ضابطه	٢٦
أول أمثله تاريخيا وتحقيق ضابطه عليه .	٢٦
الداعي إلي جعل هذا النوع ثالث الأنواع	٢٧
ما يؤخذ من نشأة هذا النوع مبكرا	٢٧
أمثلة أخرى لهذا النوع	٢٧
تقسيم مؤلفات هذا النوع إلي : ما هو شامل، وما هو غير شامل،	٢٧
موقف المعاصرين من التأليف علي سنن هذا النوع	٢٨
الثالث	
النوع الرابع :	٢٨-٣٨
ضابطه	٢٨
أول أمثله تاريخيا ، وتحقيق ضابطه عليه	٢٨
الداعي إلي جعل هذا النوع رابع الأنواع	٢٨
أمثلة أخرى لهذا النوع	٢٩
ما يؤخذ من سرد المؤلفات لهذا النوع	٣٠
الدلالة المستفادة مما أخذ من السرد السابق	٣١

تابع الفهرس

الموضوع

الصفحة

مناهج المؤلفات لهذا النوع ، وتنويع هذه المناهج الي ثلاث جهات	٣٢
منهجها من جهة الشكل ، وأنواع هذا المنهج ، وسمات كل نوع ، وأمثله	٣٢
منهجها من جهة المضمون ، وأنواع هذا المنهج ، وسمات كل نوع ، وأمثله	٣٣
منهجها من جهة الموضوع ، وأنواع هذا المنهج ، وسمات كل نوع ، وأمثله	٣٤
مختصرات لبعض كتب هذا النوع ، ورأي المؤلف حيال ظاهرة اختصار مؤلفات هذا النوع	٣٤
أهمية مؤلفات هذا النوع	٣٥
تساؤل عن السر في توقف المؤلفين عن وضع مؤلفات جديدة من هذا النوع منذ أواخر القرن التاسع . وتلمس الكاتب بعض الأعذار لذلك ، ورأيه في تلك الأعذار .	٣٥
دعوتان للكاتب ، وأسباب كل منهما ، واستجابة الكاتب لهاتين الدعوتين .	٣٧
النوع الخامس :	٣٨-٤٦
ضابطه	٣٨
أول أمثله تاريخيا ، وتحقيق ضابطه عليه	٣٨
تنوع مؤلفات هذا النوع الي نوعين	٣٩
أمثلة لكل من النوعين	٤٠
تساؤل عن سبب كثرة شروح الشواهد ، وذكر أسباب ذلك .	٤٢

تابع الفهرس الموضوع

الصيغة

أول من قام بعمل يتصل بشواهد كتاب سيبويه .	٤٣
دواعي النشأة المبكرة لكتب الشواهد ، ودواعي استمرار التأليف فيها	٤٤
موقف المعاصرين من تأليف كتب الشواهد	٤٦
النوع السادس :	٥١-٤٦
ضابطه	٤٦
أول أمثله تاريخيا ، وتحقيق ضابطه عليه .	٤٦
الدلالة المستفادة من نشأة هذا النوع مبكرا .	٤٨
أمثلة أخرى من المؤلفات لهذا النوع	٤٩
الدوافع إلي هذا النوع من التصنيف	٥٠
موقف المعاصرين من التأليف علي سنن هذا النوع	٥١
النوع السابع :	٦٦-٥١
ضابطه	٥١
أول أمثله تاريخيا ، وتحقيق ضابطه عليه	٥١
أمثلة أخرى لمؤلفات هذا النوع	٥٢
تنوع تلك الأمثلة من المؤلفات إلي نوعين من جهة ، وإلي نوعين آخرين من جهة ثانية ، وأمثلة كل . ثم إجمال لأنواع مؤلفات هذا النوع علي ضوء التنويعين السابقين ، مع ذكر أولية كل نوع منها .	٥٣
وقفات مع مسألة (المتون) :	٥٥
الوقفة الأولي : في بيان معني الكلمة لغويا ، واستخلاص سمات (المتن) الاصطلاحي علي ضوء هذا المعني اللغوي .	٥٥

تابع الفهرس

الموضوع

الصفحة

- ٥٦ الوقفة الثانية: في تحقيق السمات السابقة علي
(المتون)، والسبب في ابتعاد بعض المتون عن تلك
السمات
- ٥٩ الوقفة الثالثة: في: هل كان مؤلف المتون ينظرون
إليها علي أنها؟ متون وجواب ذلك علي أساس تنويع
المتون إلي مرحلتين: مرحلة الأوليات، وما بعد
الأوليات، ودليل الحكم في كل .
- ٦١ الوقفة الرابعة: في سبب كثرة المتون في العهد
الأخيرة
- ٦٤ الرأي في المتون المركب بعضها علي بعض
- ٦٥ الوقفة الخامسة: في: هل يعد من المتون كل ما شرح؟
وجواب ذلك.
- ٦٦ موقف المعاصرين من تأليف المتون الآن ، وأسباب ذلك
- ٩٢-٦٧ النوع الثامن :
ضابطه
- ٦٧ أول أمثله تاريخيا ، وتحقيق ضابطه عليه
- ٦٧ الداعي إلي جعل هذا النوع ثامن الأنواع
- ٦٧ أمثلة أخرى لهذا النوع
- ٧١ تنويع الأمثلة السابقة الي نوعين
- ٧٢ مايؤخذ من سرد المؤلفات السابقة لهذا النوع
- ٧٥ الدوافع إلي شرح الكتب الأخرى، والأكثر من
الشروح

تابع الفهرس

الموضوع

الصحيفة

مناهج الشروح، وتنويع هذه المناهج بعامة الي خمسة مناهج، مع ذكر أمثلة من المؤلفات علي كل منهج، والموازنة بين هذه المناهج	٨٣
موقف المعاصرين من ظاهرة شرح الكتب الأخرى ، وأسباب ذلك	٩١
النوع التاسع :	٩٩-٩٢
ضابطه	٩٢
أول أمثله تاريخيا، وتحقيق ضابطه عليه.	٩٢
الداعي إلي جعل هذا النوع تاسع الأنواع	٩٢
أمثلة أخرى لهذا النوع	٩٣
تنويع الأمثلة السابقة إلي نوعين	٩٤
أثر كتاب سيبويه في نشأة هذا النوع	٩٥
السبب في قلة مؤلفات هذا النوع ، وفي تباعد ما بينها زمنيا، وفي كون مؤلفيها من قوم معينين	٩٦
تساؤل عن سبب عدم إشارة ابن جنى في (الخصائص) إلي أكثر كتب الأصول النحوية التي سبقته.	٩٧
هل (أصول ابن السراج) من كتب الأصول ، أو من كتب الفروع ؟ ورأي بعضهم في هذا، ورأي الكاتب.	٩٨
موقف المعاصرين من التأليف لكتب أصول النحو .	٩٩
النوع العاشر :	١٠٦-٩٩
ضابطه	٩٩
أول أمثله، وتحقيق ضابطه عليه.	٩٩
الداعي إلي جعل هذا النوع عاشر الأنواع	٩٩

تابع الفهرس

الموضوع

الصفحة

- أثر كتاب سيبويه في نشأة هذا النوع ١٠٠
- المعني اللغوي لمادة (علق) ، والسماة التي بينبغى ١٠٠
- توفرها فى (التعليقات) النحوية على ضوء المعنى اللغوى للمادة
- الدوافع الى هذا النوع من التأليف ١٠٠
- أمثلة أخرى لهذا النوع ١٠١
- شيوخ هذا النوع (التعليقات) ودورانه مع أصناف التأليف الأخرى ١٠٤
- أسماء أخرى ترادف (التعليقات) ١٠٤
- أهمية هذا النوع فى العصر الحاضر ، وأسباب هذه الأهمية ١٠٤
- موضع التعليقات من الأصل المعلق عليه فى الماضى والحاضر ١٠٥
- ١٠٦ - ١١٠ النوع الحادى عشر
- ضابطه ١٠٦
- أول أمثله ، وتحقيق ضابطه عليه ١٠٦
- مقارنة بين بعض مؤلفات الأخفش وبعض مؤلفات هشام بن معاوية زمنيا ، ثم مقارنة بين مؤلفين للأخفش زمنيا أيضا. ١٠٧
- أمثلة أخرى لهذا النوع ١٠٩
- تنويع الأمثلة السابقة إلى نوعين ١٠٩
- الدلالة المستفادة من نشأة هذا النوع فى وقته ١٠٩
- سبب وضع كتب الأمالى والمجالس والفوائد والتذكرات ودواوين الأدب ضمن هذا النوع ١٠٩

تابع الفهرس

الموضوع

الصحيفة

- ١١٠ موقف القدماء من هذا النوع بعد عصر نشأته ، ثم موقف المعاصرين + ٥
- ١١٠-١١٧ النوع الثاني عشر : ضابطه ١١٠
- ١١٠ أول أمثله ، وتحقيق ضابطه عليه ١١٠
- ١١١ الداعي الي جعل هذا النوع ثاني عشر الأنواع ١١١
- ١١١ المعني اللغوي لمادة (اختصار) ، وسمات (المختصر) علي ضوء المعني اللغوي . ١١٢
- ١١٢ أمثلة أخرى لهذا النوع ، . ١١٤
- ١١٤ دواعي الاختصار ، وتقويمه ١١٦
- ١١٦ مقارنة بين الاختصار والتلخيص ١١٦
- ١١٦ موقف المعاصرين من ظاهرة اختصار كتب الآخرين ، ومسبب ذلك ١١٧
- ١١٧ تدليل : في إلحاق بعض المؤلفات بهذا النوع ١١٧-١٢٢ النوع الثالث عشر
- ١١٧ ضابطه ١١٧
- ١١٧ أول أمثله ، وتحقيق ضابطه عليه ١١٩
- ١١٩ الداعي إلي جعل هذا النوع ثالث عشر الأنواع ١١٩
- ١١٩ نظرنا إلي مسألة ترتيب هذه الأنواع ١٢٠
- ١٢٠ أثر تأليف المبرد كتاب (الرد علي سيبويه) ، ودافع المبرد الي تأليفه ١٢١
- ١٢١ أمثلة أخرى لهذا النوع ١٢٢
- ١٢٢ موقف المعاصرين من هذا النوع

تابع الفهرس

الموضوع

الصفحة

النوع الرابع عشر :	١٢٣-١٢٨
ضابطه	١٢٣
أول أمثله ، وتحقيق ضابطه عليه	١٢٣
الداعي الي جعل هذا النوع رابع عشر النوع	١٢٤
أمثلة أخرى لهذا النوع	١٢٥
مصطلحات أخرى ترادف مصطلحي (المدخل - والتمهيد) ، والمراد من جميعها ، وأمثلة لذلك من المؤلفات	١٢٥
الدلالة المستفادة من اهتمام القدماء بمدخل الكتب ، ودعوة للباحثين إلي الاهتمام بمقدمات مؤلفاتهم	١٢٧
مقارنة بين مؤلفات هذا النوع و النوع الثامن والعاشر	١٢٨
موقف المعاصرين من هذا النوع	١٢٨
النوع الخامس عشر :	١٢٨-١٢٩
ضابطه	١٢٨
أول أمثله ، وتحقيق ضابطه عليه.	١٢٨
ذكر أمثلة أخرى لهذا النوع	١٢٩
موقف المعاصرين من هذا النوع	١٢٩
النوع السادس عشر :	١٢٩-١٣٣
ضابطه	١٢٩
أول أمثله ، وتحقيق ضابطه عليه	١٢٩
العلاقة بين هذا النوع وزمان نشأته	١٣١
أمثلة أخرى لهذا النوع	١٣١
موقف المعاصرين من هذا النوع	١٣٢

تابع الفهرس

الموضوع

الصفحة

١٣٢ تذييل: في الإشارة إلى الأنواع التي تتعلق بموضوع (الخلافاً النحوي) من بين الأنواع السابقة.

١٣٣-١٣٧ النوع السابع عشر:

١٣٣ ضابطه

١٣٣ أول أمثله ، وتحقيق ضابطه عليه

١٣٤ بيان مضمون كتاب (أغراض كتلب سيويه) للرماني

١٣٧ موقف المعاصرين من هذا النوع

١٣٨-١٤٢ النوع الثامن عشر:

١٣٨ ضابطه

١٣٨ أول أمثله

١٣٨ المعني اللغوي لمادة (التهذيب) ، وسمات (المهذب)

علي ضوء هذا المعني اللغوي

١٣٩ مقارنة بين التهذيب و الاختصار

١٤١ أمثلة أخرى لهذا النوع

١٤٢ مقارنة بين التهذيب والتنقيح

١٤٢ موقف المعاصرين من ظاهرة تهذيب كتب الآخرين ،

وسبب ذلك ،

١٤٢-١٤٤ النوع التاسع عشر :

١٤٢ ضابطه

١٤٢ أول أمثله

١٤٣ المعني اللغوي لمادة (الحواشي) ، وسمات (الحواشي)

علي ضوء المعني اللغوي

١٤٣ أمثلة أخرى لهذا النوع

تابع الفهرس

الموضوع

الصفحة

موقف المعاصرين من هذا النوع	١٤٤
النوع العشرون:	١٤٤-١٤٥
ضابطه	١٤٤
أول أمثله ، وتحقيق ضابطه عليه	١٤٥
أمثلة أخرى لهذا النوع ، وتنويعها إلي نوعين	١٤٥
النوع الحادي والعشرون:	١٤٥-١٤٦
ضابطه	١٤٥
أول أمثله ، وبيان مضمونه ، وموقف القدماء من هذا المضمون	١٤٥
النوع الثاني والعشرون :	١٤٦-١٤٨
ضابطه	١٤٦
أول أمثله	١٤٦
المعني اللغوي لمادة (التقرير) ، وسمات (التقرير)	١٤٦
النحوي علي ضوء المعني اللغوي	
مؤلفات أخرى لهذا النوع	١٤٧
موقف المعاصرين من هذا النوع	١٤٨
النوع الثالث والعشرون:	١٤٨-١٤٩
ضابطه	١٤٨
أول أمثله ، وتحقيق ضابطه عليه	١٤٨
الدافع الي هذا النوع من التأليف	١٤٨
موقف المعاصرين من هذا النوع	١٤٩
النوع الرابع والعشرون:	١٤٩-١٥٢
ضابطه	١٤٩

تابع الفهرس

الموضوع

الصفحة

تنويع هذا النوع إلى ستة جوانب	١٤٩
الأول: الجانب الشخصي. ومضمونه. وذكر أمثله من المؤلفات لهذا الجانب	١٥٠
الثاني: الجانب الموضوعي. ومضمونه. وأمثله	١٥٠
الثالث: الجانب المذهبي. ومضمونه. وأمثله	١٥١
الرابع: الجانب الإقليمي. ومضمونه. وأمثله	١٥١
الخامس: الجانب التاريخي. ومضمونه. وأمثله	١٥١
السادس: الجانب التحقيقي. ومضمونه. وأمثله	١٥٢
خاتمة احصائية	١٥٣
الفهرس	

تم كتاب

(العقد البهي - في ظواهر التصنيف النحوي)
كما أراده الله تعالى علي أيدينا
والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

بسم الله الرحمن الرحيم

استجابة

لدعوة ناديت بها في أواخر النوع الرابع من (ظواهر
التصنيف النحوي) كتبت هذا :

التعريف بالمؤلف

(١)

الاسم: المتوَلَّى بن رمضان أحمد الدِّمِيرِي .

مكان الميلاد ، وتاريخه: قرية المحمودية ، التابعة لمركز
دكرنس ، محافظة الدقهلية - في ١٩٤٠/٤/٨م

الأسرة: وُلِدْتُ من أبوين من أوساط الناس اجتماعيا ، وكانا أميين ،
لكن أبي كان قد حباه الله - سبحانه وتعالى ، الواهب المنن -
بعقلية ناضجة ، وبصر بأمور الحياة ، وكان ميسور الحال ، وقد
ولد ونشأ نشأته الأولى في قرية (شُهَا) التابعة لمركز المنصورة ،
التي كانت تحيا بها أسرته بعد أن انحدرت في أزمان متقدمة من
قرية (دَمِيرَة) التابعة لمركز طلخا دقهلية ، والتي يرجع إليها
النسب (الدميري) .

(٢)

النشأة التعليمية:

حرص والدي حرصا شديدا علي تعليمي نظرا: لِحُبِّهِ الأصيل

في التعليم اذ كان - مع أميته - يزاحم علماء الدين في مجالسهم ويهتم بالتقرب منهم، كما كان من أسباب هذا الحرص : ما كنت عليه من نعمة الله اذ منحني بعض أجزاء من الأصابع الخمسة ليدي اليمنى خلقة. وكان أشد ما يحرص أن أكون من أبناء الأزهر، ومن علماء الدين كما كان يتمني ويحدثني بهذه الأمنية. فدفع بي إلي (كُتّاب) لتحفيظ القرآن الكريم بقرية بني عبید مركز دكرنس حيث كنا نقيم بضیعة لنا بها في ذلك الوقت من عام ١٩٤٤ - ١٩٥٤. وكان ذلك - تقريبا- في عام ١٩٥٠. وقد أجزل في العطاء لصاحب الكُتّاب (الشيخ عبد الوهاب بن عبد الوهاب) - الذي كان يطلق عليه وعلي أمثاله (سَيِّدنا) - من أجل أن يهتم بتحفيظي القرآن الكريم، وأن يبالغ في العناية بي كي أفرغ من حفظ القرآن في أقل مدة ممكنة. وكان هذا العطاء الجزل للشيخ هو مبلغ (٢٠) قرشا في الشهر اذ كان يتقاضى من الطفل الواحد في ذلك الوقت (٥) قروش فقط في الشهر.

وأتّم الله تعالي نعمته بإتمامي حفظ القرآن الكريم في عام ونصف، وتعلّمت مع ذلك القراءة والكتابة بنفسی اذ كان (سیدنا) ضريرا، فكنت أكتب (اللوح) من القرآن الكريم بنفسی في كراريس استملاءً من المصحف الشريف، بعد أن كنت تعرفت علي الحروف الهجائية من زملائي أطفالا الكتاب القدامي . وكان نصيبي في الحفظ كل يوم نصف ربع من القرآن الكريم.

ثم دفع بي والدي مرة أخرى إلي (الشيخ عبد الحي بن محمد إبراهيم) أحد أبناء الأزهر السابقين، وأحد أقربائي من جهة

والدتي بقرية الحميدية مركز منية النصر (الآن) لتزويدي بقسط من علم الحساب تمهيدا لدخولي مسابقة الالتحاق بالمعهد الديني بالمنصورة. وكان ذلك في أواخر عام ١٩٥١م . وبعد أن تزودت بالقسط المطلوب من الحساب، ومواصلة المراجعة للقرآن الكريم علي يد والده (الشيخ محمد) -رحمه تعالى- التحقت بالمعهد الديني بالمنصورة الذي لم يكن هناك سواه - آنذاك - بالمحافظة، وذلك في (أكتوبر ١٩٥٢)، وكان مقره (عمارة النبراوي) بشارع الجيش (الآن) ، وهي العمارة الثانية من ناصية شارع المديرية .

ويسر الله تعالى لنا: فحصلت علي الابتدائية (الاعدادية حاليا) عام ١٩٥٦ (مدة الابتدائية حينذاك أربع سنوات) ، ثم الثانوية عام ١٩٦١ وكنت أول المنصورة (مدة الثانوية حينذاك خمس سنوات) ، ثم الإجازة العالية من كلية اللغة العربية بالقاهرة ١٩٦٦ (الليسانس) بتقدير: جيد جدا مع مرتبة الشرف (مدة الكلية حينذاك خمس سنوات) ثم (الماجستير) ١٩٦٩ بتقدير: جيد جدا مع مرتبة الشرف، ثم (الدكتوراه) ١٩٨٢ بتقدير: ممتاز مع مرتبة الشرف الأولي.

(٣)

بعض اساتذتي في التعليم :

١ - فضيلة الشيخ: محمد عبد النور شلبي، المدير الأسبق لمنطقة الأزهر التعليمية ، أطال الله بقاءه . وكان أول من أخذت عنه علم النحو ، فحُبَّ إلي علي يديه ، فقد كان مجيدا

مخلصا ، وكان يهتم بتحفيظ طلابه (ألفية بن مالك) ، حتي حفظنا في أول العام من الطلب (١٥٠) بيتا منها . وهو من قرية (فيشا) مركز ميت غمر .

٢ - فضيلة الشيخ: **محمود أحمد حماد** ، الموجه السابق بالأزهر ، أطل الله بقاءه ، وقد أخذت عنه الفقه في الثالثة الابتدائية والأولي الثانوية ، وكان مجيدا مخلصا حازما في عمله . وهو من مدينة (دكرنس) دقهلية .

٣ - الأستاذ: **فتحي والي** . أخذت عنه علم الحساب بالأولي الابتدائية والطبيعة بالثالثة الثانوية . وكان مجيدا مخلصا هادئا سكوتا . وهو من (منية سندوب) .

٤ - الأستاذ: **الإمام نور** . أخذت عنه الحساب بالثالثة الابتدائية والكيمياء بالثالثة الثانوية ، وكان قديرا معتزا بنفسه ذا خلق عال وبصر بالمجتمع وطباعه . وهو من (نبروه) .

٥ - فضيلة الشيخ: **محمود شعبان** . وكان عالما فاضلا . وهو من (بني عبيد) .

٦ - فضيلة الأستاذ: **محمد علي الموافي** . وكان أستاذا قديرا بحق ذا خلق رفيع ، وقدرة فائقة في الحزم والتنظيم . أخذت عنه النحو في الرابعة الثانوية ، وكان مثلي المحتذي في تنظيم عمله وترتيب فكره . وهو من (ميت سويد)

٧ - فضيلة الشيخ: **سعيد عبد الصمد المؤذن** . وكان عالما نحويا جليلا ذا دعاة . وهو من (الضهرية) .

- ٨- فضيلة الشيخ: عبد الحكيم إبراهيم المرسي. وكان أستاذاً أدبياً خطيباً مفوهاً. وهو من (دكرنس)
- ٩- فضيلة الأستاذ الدكتور: عوض الله هجازي. رئيس جامعة الأزهر الأسبق. وكان أستاذاً فاضلاً محباً لأبنائه، مشجعاً علي التقدم في العلم. أخذت عنه علم المنطق في العام الجامعي الأول.
- ١٠- فضيلة الأستاذ الدكتور: أحمد أبو طالب. أستاذ النحو والصرف. وكان أستاذاً عالماً فاضلاً تقياً باراً.
- ١١- فضيلة الأستاذ الدكتور: أحمد موسى. استاذ البلاغة. وكان أستاذاً عالماً ملوكياً
- ١٢- فضيلة الأستاذ الدكتور عبد السميع شبانة: استاذ النحو والصرف. وكان عالماً جليلاً
- ١٣- فضيلة الأستاذ الدكتور: يوسف أبو العلا الجرشة. أستاذ اللغويات وهو عالم جليل تحرير متواضع مخلص في عمله، قريب من طلابه أخذ بالتيسير ما وجد إلي ذلك سبيلاً، أطال الله بقاءه.
- ١٤- فضيلة الأستاذ الدكتور: إبراهيم عبد الرازق البسيوني. أستاذ اللغويات. وهو عالم جليل متواضع مخلص في عمله، واسع المعرفة، ذو بصر بالأمور. قريب من طلابه، يتمتع بنشاط جم، ولا يهتم بالمناصب كثيراً، ولا يتردد في تقديم العون لأبنائه، أطال الله بقاءه. والعلماء كثير ولهم جميعاً منا كل تقدير، ولكننا نذكر منهم بعضاً لنلا نطيل.

(٤)

الأعمال الوظيفية:

عملت فور تخرجى مدرساً للغة العربية بالمعهد الدينى بالمنصورة ١٩٦٧، ثم بمعهد القاهرة الثانوى ١٩٧٣، ثم معيداً بكلية اللغة العربية بأسىوط فى ١٩٧٥/٧/٥، فمدرساً مساعداً بها، ثم مدرساً مساعداً بكلية اللغة العربية بالمنصورة فى ١٩٧٧/٣/٥، فمدرساً بها فى ١٩٨٣/٢/١، فأستاذاً مساعداً فى ١٩٨٩/٩/١٣.

(٥)

الأعمال العلمية والمؤلفات:

- ١ - شرح كتاب سيبويه للرمانى: دراسة وتحقيق المجلد الثانى وبعض الثالث (رسالة الدكتوراه)
- ٢ - شرح كتاب سيبويه للرمانى: قسم الدراسة.
- ٣ - شرح كتاب سيبويه للرمانى: جزء من أول قسم الصرف.
- ٤ - شرح كتاب سيبويه للرمانى: جزء من أول الشرح. وسنوالى تبعاً نشر بقية الشرح قريباً إن شاء الله تعالى.
- ٥ - شرح كتاب الحدود فى النحو للفاكهى.
- ٦ - كتاب الحدود للأبدى
- ٧ - شرح كتاب الحدود للأبدى: لأبن قاسم
- ٨ - شفاء الغليل فى مصطلح جمل الخليل
- ٩ - الضوء الكاشف فى ترتيب نحاة البغية مع ذكر مؤلفاتهم.

- ١٠ - العقد البهى فى ظواهر التصنيف النحوى
- ١١ - التهذيب فى علم الصرف
- ١٢ - نظرات فى أمهات الكتب النحوية
- ١٣ - جوهرة المقال فى تصريف الأفعال
- ١٤ - جوهرة المقال فى الإعادل والإبدال.
- ١٥ - الهادى فى البحث اللغوى (بالاشتراك)
- ١٦ - دراسات لغوية (بالاشتراك)
- ١٧ - العروض والقافية
- ١٨ - موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث (مقال).

(٦)

الجانب الاجتماعى والطبائى

بعد أن تخرجت لم أكن أفكر فى تكوين أسرة فى وقت مبكر، ومن هنا تأخر زواجى كثيراً، فلم يكن إلا فى عام ١٩٧٧، ثم وهبنى الله تعالى: محمداً، وأحمد، ومحموداً، والزهراء، ورندة، ومصطفى بالمدينة المنورة.

وأما عن بعض الطباع: فإنى أحب عملى فى مهنة التدريس جداً، وأميل إلى الإخلاص فيه، كما أحب الاختلاط بالناس لكن لأريده لما يجزّ على من بعض المتاعب. وتستبدّ بى الدقة عند القيام بأى عمل أو مزاولة أى شىء، إلى حد أن يخرج ذلك إلى ما يسمى بالوسوسة،

التي تعوق - فى أحيان كثيرة - عن العمل . ولا حول ولا قوة إلا
بالله العلى العظيم .

وقد سافرت منذ فترة إلى المدينة المنورة معاراً، فتعلقت
قلوبنا ونفوسنا جميعاً بتلك البقاع المقدسة، على ساكنها أفضل الصلاة
والسلام، ولحرمة الأمن التشريف والتعظيم، ندعو الله سبحانه
وتعالى: أن يمن علينا بعود إليها والإقامة فيها والجوار لرسول الله -
صلى الله عليه وسلم - وبيته الحرام . آمين .

المعرف

حتى : شوال ١٤١٣

ابريل ١٩٩٣

رقم الايداع القانونى بدار الكتب والوثائق القومية

٩٣/٣٧٥٣

I.S.B.N

977-00-5085-7

الناشر
وكالة الشروق للصعاية والاعلان
ت: ٢٤٧٩٦٣

العقد البهي في ظواهر التصنيف النحوي

تأليف الدكتور / المتولي بن رمضان أحمد الدميبي

الناشر

الشروق للطباعة والنشر والاعلان

المنصورة ت : ٣٤٧٩٦٣